الجامعة الإسلامية – غزة
الـــدراســـــات العليـــا
كليـــــــة التجـــــارة
قســـــم إدارة الأعمـــال

أثر سياسات منافذ البضائع على الصناعات الخشبية في قطاع غزة

أحمد خضر إبراهيم خضير

إشراف

ا.د.يوسف حسين عاشور

رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال

2012

بسم الله الرحمن الرحيم

"الحمد لله الذي خلق السماوات والأرض

وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا

بربهم يعدلون"

صدق الله العظيم

(سورة الأنعام: آية 1)

إهداء

أهدي عملي المتواضع هذا:

إلى روح والدي رحمه الله.

إلى ست الحبايب والدتي أطال الله في عمرها.

إلى إخواني وأخواتي.

إلى زوجتي وأبنائي.

إلى كل من علمني حرفا.

وإلى كل محبي العلم والحائين عليه.

شكر وتقدير

أحمد الله على نعمه كلها، وأحمد الله الذي يسر لي طريق العلم، وأحمد الله الذي أعانني على انجاز دراستي.

كما أتقدم بجزيل شكري وعظيم عرفاني إلى أستاذي القدير ومشرفي

ا.د. يوسف حسين عاشور

الذي غمرني بسعة صدره وقدم لي النصح والمشورة طوال فترة انجاز الدراسة.

وأشكر الأساتذة الكرام :

ا.د.محمد مقداد & د. محمد فارس

الذين تفضلا مشكورين بقبول مناقشة الرسالة.

أتقدم بشكري للأساتذة الكرام الذين تكرموا بتحكيم الاستبيان.

أتقدم بشكري لجميع العاملين في الجامعة الإسلامية أكاديميين وإداريين .

أشكر السادة العاملين في جهاز الإحصاء المركزي الذين قدموا لي الكثير من المعلومات التي قمت بالبحث عنها.

أشكر السادة العاملين في وزارة الاقتصاد الوطني الذين قدموا لي الكثير من المعلومات التي قمت بالبحث عنها.

أشكر السادة العاملين في وزارة التخطيط الذين قدموا لي الكثير من المعلومات التي قمت بالبحث عنها.

أشكر السادة العاملين في قطاع الصناعات الخشبية مجتمع الدراسة وبصفة خاصة أفراد العينة الذين قبلوا الرد على أسئلة الاستبانة.

كما أتقدم بشكري لكل من قدم لي المساعدة والعون من أجل انجاز هذه الدراسة.

كما أتقدم بشكري لكل من تفضل بحضور مناقشة الرسالة.

الباحث

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
صفحة العنوان	
آية قرآنية	ا
الإهداء	ب
شكر وتقدير	ج
قائمة المحتويات	د
قائمة الجداول	ط
قائمة الملاحق	ف
ملخص الدراسة	ص
Abstract (الملخص بالانجليزية)	ق
الفصل الأول: خطة الدراسة	
مقدمة	2
أولا مشكلة الدراسة	3
ثانيا: متغيرات الدراسة	4
ثالثا: فرضيات الدراسة	4
رابعا: أهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع	5
خامسا: أهداف الدراسة	5
سادسا: المعيقات و المحددات التي صادفت الدراسة	5
سابعا: الدراسات السابقة	6

ثامنا: ما تضيفه الدراسة الحالية	12
تاسعا: مصطلحات ومفاهيم	13
الفصل الثاني: نبذة عن الاقتصاد الفلسطيني	
مقدمة	15
أولا: نظرة على بعض المؤشرات التي تبين الأداء الاقتصادي الفلسطيني واتجاهاته الرئيسية وابرز تحدياته	16
ثانيا: مسوحات سنة 2008 لعدد المؤسسات والمشتغلين وقيمة الإنتاج في المؤسسات الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية موزعة حسب النشاط	19
ثالثا: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة	20
رابعا: التدهور الذي حل على الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة	21
خامسا:المساعدات الخارجية لمناطق السلطة الوطنية الفلسطينية	22
الخلاصة	27
الفصل الثالث : نبذة عن الصناعة الفلسطينية	
مقدمة	30
أولا: أنشطة الصناعة	30
ثانيا: تحليل هيكلة القطاع الصناعي الفلسطيني	32
ثالثا: التشغيل الصناعي	32
رابعا: مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي	33

خامسا: عدد المؤسسات في القطاع الصناعي	33
سادسا: الأضرار التي لحقت بقطاع الصناعة في قطاع غزة نتيجة الحرب والحصار	34
سابعا: الأداء التصديري لقطاع الصناعة الفلسطيني	35
الخلاصة	36
الفصل الرابع: نبذة عن ا لصناعات ا لخشبية	
مقدمة	38
أولا: نشأة وتطور المؤسسات العاملة في قطاع الصناعات الخشبية	39
ثانيا: تحليل بيئة الصناعات الخشبية في قطاع غزة	42
ثالثا: طبيعة مشاريع الصناعات الخشبية	42
رابعا: منتجات الصناعات الخشبية (استخدامات الأخشاب) في قطاع غزة	43
خامسا: جمعية اتحاد الصناعات الخشبية	44
سادسا: توزيع أماكن تواجد المنشئات حسب نتيجة المسح الميداني من حجم المجتمع الأصلي	46
سابعا: مصادر العمالة الفنية للصناعات الخشبية في قطاع غزة	47
ثامنا: المنافسة في الصناعات الخشبية في قطاع غزة ومصادرها	49
تاسعا: الآلات والتكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج	50
عاشرا: المواد الخام اللازمة للإنتاج	52
حادي عشر: الأسواق المستهلكة للإنتاج	54
الخلاصة	55

الفصل الخامس: نبذة عن منافذ البضائع وسياساتها	
مقدمة	57
أولا: المعابر المؤدية من وإلى قطاع غزة وأهم السياسات التي تم تطبيقها في إدارتها.	57
ثانيا: حركة الشاحنات الواردة والصادرة الى قطاع غزة عبر المعابر	63
ثالثا: كميات الأخشاب التي دخلت قطاع غزة من الجانب الإسرائيلي .	64
رابعا: إدخال البضائع عن طريق الأنفاق.	70
الخلاصة	72
الفصل السادس: منهجية الدراسة	
مقدمة	75
أولا: طرق جمع البيانات	75
ثانيا: أدوات جمع بيانات الدراسة	75
ثالثا: مجتمع وعينة الدراسة	77
رابعا: طريقة اختيار العينة	78
خامسا: تحليل البيانات	78
الفصل السابع: تحليل البيانات واختبار الفرضيات	
أولا: تحليل بيانات الملاحظة لكميات الأخشاب التي دخلت عبر معبر كرم أبو سالم	80
ثانيا: وصف عينة الدراسة	86
ثالثا: نتائج الدراسة واختبار الفرضيات	96

رابعا: تحليل الربحية والقطاعات المختلفة للصناعات الخشبية	124
خامسا: المشاكل والمعوقات التي تواجه قطاع الصناعات الخشبية في قطاع غزة	129
الفصل الثامن: النتائج والتوصيات	
أولا: النتائج	131
ثانيا: التوصيات	134
ثالثا: المقترحات	137
رابعا: دراسات مستقبلية مقترحة	137
المراجع	141
الملاحق	145

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	مسوحات سنة 2008 لعدد المؤسسات والمشتغلين وقيمة الإنتاج في المؤسسات الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية موزعة حسب النشاط	19
2	مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة:	20
3	الناتج المحلي في كل من قطاع غزة والضفة الغربية	21
4	قيمة التزامات الدول المانحة وعمليات الصرف في الفترة مابين عامي 1994 و1997	23
5	قيمة التزامات الدول المانحة وعمليات الصرف في الفترة مابين عامي 1998 و2000	24
6	قيمة التزامات الدول المانحة وعمليات الصرف في الفترة مابين عامي 2001 و2003	25
7	مجموع الالتزامات والصرف خلال الفترة 1994-2003	26
8	الأداء التصديري لأهم أنشطة القطاع الصناعي	35
9	نسبة إنشاء المؤسسات العاملة في قطاع الصناعات الخشبية حسب الفترات الزمنية	39
10	عدد المؤسسات العاملة في قطاع الصناعات الخشبية والعاملين فيها	40

11	حجم إنتاج منشآت قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترة من 1997- 2001	41
12	نسبة الانخفاض في إنتاج الأخشاب في الفترة بين 2000/9/28 حتى 2003/12/31	41
13	المسح الميداني لقطاع الصناعات الخشبية في قطاع غزة نتيجة المسح من حجم المجتمع	45
14	التوزيع الجغرافي للمجتمع في قطاع غزة	46
15	المستوى التكنولوجي للآلات المستخدمة في الصناعات الخشبية	51
16	إجمالي كميات الأخشاب التي دخلت بالطن للفترة من 2008 حتى نهاية مايو 2012	65
17	كميات الأخشاب وعدد الشاحنات التي تم إدخالها من الجانب الإسرائيلي عام 2010	66
18	كميات الأخشاب التي تم السماح بإدخالها سنة 2011	67
19	كميات الأخشاب التي تم السماح بإدخالها سنة 2012	68
20	كميات الأخشاب التي دخلت الى قطاع غزة عبر معبر المنطار للأعوام 2001، 2002،2003	69
21	التوزيع الجغرافي لمجتمع الدراسة	78
22	نسبة كل صنف من أصناف الأخشاب التي يتم استيرادها من الكميات الكلية	81
23	عملية تحويل الوزن(الطن) الى الحجم (الكوب)	82

24	توضيح مقدار معامل ضرب يمكن الاعتماد عليه في تحديد حجم الكمية الحقيقة بالكوب لكل صنف من أصناف الأخشاب	83
25	الكمية الأقرب للدقة(بالكوب) من إجمالي الكميات الوارد الى قطاع غزة من خلال معبر كرم أبو سالم	83
26	التوزيع الجغرافي لعينة الدراسة	86
27	سنة التأسيس لعينة الدراسة	86
28	مجال العمل لعينة الدراسة	87
29	سبب العمل في مجال الصناعات الخشبية	88
30	ملكية المنشآت	88
31	طبيعة عمل المنشأة عند التأسيس	89
32	المؤهل العلمي لعينة الدراسة	89
33	فئات العمر للعاملين في قطاع الصناعات الخشبية	90
34	العلاقة باتحاد الصناعات الخشبية	90
35	مستوى الاستفادة من اتحاد الصناعات الخشبية	91
36	جدول رقم (36) يبين مستوي الاستفادة من اتحاد الصناعات الخشبية بناءا على مدى العلاقة به :	92
37	نسبة المواد المستخدمة في الإنتاج والواردة عن طريق الإنفاق	92
38	يبين مبررات استخدام وعدم استخدام مواد واردة عن طريق الأنفاق	93
39	أسعار المواد الواردة عن طريق الأنفاق حسب رأي أفراد العينة	94
40	جودة المواد الواردة عن طريق الأنفاق حسب رأي أفراد العينة	94

41	وجهة نظر أفراد العينة في المصلحة من استخدام الأنفاق	95
42	حجم الإنتاج لأصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات	96
43	إجمالي حجم المبيعات لأصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات	97
44	مستوى حجم البيع في قطاع غزة لأصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات	98
45	مستوى حجم البيع في الضفة الغربية لأصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية	99
46	مستوى حجم البيع في إسرائيل لأصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات	99
47	أسواق البيع في الخارج لأصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات	100
48	مصدر شراء المواد الخام من قطاع غزة لأصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات	101
49	مصدر شراء المواد الخام من الضفة الغربية لأصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات	101
50	مصدر شراء المواد الخام من إسرائيل لأصحاب المنشآت العاملة في	102
51	مصدر شراء المواد الخام من الخارج لأصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات	102

52	أصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية التي كانت طبيعة عملها تسويق مواد خام خلال الفترات	103
53	أصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية التي كانت طبيعة عملها ورشة فقط خلال الفترات	104
54	أصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية التي كانت طبيعة عملها ورشة ومعرض خلال الفترات	104
55	أصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية التي كانت طبيعة عملها معرض فقط خلال الفترات	105
56	إجراء تغيير على طبيعة المشروع لأصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات	106
57	أصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية التي استمرت في طبيعة عملها مع إضافة خلال الفترات	107
58	أصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية التي غيرت في طبيعة عملها لمجال ذو علاقة ومكمل للمجال خلال الفترات	107
59	أصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية التي غيرت في طبيعة عملها لمجال مختلف خلال الفترات	108
60	حجم رأسمال المشروع عند التأسيس	109
61	حجم المشاريع لأصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات	110
62	الزيادة في حجم رأس المال المستثمر لأصحاب المنشآت العاملة في	110

	قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات	
63	التخفيض في حجم رأس المال المستثمر لأصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات	111
64	الثبات في حجم رأس مال المشروع لأصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات	112
65	عمل المشروع في قطاع غزة لأصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات	112
66	انتقال المستثمر للضفة الغربية لأصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات	113
67	انتقال المستثمر للخارج لأصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات	113
68	نسبة بيع السلع المستوردة لأصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات	114
69	حجم المنافسة لأصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات	115
70	السلع الأكثر منافسة لأصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات منتجات قطاع غزة	116
71	السلع الأكثر منافسة لأصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات لمنتجات الضفة الغربية	116
72	السلع الأكثر منافسة لأصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات	117

	الخشبية خلال الفترات لمنتجات الصين	
73	السلع الأكثر منافسة لأصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات للمنتجات المصرية	118
74	السلع الأكثر منافسة لأصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات للمنتجات الأوروبية	118
75	عدد العاملين عند التأسيس	119
76	عدد العاملين خلال الفترة الحالية	119
77	عدد العاملين الكلي لدى أصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات	120
78	عدد العاملين المهرة لدى أصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات	120
79	إنتاجية العامل لدى أصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات	121
80	مدى انتماء العامل الماهر لدى أصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات	122
81	أجرة العامل الماهر لدى أصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات	122
82	مدى توافر العامل الماهر في سوق الموارد البشرية وإمكانية استقطابه لدى أصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات	123

83	نسبة الربح لدى أصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات	124
84	تحليل قطاع الأثاث خلال الفترات	124
85	تحليل قطاع النجارة العربي (الأبواب) خلال الفترات	125
86	فروق المتوسطات بين الأثاث المنزلي والنجارة العربي(الأبواب) خلال الفترات لكل من المنافسة ونسبة الربح	126
87	تحليل قطاع الخيزران خلال الفترات	128
88	المشاكل والمعوقات التي تواجه المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات	129
89	نسبة كل صنف من الأصناف الخشبية التي يتم استيرادها من الكميات الكلية	131

قائمة الملاحق

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	المتابعة اليومية لعدد خمسين مفردة من كميات الأخشاب الواردة من منفذ كرم أبو سالم خلال الفترة من مايو 2012 وحتى تاريخ إعداد الدراسة	142
2	إستخدام الجدول الذي توصلت إليه الدراسة لتوضيح كميات الأخشاب بشكل يفصل كل صنف من الأصناف بالمتر المكعب للكميات التي تم إحصائها كما وردت من وزارة الاقتصاد الوطني بالطن	144
3	الإستبانة	145
4	كشف بأسماء السادة الذين تفضلوا مشكورين بتحكيم الإستبانة	152

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى تقييم أركان الصناعات الخشبية في قطاع غزة في ظل السياسات المختلفة لمنافذ البضائع وتحديد كل من نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات الواقعة عليها، من أجل الخروج بتوصيات يمكن أن تساهم في تطوير هذه الصناعة والمحافظة عليها، وناقشت الدراسة واقع إدارة الاقتصاد والصناعة بشكل عام والصناعات الخشبية في قطاع غزة بشكل خاص، كما ناقشت منافذ البضائع وسياساتها، وقد تم دراسة عينة بواقع15%من جميع المنشآت العاملة في الصناعات الخشبية والبالغ عددها 600 مفردة، وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج منها إثبات الفرضيات الخمسة، وهي وجود علاقة بين سياسات منافذ البضائع وكل من تذبذب مستوى الإنتاج، توجه بعض أصحاب المشاريع الى تغيير طبيعتها وأحجامها، توجه المستهلكين نحو المنتج المحلي، وتذبذب في أعداد العاملين المهرة؛ كما استنتجت الدراسة وحددت العديد من نقاط القوة وأهمها حجم الطلب المرتفع في السوق المحلي خلال الفترة الحالية، ونقاط الضعف وأهمها العائد المنخفض، وكذلك العديد من الفرص والتحديات لهذه الصناعة، كما توصلت الدراسة الى جدول لتحديد كميات كل صنف من الأخشاب بالمتر المكعب بناءا على تحديد إجمالي الكميات بالطن الأمر الذي أمكن من خلاله تحديد قيمة الأخشاب التي تم استيرادها للصناعة خلال عام 2011 وبلغت حوالي 36 مليون دولار، كما توصلت الدراسة الى أن أكثر من 56% من أفراد العينة غير مستفيدين من اتحاد الصناعات الخشبية وأن حوالي نصف أفراد العينة لا يستخدمون مواد واردة عن طريق الأنفاق في تصنيع منتجاتهم. وفي ظل هذه النتائج أوصت الدراسة بعدد من التوصيات، منها ضرورة إدارة قطاع الصناعات الخشبية بشكل استراتيجي وعلى المستوى القومي من أجل ترشيد الإنتاج والحد من المنافسة السلبية والعمل على تطوير العمالة الماهرة ووضع آليات لإلزام اتحاد الصناعات الخشبية لخدمة أكبر عدد ممكن من المنشآت والتحوط بمخزون استراتيجي من المواد الخام؛ كما توصي الدراسة بعدم تجاهل العديد من الحقائق والتعامل معها كأمر واقع وهي محدودية الموارد الذاتية ووجود الاحتلال وتحكمه بكافة المنافذ ووضع للسياسات التي تحدد آليات العمل عليها، والعلاقة مع العالم الخارجي، من أجل تحقيق هذه التوصيات تقترح الدراسة تكليف جهة حكومية ذات صلاحيات واسعة تختص بإدارة قطاع الإنتاج بالتحديد.

Abstract (الملخص بالانجليزية)

This study aims to evaluate the elements of wooden industries under the policies of the channels of the goods, and to identify (SWOT): both strengths and weaknesses, opportunities and threats, in order to come up with recommendations that could contribute in developing and surviving this industry. The study in addition to discussing the goods channels, it discussed the status of the economy and the industry management, in general, and the status of the wooden industry in the Gaza strip, in particular. A sample of 15% out of 600 establishment that work in wooden industries responded on the questionnaire, which was mainly prepared to achieve the study aims. The study has found some results as the following:

- First, it proved the five hypotheses of it which are: the existence of a relationship between the goods channels policies and all of, the fluctuations in the level of production, some entrepreneurs trends to change their nature and their sizes, consumer trends toward local products, fluctuations in the number of skilled workers.
- Second, it identified: many strengths such as the present rising in the local demand, many weaknesses such as the low income, and many of opportunities and threats.
- Third, the study has set a reliable table to enable all stakeholders to transfer quantity of any kind of wood from tons to cubic meter, and thus the researcher became able to identify the value of every kind of the imported wood during the year of 2011 which totally reached 36 million U. S. dolor.
- Fourth, more than 56% of the study sample do not get benefit of the wooden industry union.
- Fifth, about 50% of the study sample do not use, in their productions, goods from the underground passages.

The study has raised some recommendation:

- It is important to direct the field of the wooden industry strategically and nationally in order to rationalize the production and reduce the negative competition.
- Do the best effort to develop the skilled workers.
- Creating mechanisms to oblige the Wooden Industry Union to serve as much establishment as possible.
- Precaution with a strategic stock from the raw material.
- It is important to avoid neglecting many facts, and dealing with them as fait accompli for example the lack of self resources, the nature of the grants which neglect the production fields, the existence of the occupation and its authority on the channels policies, and the relations with the universe.
- To achieve all of these recommendations, the study recommend to find a governmental institution with a wide authority to direct the field of production.

الفصل الأول

خطة الدراسة

مقدمة .

أولا: مشكلة الدراسة.

ثانيا: متغيرات الدراسة.

ثالثا: فرضيات الدراسة.

رابعا: أهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع.

خامسا: أهداف الدراسة .

سادسا: المعيقات و المحددات التي صادفت الدراسة .

سابعا: الدراسات السابقة.

ثامنا: ما تضيفه الدراسة الحالية.

تاسعا: مصطلحات ومفاهيم سوف ترد خلال الدراسة .

مقدمة :

يعتبر القطاع الصناعي ركن أساسي من مكونات الاقتصاد الوطني في جميع دول العالم، إذ أنه إذا ما أصيب هذا المجال بخلل ما، ترتب عنه خلل في جميع أوجه النشاط الاقتصادي في الدولة، ومن المسلم به أن أي من الأنشطة الصناعية لا يستقيم إلا من خلال مواد خام تستخدم في عملية التصنيع، وأسواق تستوعب ما يتم تصنيعه. "إن للتوزيع المادي دورا مهما ومؤثرا في اقتصاديات الدول خاصة في ظل التكتلات والانفتاحات الاقتصادية، وصارت الإمدادات للمواد الأولية والنصف مصنعة والتامة الصنع، ضرورة حتمية في استمرار عمليات الإنتاج والاستهلاك". [1] فإذا ما صادف أي قطاع من القطاعات الصناعية ندرة أو عجز في توفير المواد الخام اللازمة لعملية التصنيع ، صاحب هذا الخلل انعدام المقدرة على الإنتاج ، ومن جانب آخر إذا ما كانت الأسواق المتاحة لتسويق المنتجات مغلقة ومحدودة ، نتج انعدام رغبة في الإنتاج بأحجام كبيرة ، فكيف سيكون الحال إذا ما تلازم العجز الحاد في المواد الخام مع محدودية الأسواق . هذا ما حدث بفعل السياسات المتقلبة لمنافذ البضائع ، ويمكن استقراء ذلك بالتدقيق في معظم قطاعات الصناعة في قطاع غزة خاصة في الفترة الأخيرة بعد عام 2005 و التي صاحبها حصار شامل وحرب على غزة.

ويعتبر قطاع الصناعات الخشبية من الصناعات المهمة في قطاع غزة، حيث ساهم قطاع الصناعات الخشبية في اجمالى الإنتاج الفلسطيني بحوالي 12%، وبلغ عدد العاملين فيه حتى نهاية 2004 حوالي 5500عامل من العمال المهرة المدربين، موزعين على 600 منشأة صناعية، كانت تصنع و تبيع محليا وخارجيا.[2] ولا ينتج قطاع غزة أي من المواد الخام اللازمة لعملية الإنتاج.

---

[1] العسكري،أحمد؛الكتاني،خليل (2004)

[2] جمعية اتحاد الصناعات الخشبية ابريل(2004)

ومن هنا فان منطلق هذه الصناعة حاله كحال باقي الصناعات الأخرى، مرتبط بشقيه المتمثلين في المواد الخام اللازمة لعملية الإنتاج والأسواق اللازمة لاستيعاب المنتجات، وبشكل كبير بالمنافذ من اجل استيراد المواد الخام وتصدير المنتجات الجاهزة. [3] ويلاحظ تناقض في مكونات قطاع الصناعات الخشبية، حيث يعتقد أن هناك تراجع في عدد المنشآت المتميزة وزيادة في عدد الورش الصغيرة وعدد المعارض التي تقوم بتسويق المنتجات الجاهزة، خصوصا بعد تخفيف الحصار عن قطاع غزة وبعد انتهاء الحرب على غزة في يناير 2009.

ومن ناحية أخرى تلاحظ زيادة في معدلات الطلب على العمالة الماهرة في قطاع الصناعات الخشبية، بالرغم ما ينشر من تقارير عن ارتفاع معدلات البطالة في قطاع غزة والتي بلغت28% في الربع الثالث من عام 2011[4]؛ لذلك سوف يكون من المفيد دراسة هذا القطاع من الصناعات في ظل السلوك المتقلب في السياسة المتبعة لحركة المنافذ.

أولا: مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة في السؤال الآتي:

يكاد قطاع غزة أن يكون مغلقا بعد فترة من الانفتاح في الوقت الذي ينفتح فيه العالم اقتصاديا ليصبح وكأنه قرية صغيرة في تدفق المواد الخام والسلع الجاهزة، كيف أصبح حال الصناعات الخشبية في قطاع غزة في ظل السياسات المتقلبة في منافذ البضائع في الفترة من1993-2012 ؟

ويتفرع منه الأسئلة الفرعية الآتية:

- هل تأثر مستوى الإنتاج في الصناعات الخشبية في قطاع غزة في الفترة 1993-2012 ؟
- هل تأثرت أحجام وطبيعة المشاريع في الصناعات الخشبية في قطاع غزة في الفترة من 1993-2012 ؟

[3] رجب، معين(1998)
[4] المراقب الاقتصادي والاجتماعي(2012)

- هل تأثر حجم العاملين المهرة في الصناعات الخشبية في قطاع غزة في الفترة من 1993-2012 ؟

ثانيا: متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: منافذ البضائع (معبر بيت حانون – معبر المنطار– معبر كرم أبو سالم– منفذ رفح البري– الأنفاق الأرضية على الحدود مع مصر).

المتغيرات التابعة:

أ. طبيعة المشروع مثل(أصحاب الورش والمناجر،أصحاب المعارض،موردي الأخشاب).

ب. حجم المشروع ويتفرع منه حجم الإنتاج .

ت. توجهات المستهلكين .

ث. العاملين الفنيين(النجارين وعاملي الدهان وعمال التنجيد).

ثالثا: فرضيات الدراسة:

يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسات منافذ البضائع وتذبذب مستوى الإنتاج.

2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسات منافذ البضائع وتوجه بعض أصحاب المشاريع إلى تغيير طبيعتها.

3- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسات منافذ البضائع وتغيير في أحجام المشاريع.

4- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسات منافذ البضائع وتوجه المستهلكين نحو المنتج المحلي.

5- توجد علاقة ذات دلاله إحصائية بين سياسات منافذ البضائع وتذبذب عدد العاملين المهرة الذين يعملون في الصناعات الخشبية.

رابعا: أهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع:

يعتبر الموضوع مهم وجدير بأن يدرس، وتتبع هذه الأهمية من كون قطاع الصناعات الخشبية قد ساهم بحوالي 12% من إجمالي الإنتاج الفلسطيني في العام 2004، كما بلغ عدد العاملين فيه في الفترة بين 2004-2006 حوالي 5500 عامل، وعدد المنشآت العاملة فيه في نفس الفترة حوالي 600 منشأة، وقد قدر حجم الاستثمار فيه في تلك الفترة بحوالي 21 مليون دولار، وقد قدرت مبيعات الصناعات الخشبية في قطاع غزة في عام 2000 بحوالي 3.6 مليون دولار شهريا[5] وبالتالي فإنه يتوقع من التوصيات التي ستوصي بها الدراسة أن تساهم في خدمة المجتمع بشكل عام وأصحاب العلاقة المباشرة بشكل خاص بعد تحليل نتائج الدراسة التي سيتم التوصل إليها.

خامسا: أهداف الدراسة :

تقييم أركان الصناعات الخشبية في قطاع غزة في ظل تقلبات منافذ البضائع والخروج بتوصيات يمكن أن تساهم في تطوير هذه الصناعة والمحافظة عليها، من خلال:

1. وصف مكونات قطاع الصناعات الخشبية في قطاع غزة في ظل تقلبات منافذ البضائع.
2. تحديد نقاط القوة والضعف لكل عنصر من مكونات عناصر بيئة الصناعات الخشبية .
3. البحث عن كل فرصة للنجاح في قطاع الصناعات الخشبية، وإظهار التحديات الواقعة عليه.
4. الخروج بتوصيات يمكن أن تساهم في وضع الحلول للمشاكل التي تواجه الصناعات الخشبية.

سادسا: المعيقات والمحددات التي صادفت الدراسة:

- تردد بعض أفراد المجتمع في الموافقة على إجراء المقابلة من أجل تعبئة الاستبيان.

[5] اتحاد الصناعات الخشبية،2007،تقرير بعنوان حقائق وأرقام قطاع الأثاث الفلسطيني

- وجود بعض أفراد العينة قي أماكن غير عناوينهم المعهودة مما اضطر للبحث عنهم.
- عدم وجود إحصائيات حديثة جاهزة مما اضطر للبحث ميدانيا وإجراء عمليات حسابية.
- عدم توافر بعض الإحصائيات الضرورية بالشكل الذي يمكن الاستفادة منه.

سابعا: الدراسات السابقة:

A.الدراسات باللغة العربية:

1- دراسة (رجب،1998) بعنوان **صناعات منتجات الأخشاب في قطاع غزة وأسواق معاملاتها**.[6] من خلال تقسيم البحث إلى قسمين رئيسيين،عمد الباحث إلى مناقشة نشاط الورش والمصانع الخشبية العاملة في قطاع غزة مشتملا على تحليلا وتقويما لواقع هذا النشاط حيث ابرز عدد المؤسسات العاملة في هذا الفرع الصناعي وكذلك أقدم على تصنيف هذه المؤسسات من حيث تجهيز العاملين فيها ثم من حيث التوزيع الجغرافي على مناطق قطاع غزة وكذلك من حيث العاملين والعائدات المتحققة من نشاطهم والأجور التي يتقاضونها وكان هذا من خلال القسم الأول للدراسة أما القسم الثاني فتناول طبيعة الأسواق التي يتعامل معها هذا القطاع سواء أكان لشراء المواد الخام اللازمة لعملية الإنتاج أو لأسواق تصريف منتجاتها بعد عملية التصنيع وما يترتب علي ذلك من تأثير على الميزان التجاري الفلسطيني .

ومن خلال نتائج الدراسة فقد أظهرت وجود تراجع ملحوظ في عدد المصانع الخشبية خلال فترة الدراسة وأرجعت الدراسة ذلك إلى حالة الكساد التي كان يمر بها الاقتصاد الفلسطيني .كما وأوضحت الدراسة أن هذه الصناعات تعتمد بشكل أساسي على الأسواق الأجنبية في الحصول على موادها الخام عبر إسرائيل .أما عن أسواق منتجاتها فقد أظهرت الدراسة أن 80%من منتجاتها تباع في أسواق غزة بينما يباع الباقي وهو ما نسبته 20%في أسواق الضفة

[6] رجب،معين (1998)

الغربية وإسرائيل حيث تقوم إسرائيل من جانبها بتصدير جزء من هذه الصناعات إلى أوروبا .هذا وأوضحت الدراسة أن هذه الصناعات تعاني من العديد من الصعوبات سواء في مجال تصريف المنتجات إلى الخارج أو من بعض العراقيل التي تحد من توسعها .وأوصت الدراسة بضرورة بذل جهود واعية مكثفة على مستويات مختلفة لمؤازرة هذه الصناعات ودعم مسيرتها بما يتناسب مع الدور المتوقع منها.

2- دراسة(الراعي،2003)، وكانت بعنوان **الصناعة التحويلية في فلسطين تحليل ورؤية نقدية** وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الصناعات التحويلية بتطبيقاتها المختلفة واهم فروع هذه الصناعة وتتبع التطورات والتغيرات التي حصلت على قطاع الصناعات التحويلية بشكل عام ، والتعرف على مساهمة كل فرع من فروع الصناعات التحويلية في الإنتاج والتشغيل والقيمة المضافة والتجارة الخارجية والتعرف على معدلات الإنتاجية للفروع المختلفة وإمكانيات التطوير كذلك التعرف على أسباب القوة في بعض الفروع والضعف في الفروع الأخرى وسبل العلاج والتعرف على نسبة المدخلات الخارجية المستخدمة في الصناعة التحويلية ،كما استعرضت الدراسة أيضا الأداء التصديري والذي اظهر أن عدد الأنشطة التي تجاوز فيها نسبة المبيعات الخارجية في العام 2000 إلى إجمالي الإنتاج 18% هي خمسة أنشطة من بين جميع الفروع وجاء تصنيع الأخشاب (اعتبر الأثاث منفصلا) في المرتبة الثانية بواقع 35.4% من إجمالي الإنتاج. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتاج منها انه قد حصل تراجع بين العامين 2000 و2001 في مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي وتراجع في عدد المؤسسات العاملة في الصناعات التحويلية وكذلك تراجع في إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت للصناعات التحويلية كما أظهرت الدراسة أن هنالك ثبات تقريبا في نسبة التشغيل وأرجعت السبب في هذا الثبات إلى تراجع حجم الواردات بسبب انتفاضة الأقصى مما لزم التعويض من التصنيع محليا.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والكمي كمنهجية للدراسة كما لجأ الباحث الى المقابلة كأداة لجمع البيانات الأولية من أصحاب مصانع الخياطة بالإضافة الى ورشة عمل حول إشكاليات القطاع الصناعي والتجاري تم تنظيمها خصيصا في وزارة الاقتصاد الوطني واعتمد عليها الباحث كأداة إضافية من أجل جمع اكبر كم من البيانات ساهمت في وصوله الى ما وصل إليه من نتائج.

3- دراسة(نصرالله وعواد،2004) وكانت بعنوان **واقع القطاع الصناعي في فلسطين**

وقد هدفت الدراسة إلى استعرض أداء الاقتصاد الفلسطيني ومستلزمات التصنيع وأرجعت أسباب التراجع في معدلات النمو في بعض السنوات لعدة أمور منها ما هي خارجية كإجراءات إسرائيل التعسفية المتعددة بحق الاقتصاد الفلسطيني وأخرى ذاتية كقلة ومحدودية الموارد الطبيعية وضعف البنية التحتية وعدم الوضوح في السياسات الاقتصادية والمالية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن التغلب على العوائق التي تقف عائقا أمام انطلاق عملية التصنيع مرهون باستيفاء عدة شروط جوهرية وأهمها، الاستقلال السياسي والاقتصادي ،وقيام دولة مستقلة تتمتع بسيادة كاملة على مواردها وحدودها وعلاقاتها الخارجية وكذلك اعتماد سياسات اقتصادية ومالية، إلى جانب تبني مبادئ وأسس الإدارة السليمة والنيرة لعملية التنمية ومنها التصنيع وتكون قائمة على أساس المبادرة والقدرة على التغيير. وقد أوصت الدراسة بضرورة تعزيز القدرات الذاتية الفلسطينية، وتقليل الاعتماد على إسرائيل في المدى القصير مع الأخذ في الاعتبار تطوير القدرة التنافسية للاقتصاد في المدى الطويل.[7]

[7] وزارة الاقتصاد الوطني،(2004)

4- دراسة (هنية، 2005)، وكانت بعنوان **العوامل المؤثرة على إنتاجية العاملين في القطاع الصناعي دراسة تطبيقية على قطاع الصناعات الخشبية** وناقشت الدراسة أهم العوامل المؤثرة في الإنتاجية كما تعرضت لواقع الاقتصاد الفلسطيني في ظل انتفاضة الأقصى ومدى المشاكل والمعوقات التي واجهها وهدفت الدراسة الى دراسة واقع الصناعات الخشبية في قطاع غزة وأهميته الاقتصادية ودرجة مساهمته في الناتج المحلي وهدفت أيضا الى تحديد تأثير العوامل المختلفة على إنتاجية العمل في قطاع الصناعات الخشبية في قطاع غزة، ولانجاز هذه الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي فيما عمد الى تصميم استبانة خصيصا لجمع البيانات من عينة الدراسة والتي بلغت حوالي 26.6% من حجم المجتمع الأصلي البالغ 600 منشأة عاملة في قطاع الصناعات الخشبية حيث قام بتوزيع 160 استبانة على أفراد العينة وهم أعضاء اتحاد الصناعات الخشبية فترة إعداد الدراسة (2005)، حيث تم استرداد 131 ردا فقط استند الباحث الى ردودهم في نتائج دراسته هذه، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن الممارسات الإسرائيلية المتبعة على المعابر هي أهم ما يؤثر على الإنتاجية وأن السياسات التي تقوم إسرائيل بإتباعها تعتبر من أهم المعوقات التي تقف في وجه زيادة إنتاجية قطاع الصناعات الخشبية في قطاع غزة، كما جاء قي نتائج الدراسة أن المنتجات المحلية تتعرض لمنافسة شديدة من قبل المنتجات المستوردة خاصة الصينية منها بسبب تدني أسعارها وان 76% من أفراد العينة يقومون بإنتاج الأثاث المنزلي كما يقوم 71% من أفراد العينة ببيع منتجاتهم من المصنع مباشرة حيث لا يمتلك غالبيتهم معارض خاصة بهم، ومن النتائج المهمة أيضا للدراسة أن حوالي 94% من المنتجين يعتمدون على المواد الخام المستوردة من إسرائيل.

وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات منها الإيعاز إلى السلطة المسئولة لإيجاد نوع من التنسيق مع السلطات الإسرائيلية لتسهيل حركة البضائع والأشخاص على المعابر الحدودية،

والعمل على تحرير المعابر من السيطرة الإسرائيلية ضمن أي تسوية مقبلة، وأوصت بالعمل على إيجاد فرص ومنافذ تسويق خارجية، كما أوصت الدراسة بإيجاد آلية لتوفير المواد الخام بشكل دائم، وأوصت الدراسة أيضا بدراسة واقع الصناعات الخشبية في ظل الانسحاب الإسرائيلي المتوقع.[8]

5- دراسة (الصوراني، 2006) وكانت بعنوان **واقع الصناعة والتجارة في الضفة الغربية وقطاع غزة**، وقد استعرضت الدراسة واقع القطاع الصناعي الفلسطيني وأهميته حيث اعتبر الباحث أن أهمية هذا القطاع تنبع من إمكانية الاستمرار والذي اعتبره أيضا بمثابة الأمل للشعب الفلسطيني والذي ينطلق من فكرة تعزيز مفهوم اقتصاديات الصمود والتي تتطلب تعزيز عدة أمور أهمها دراسة الموارد المالية والبشرية المتاحة للمجتمع الفلسطيني حتى تتمكن من حصر جميع إمكاناته الذاتية بما يساهم في إيضاح الرؤى التي تخلق مناخا مناسبا لصياغة خطة إستراتيجية على المستوى القومي. وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة الاقتصادية التي اتبعتها السلطة الفلسطينية فيما مضى هي التي تسببت في الوضع المتردي الذي آل إلى تخلف ومحدودية دور القطاعين الإنتاجيين الرئيسيين في فلسطين (الزراعة والصناعة). وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات منها العمل على مراجعة بروتوكول باريس، ووقف التضخم في حجم الواردات، والعمل على توسيع القاعدة الإنتاجية الفلسطينية في الصناعة والزراعة بصورة خاصة.[9]

[8] هنية ،ماجد حسن.(2005)
[9] الصوراني،غازي(2006)

B.الدراسات باللغة الانجليزية:

1- (Migdad,1999) بعنوان:

Industrial Sector ،" Performance Analysis of Small-Scale Industries ،*in the Gaza* Strip as a part of the New Palestinian Entity"

وقد هدفت الدراسة إلى عرض خصائص القطاع الصناعي في قطاع غزة وإيجاد الاختلافات بين التعاقدات المحلية والتعاقد في الباطن من حيث العمالة والكفاءة بين المنشئات الصناعية في مختلف الأنشطة ومختلف الإحجام. وقد خرجت الدراسة بمجموعة نتائج منها أن هناك مجموعة من العوامل تؤثر سلبا على أداء القطاع الصناعي منها سيطرة الجانب الإسرائيلي على المعابر والذي من شانه التأثير على دخول المواد الأولية اللازمة كمدجلات للعملية الصناعية. وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة المناسبة لدعم الصناعات الفلسطينية تتم من خلال عدة أمور منها إعطاء أهمية بشكل خاص للمشاريع الصناعية الصغيرة وذلك لمحاولة تحديث الصناعات التقليدية وكذلك من خلال إحداث توازن بين سياسة إحلال الواردات وتشجيع الصادرات.[10]

2- (Khaldon,2010) بعنوان:

The Impact Of Construction Economy On The Palestinian Economy

وهدفت الدراسة إلى تحديد اثر صناعة التشييد على الاقتصاد الفلسطيني وذلك من خلال تحديد حجم هذه الصناعة ومدى مساهمتها في الاقتصاد الفلسطيني ومعامل ارتباطها مع الناتج الإجمالي المحلي والقطاعات الاقتصادية الأخرى وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن صناعة التشييد ترتبط بعلاقة طرديه مع الناتج الإجمالي المحلي وأثبتت الدراسة أن أعلى عائد على الاستثمار من القطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد الفلسطيني يكمن في الاستثمار في قطاع التشييد، أما بالنسبة للميزان التجاري فقد أظهرت الدراسة أن زيادة الإنتاج في قطاع الإنتاج بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى خفض العجز في الميزان التجاري بمقدار 2.021 وكذلك

[10] Migdad,Mahammed(1999)

أظهرت الدراسة أن مؤسسات التشييد ذات العمالة الكبيرة ومتوسط إنتاجيتها اكبر من تلك التي فيها اقل عمالة. كما أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها ماهو موجه لصانعي السياسات ومتخذي القرارات بعدم القبول بالنماذج المستوردة أو المفروضة من قبل الدول المتقدمة.[11]

ثامنا: ما تضيفه الدراسة الحالية:

باستعراض الدراسات السابقة يتضح أن أهم العوامل المؤثرة على نمو الصناعة بشكل عام هو، حركة المعابر،الحصار، سياسة إسرائيل، وهذه الدراسة سوف تركز على هذه العلاقة في انسياب حركة البضائع وتعثرها وهو ما لم يتم التركيز عليه في الدراسات السابقة.

- سوف تحاول الدراسة في البحث عن المميزات والآثار الايجابية التي تسببت بها السياسات المتقلبة لمنافذ البضائع في الوقت الذي اعتبرته الدراسات السابقة في الجانب السلبي فقط.
- تأتي الدراسة الحالية بعد تخفيف الحصار والسماح بانسياب البضائع بشكل جزئي بعد فترة من المنع التام.
- سوف تتعرض الدراسة لحركة البضائع من اتجاه مصر وهو ما لم تأت عليه الدراسات السابقة.
- سوف تركز الدراسة على الصناعات الخشبية حيث قلة الدراسات حول هذه الصناعة.
- بالإضافة إلى ما ذكر فان الباحث يأمل بان تقدم الدراسة معلومات حديثة كما ونوعا تساعد في زيادة المعرفة حول هذه الصناعة من الصناعات الفلسطينية.

[11] Khaldon,Radwan,(2010)0

تاسعا: مصطلحات ومفاهيم سوف ترد خلال الدراسة:

سياسات: هي مجموع سياسة وتعني بيان يتضمن المقاصد الرئيسة أو الأهداف البعيدة المدى التي توفر الأساس للتخطيط المفصل والإجراء التنفيذي.[12]

البطالة: وهي وبحسب ما جاء في تعريف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن فئة العاطلين تشمل جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ولا يعملون أبدا وهم قادرين ومستعدين للعمل وقاموا بالبحث عن عمل.[13]

التبعية: وهي وبحسب ما جاء في تعريف الدكتور إبراهيم العيسوي، طرف موضوعي يشكل تاريخا ينطوي على مجموعة علاقات اقتصادية وثقافية وسياسية يتم بمقتضاها توظيف موارد مجتمع معين لخدمة مصالح مجتمع آخر، مما يؤدي الى تعطيل الإرادة الوطنية وفقدان السيطرة على شروط إعادة تكوين ذاتها، حيث يتم رسم سياسات التطوير الاقتصادي والاجتماعي انطلاقا من احتياجات النمو الاقتصادي للدولة المهيمنة.

الصناعة التحويلية: "تلك الصناعات التي تقوم على تحويل المواد الخام الى سلع قابلة للاستخدام"[14]

صغيرة الحجم: المنشئات التي تشغل بين50-99 عامل.[15]

الإدارة الإستراتيجية: مجموعة القرارات والممارسات الإدارية التي تحدد الأداء طويل المدى للمؤسسة وتتكون من أربع مراحل أولاها، مرحلة التحليل الاستراتيجي للبيئة يليه مرحلة التخطيط الاستراتيجي ثم مرحلة التنفيذ وبعدها مرحلة الرقابة الإستراتيجية.[16]

مرحلة الانحدار في دورة حياة المنتج: وفي هذه المرحلة تكون وصلت السلعة الى درجة عالية من السوء فتهيمن على المنشاة فكرة إستراتيجية التصفية والتخلص من الصنف.[17]

---

[12] قاموس العلوم التجارية،2001،ص189
[13] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،2004
[14] حرب ،2000
[15] مقداد ،1999
16 (Wheelen &Hunger'2003'p.14)
17 (الضمور هاني،القطامين أحمد،2009)

الفصل الثاني
نبذة عن الاقتصاد الفلسطيني

مقدمة.

أولا: نظرة على بعض المؤشرات التي تبين الأداء الاقتصادي الفلسطيني واتجاهاته الرئيسية وابرز تحدياته.

ثانيا: مسوحات سنة 2008 لعدد المؤسسات والمشتغلين وقيمة الإنتاج في المؤسسات الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية موزعة حسب النشاط.

ثالثا: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

رابعا: التدهور الذي حل على الأوضاع في قطاع غزة.

خامسا: المساعدات الخارجية للسلطة الوطنية الفلسطينية.

الخلاصة.

مقدمة:

لم يرد أن الاقتصاد الفلسطيني كان مستقلا ويحقق اكتفاء ذاتيا في أي من الأوقات وهو ما يختلف تماما عن باقي اقتصاديات البلدان العربية حيث تعتبر الأراضي الفلسطينية مناطق فقيرة بالموارد الطبيعية إلا بالجزء القليل من الموارد الزراعية والتي لا تغطي احتياجات السكان، حيث اعتاد هذا الاقتصاد على التعويل على المنح والمساعدات والقروض بالإضافة إلى الجزء اليسير من عائدات الإنتاج المتواضع وأجور الموارد البشرية سواء داخل الأراضي الفلسطينية أو لصالح الاقتصاد الإسرائيلي أو في بعض الدول العربية. وبعيد احتلال إسرائيل لكل من قطاع غزة والضفة الغربية في حزيران عام 1967، تعرض الاقتصاد الفلسطيني لأوضاع جديدة حيث تم إلحاقه وتعميق تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي فتحكمت إسرائيل بجميع المقدرات والمنافذ. ومع توقيع إعلان المبادئ في أوسلو برزت أسس ومعطيات لبداية مرحلة جديدة من مراحل التغيير في حياة الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ومع قيام السلطة الوطنية في عام 1994 ساد اعتقاد بان تصبح المناطق الفلسطينية مثل سنغافورة في التقدم والازدهار نتيجة الانفتاح على العالم والاستقلال التدريجي للاقتصاد مما يتيح الفرصة لوضع الأهداف والتخطيط الاستراتيجي.

ولكن رغم تسلم السلطة لمناطق جغرافية محددة ضمن ما تم تسميته إعادة انتشار والتي كان من أبرزها إعادة الانتشار في قطاع غزة عام 2005 وانسحاب إسرائيل من الحدود الفاصلة بين قطاع غزة وجمهوريه مصر العربية(محور فيلادلفيا) إلا أن القرار بالدخول والخروج إلى المناطق الفلسطينية لا زال إسرائيليا بل على العكس تزايد التضييق والخناق وضرب الاقتصاد، ففي الضفة الغربية جاء بناء جدار الفصل وتوسيع المستوطنات ووضع وزيادة عدد الحواجز.

أما في قطاع غزة فتعرض لحصار شامل وعدوان مباشر في نهاية ديسمبر 2008 ويناير 2009 والذي قام بتدمير القسم الأكبر من البنية التحتية إلى جانب تدمير معظم المنشئات الصناعية والزراعية وغير ذلك مما أدى الى المزيد من إضعاف وهشاشة الاقتصاد الفلسطيني المنقسم.

أولا: نظرة على بعض المؤشرات التي تبين الأداء الاقتصادي الفلسطيني واتجاهاته الرئيسية وأبرز تحدياته:

1- هبط حجم الاستثمار الكلي من 1000مليون دولار عام 1993 إلى 496 مليون دولار عام 1996، ثم ارتفع إلى 2162.4 مليون دولار عام 1999، بينما انخفضت إلى 727.2 مليون دولار عام **2002**[18]، وقد توقع المحللون انخفاض حجم الاستثمار خاصة في قطاع غزة بسبب التدمير الإسرائيلي لمئات المصانع والمنشآت من ناحية ونتيجة للحصار حيث منع طوال عامي 2009 و2010 السماح بإدخال مواد ومستلزمات الصناعة والبناء من ناحية أخرى.

2- تزايد الاتجاه نحو إحلال القروض محل المنح في تمويل الاستثمار العام منذ عام 1996 حيث تدل معطيات تقرير معهد ماس إلى ارتفاع حجم الدين العام الفلسطيني من 309 مليون دولار عام 1999 إلى 1406 مليون دولار عام 2008[19]حتى أنها وصلت 4 مليارات دولار في العام 2012 حسبما ورد في تقارير صحفية وردت على لسان السيد توفيق الطيراوي مدير المخابرات الفلسطيني السابق [20]مما يعني استمرار ارتهان الإنفاق الحكومي التطوري لما يتوفر من عون دولي، سواء كمنح أو قروض.

---

[18] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2009

[19] المراقب الاقتصادي،عدد(18)،صفحة المؤشرات

[20] صحيفة فلسطين 2012/9/7 العدد 1905،ص5،ع3

3- تنامي الاتجاه لزيادة العون الدولي للشعب الفلسطيني حيث ارتفعت حجم المساعدات الدولية من حوالي 510 مليون دولار عام 2000الى حوالي 636 مليون دولار عام 2005، فيما تضاعفت بشكل كبير منذ 2006،2007،2008، بقيمة 1953، 1322، 1019 مليون دولار على التوالي.[21]

4- تذبذب الدخل القومي منذ إنشاء السلطة الفلسطينية بناءا على المؤثرات الداخلية والمحيطة، حيث ارتفع من 3407 مليون دولار عام 1994 إلى 5286 مليون دولار عام 1999، ثم بدأ بالانخفاض والتذبذب بعد انتفاضة الأقصى حيث وصل 5048 مليون دولار عام 2007 يتوزع بنسبة 72.8 %للضفة الغربية 27.2 لقطاع غزة، علما بأن هذا التذبذب الإيجابي لا يعبر عن تحسن في النمو الحقيقي، إذا أخذنا بعين الاعتبار عدد السكان عام 1994 الذي لم يتجاوز 2.2 مليون نسمة ارتفع إلى حوالي 4 مليون نسمة عام 2009، وما يعنيه ذلك من ارتفاع في مجموع القوى العاملة من 420 ألف عامل عام 1994 إلى 963500 عامل نهاية 2009، وهذا كله في ظل محدودية سوق العمل الفلسطيني الذي لا يستوعب أكثر من 7000-10000 فرصة عمل سنويا، في حين يدخله أكثر من 35-40 ألف طلب عمل سنويا. ومن المتوقع زيادة الفجوة في الدخل ومستوى المعيشة بين الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل استمرار الحصار والانقسام وانعدام أي شكل من أشكال الاستثمار ومشاريع التنمية في قطاع غزة[22].

5- بالنسبة لتطورات التجارة الخارجية الفلسطينية، ارتفعت قيمة الواردات السلعية من 2382.8 مليون دولار عام 2000 إلى 3466.186 مليون دولار عام 2008 وكذلك ارتفعت قيمة الصادرات من 400.86 مليون دولار إلى 558.45 مليون دولار خلال نفس

[21] المراقب الاقتصادي،عدد(18)،صفحة المؤشرات
[22] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2009) كتاب الإحصاء السنوي رقم 10،ص484.

الفترة، أكثر من 90% منها صادرات من الضفة الغربية وقد حقق الميزان التجاري عجزا بقيمة 2907.72مليون دولار عام 2008، علما بأن إسرائيل ما زالت تهيمن على هذه التجارة، حيث أن نسبة الواردات منها تصل إلى 73.4%مقابل 2.5%فقط من الدول العربية، و24.1%من باقي بلدان العالم ولا يختلف الأمر بالنسبة للصادرات التي تصل حصة إسرائيل فيها أكثر من 88.7%[23].

6- اتساع الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، وبين الوارد والصادر، بعد حدوث تحول بالغ الأهمية لجهة تقلص القاعدة الإنتاجية الفلسطينية وتراجع قطاعات الإنتاج السلعي (الزراعة والصناعة) وهي القطاعات القادرة على خلق دخل متجدد.

7- التناقص المضطرد في قدرة الاقتصاد المحلي الفلسطيني على خلق فرص عمل جديدة وتراجع قدرته على التشغيل واستيعاب العمالة الفلسطينية الأمر الذي أدى إلى تنامي ظاهرة البطالة. حيث لم يستطع سوق العمل الفلسطيني أن يوفر جزءا كبيرا من فرص العمل الجديدة خاصة في قطاع غزة، فيما انخفضت الأهمية النسبية للعمالة الفلسطينية في الضفة الغربية في سوق العمل الإسرائيلي من 23% في نهاية عام 1999 إلى 10.2%عام 2009[24].

8- انخفاض عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، من 68053 مؤسسة أواخر أيلول 2000 ويعمل فيها 204 ألف عامل، إلى 65599 مؤسسة ويعمل فيها 186847 عامل عام 2003، حسب نتائج المسوحات الاقتصادية للعام 2003، ثم ارتفعت عدد المؤسسات الاقتصادية إلى 97242 مؤسسة عام 2008، وتشغل 258021عامل[25]،

[23] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009)،إحصاءات التجارة الخارجية-السلع والخدمات2008:نتائج أساسية ،فلسطين
[24] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2009)،مسح القوى العاملة للربع الرابع 2009،ص39.
[25] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،نتائج المسوحات الاقتصادية ، 2009،ص 25

علما بحدوث تراجع كبير في هذا العدد خصوصا في قطاع غزة بعد الحرب الأخيرة(2008،2009)، ونتيجة للحصار المتواصل كما بينت نتائج المسوحات الاقتصادية لعام 2009.

ثانيا: مسوحات سنة 2008 لعدد المؤسسات والمشتغلين وقيمة الإنتاج في المؤسسات الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية موزعة حسب النشاط:

بمتابعة بيانات المؤسسات الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية يظهر اختلاف في أوزان كل من أعداد المؤسسات والمشتغلين وقيمة الإنتاج وهذا الاختلاف يختلف بحسب نشاط هذه المؤسسات حيث يتضح أن المؤسسات العاملة في قطاع الصناعة تظهر مساهمة أعلى في حجم التشغيل وفي حجم الإنتاج أيضا.

جدول رقم (1) يبين مسوحات سنة 2008 لعدد المؤسسات والمشتغلين وقيمة الإنتاج في المؤسسات الاقتصادية

	الصناعة	الإنشاءات	التجارة الداخلية	الخدمات	النقل والتخزين والاتصالات	الإجمالي
عدد المؤسسات	14539	526	57589	23050	1140	97242
عدد المشتغلين	59641	4354	112107	73424	8492	258021
قيمة الإنتاج بالمليون	$2056.2	$164.7	$1343.8	$895.2	$739.2	$5199.1

المصدر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)،المراقب الاقتصادي والاجتماعي،2009، عدد17

يلاحظ من الجدول رقم (1) أن عدد المؤسسات العاملة في قطاع الصناعة تمثل حوالي 15% من إجمالي عدد المؤسسات الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية بينما عدد العاملين الذين يعملون بها يمثل

حوالي 23% في الوقت الذي شكلت قيمة الإنتاج في هذه المؤسسات العاملة في قطاع الصناعة حوالي 40%، مما يعني أن قطاع الصناعة يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية.

ثالثا: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الضفة وقطاع غزة:

تذبذب مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة من 2009 وحتى 2011 وهذا التذبذب يظهر مدى التراجع الحاصل في قطاعي الإنتاج

جدول رقم (2) يبين مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة:

النشاط الاقتصادي	1999	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2010	2011
الناتج المحلي الإجمالي	4511.7 مليون $	4749.6	4198.4	4559.5	4322.3	4535.7	4639.7	5728	6255.6
مساهمة الزراعة%	10.4	7.9	7.1	5.2	5.6	5.6	4.6	6.3	5.9
مساهمة الصناعة%	14.6	17	17.1	17	15	13.8	13.6	12.3	12.7
مساهمة التجارة الداخلية%	11	9.8	9.8	9.4	9.6	9.2	10.8	11.1	10.8
مساهمة الإنشاءات%	13.7	5	5.7	6.8	7.2	6.2	4.9	9.2	10.9
مساهمة الخدمات الأخرى%	51.9	60.3	60.3	61.6	62.6	65.2	66.1	61.1	59.7

المصدر :معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)،المراقب الاقتصادي والاجتماعي عدد17، ص65.هذا للسنوات لغاية سنة 2008 ، أما السنوات 2010،2011 نفس المصدر، العدد 27، ص1،

وبالنسبة للسنة2011 فما ورد في المصدر هو للثلاثة أرباع الأولى فقط من العام وقد تم احتساب الربع الرابع بناءا على المتوسط لتوحيد المعيار حتى تسهل عملية المقارنة.

من الجدول رقم (2) يتضح لنا بأن هناك تراجع كبير بحوالي 25% بمساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بعد انتفاضة الأقصى إذا ما تم مقارنته بالعام 2003 في الوقت الذي شهد فيه قطاع الصناعة نمو بحوالي 16% في تلك الفترة بينما استمر هذا التراجع في مساهمة قطاع الزراعة الى أن بلغ حوالي 56% من الناتج الإجمالي المحلي إذا ما قورن بالعام 99 في الوقت الذي شهد فيه أيضا مساهمة قطاع الصناعة تراجع بنسبة 13% خلال نفس الفترة علما بأن هناك نمو في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 39% خلال هذه الفترة مما يعني أن قطاعي الإنتاج (الزراعة والصناعة) في تراجع .

رابعا:التدهور الذي حل على الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة:

لقد حصل تدهور واضح على الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة وبالإمكان تتبع ذلك من خلال:

1- خسر قطاع غزة خلال 2006 ولغاية 2008 نحو 32% من الناتج المحلي و 26% من دخله القومي وفي المقابل ارتفع الناتج المحلي والدخل القومي في الضفة الغربية خلال نفس الفترة بنسبة 22% ، 29% على التوالي وهو ما يظهر من الجدول.

جدول رقم (3) يوضح الناتج المحلي في كل من قطاع غزة والضفة الغربية

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	معدل التغير 2010-2011	معدل التغير 2005-2011
الضفة الغربية	2876.7	2977.7	3264.2	3716.7	4071.5	4381	4634.4	%5.8	%61.1
قطاع غزة	1682.8	1344.6	1271.5	1161.6	1169.8	1346	1704.6	%26.6	%1.3
الإجمالي	4559.5	4322.3	4535.7	4878.3	5241.3	5728	6339	%10.7	%39

المصدر :وزارة التخطيط ،2012،غزة

يبين الجدول رقم(3) التراجع في حجم الناتج المحلي في قطاع غزة في الفترة بين 2005-2010 وأن سبب التحسن الطفيف الذي يظهر بواقع 1.3%عن كل الفترة ما بين 2005-2011 هو بسبب التحسن الملحوظ الذي يظهر في السنة الأخيرة 2010-2011 ، على عكس الحال في الضفة الغربية فالتحسن واضح طوال الفترة مع تباطؤ في السنة الأخيرة 2010-2011.

2- خسارة مباشرة تعدت 1.7 مليار دولار [26].

3- ارتفعت نسبة البطالة في قطاع غزة بشكل ملحوظ من 35% عام 2006 الى 40.6% عام 2008 بسبب الحصار والحرب ثم انخفضت بنسبة 38.6 عام 2009 بسبب زيادة إدخال مواد البناء عبر الأنفاق في الوقت الذي ارتفعت فيه من18.6% الى 19% ثم انخفضت الى 17.8% خلال نفس الفترة.[27]

خامسا: المساعدات الخارجية لمناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

دلت المعطيات المتاحة حول المساعدات الخارجية على وجود بعد سياسي لها يوازي وربما يفوق البعد الاقتصادي في أهميته [28] وتضيف هذه المعطيات أيضا أن الأهداف الأساسية لهذه المساعدات كانت دعم العملية السياسية بين الفلسطينيين والإسرائليين وكانت بداية هذا التمويل بعد أن عقدت 42 دولة مؤتمرا بواشنطن في أكتوبر 1993 لدعم السلطة الفلسطينية بعد توقيع إعلان مبادئ أوسلو وأعلن المجتمعون أن هدفهم تأهيل البنية التحتية وإقامة مرافق ومؤسسات عامة وإدارة وتمويل عملية التنمية الشاملة والعمل على أن يلمس المواطن الفلسطيني تغييرا ايجابيا في حياته اليومية بسبب تطبيق اتفاق أوسلو[29]وبحسب معهد ماس فقد بلغ إجمالي المساعدات الدولية للفلسطينيين خلال الفترة من 1994- 2000 حوالي 3.5 مليار دولار بحيث

[26] وزارة التخطيط ،2012،غزة
[27] المرجع السابق
[28] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية(ماس)،2005
[29] سماره،عادل1997،البنك الدولي المانحون والمادحون:دراسة في تبعية وإعادة تثقيف الفلسطينيين ،منشورات المشرق،رام الله

تكون متوسطها السنوي قبل عام 2000 حوالي 500 مليون دولار ثم بعدها ارتفع المعدل السنوي إلى مليار دولار تقريبا سنويا أي بنصيب متوسطه يزيد عن250$ سنويا للفرد[30] ووصلت المساعدات في العام 2004 إلى أكثر من ستة مليارات دولار أي بمتوسط 310$ للفرد سنويا حيث تم توزيعها ليكون نصيب القطاعات الاجتماعية وبناء المؤسسات الحصة الأكبر فبلغت حوالي 4.3 مليار دولار أي بنسبة 60% من الإجمالي، وكان نصيب البنية التحتية 1.5 مليار دولار أي 20% ولم تتجاوز حصة القطاعات الإنتاجية 6% من مجموع المساعدات وقد أسهمت الدول الأوروبية بأكثر من 30% من هذه المساعدات والولايات المتحدة بحوالي 15% أما الدول العربية فبلغت حوالي 30% قي الفترة ما بين 2001-2004 بعد أن كانت لا تشكل 8% قبل ذلك علما بأن هذه المساعدات جاءت بناءا على التزامات من قبل هذه الدول إلا أنها أيضا لم تف بجميع ما التزمت به الأمر الذي يربك أي إمكانية تخطيط [31] وكانت هذه الالتزامات وعمليات الصرف حسب الجداول التالية:

جدول رقم (4) يبين حجم المساعدات للفترة بين 1994-1997 ويظهر قيمة الالتزام وقيمة الصرف

الجهة المانحة	الالتزام بالمليون دولار	الصرف بالمليون دولار
الدول العربية	312.3	193.8
الاتحاد الأوروبي	520.2	219.1
الولايات المتحدة	292.9	285.3
اليابان	298.9	308.3
مؤسسات دولية	225.5	139.3
دول أوروبية	1107.6	810.9
دول أخرى	101.5	72.6
المجموع	2858.9 مليون دولار	2029.3

المصدر: برنامج دراسات التنمية،جامعة بيرزيت، بشراكة مع وزارة التخطيط،(2004)،تقرير التنمية البشرية،2004، ص108، رام الله، فلسطين

[30] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية ،2005

31 الاقتصاد الفلسطيني،2008،جامعة القدس المفتوحة رام الله،فلسطين

وعليه فان الجدول رقم (4) يظهر أن هناك فرق قدره 856.6 مليون دولار أي حوالي 30% مما تم الالتزام به ودفعه فعلا، كما يظهر أن التقصير خلال هذه الفترة جاء من قبل الدول العربية والأوروبية.

جدول رقم (5) يبين حجم المساعدات للفترة بين 1998–2000 ويظهر قيمة الالتزام وقيمة الصرف

الجهة المانحة	الالتزام	الصرف
الدول العربية	101.5	105.9
الاتحاد الأوروبي	507.2	235.2
الولايات المتحدة	396.8	260.4
اليابان	167.5	132.4
مؤسسات دولية	180.5	140.7
دول أوروبية	858.6	533.4
دول أخرى	57.2	57.9
المجموع	2269.2	1465.9

المصدر: برنامج دراسات التنمية،جامعة بيرزيت، بشراكة مع وزارة التخطيط،(2004)، تقرير التنمية البشرية،2004، ص108، رام الله، فلسطين.

يلاحظ من جدول رقم (5) قيام الدول العربية بالإيفاء بما التزمت به وزيادة ولكن يظهر انخفاض في قيمة هذه المساعدات مقارنة بالفترة السابقة،كذلك يبين الجدول فجوة في إجمالي الالتزام والصرف.

الجدول رقم (6) يبين حجم المساعدات للفترة بين عامي2001-2003 ويظهر قيمة الالتزام وقيمة الصرف الفترة مابين

الجهة المانحة	الالتزام	الصرف
الدول العربية	5.2	903.4
الاتحاد الأوروبي	187.3	787.3
الولايات المتحدة	759.5	482.3
اليابان	37.5	41.5
مؤسسات دولية	54.5	154.7
دول أوروبية	519.3	669.5
دول أخرى	16.7	18.9
المجموع	1580.2	3057.4

المصدر السابق

يلاحظ التزام عربي متدني جدا ولكن في الواقع قامت الدول العربية بدفع أكثر من 17ضعف مما التزمت به، ويمكن القول بأن هذه الزيادة في المبالغ المدفوعة من قبل الدول العربية جاءت لمساعدة الشعب الفلسطيني مع اشتعال انتفاضة الأقصى وزيادة القمع الإسرائيلي.

الجدول رقم (7) يبين مجموع الالتزامات والصرف خلال الفترة 1994-2003

الجهة المانحة	الالتزام	الصرف
الدول العربية	418.9	1203.1
الاتحاد الأوروبي	1214.6	1241.6
الولايات المتحدة	1449.2	1208
اليابان	504	482
مؤسسات دولية	460.4	434.7
دول أوروبية	2485.6	2013.8
دول أخرى	175.4	149.4
المجموع	6708.3	6552.5

المصدر السابق

يلاحظ من إجمالي الفترة أن مساهمة الدول العربية فاقت ما تعهدت به بقرابة ثلاثة أضعاف وهو ما يعادل تقريبا إجمالي العجز عن المبالغ التي تم الالتزام بها من قبل باقي المانحين الأمر الذي يبين بشكل جلي الدور العربي وحتى جميع المانحين يكون المساعدات إغاثية. كما يتضح أيضا أن المساعدات كانت غير مساهمة في دعم القطاعات الإنتاجية (ليست تنموية) وإنما هي مساعدات إسعاف وطوارئ.

الخلاصة

- يتعرض الاقتصاد الفلسطيني لظروف قاسية تجعله دائما قي حالة عدم استقرار.
- هناك انخفاض في عدد المنشئات الاقتصادية العاملة في الضفة القطاع نتيجة الحرب والحصار.
- يظهر التناقص في قدرة الاقتصاد المحلي على خلق فرص عمل جديدة وتراجع قدرته على التشغيل.
- هناك ارتفاع في قيمة كل من الواردات والصادرات مع تزايد العجز في الميزان التجاري واستمرار هيمنة إسرائيل على الجزء الأكبر من هذه التجارة.
- تتذبذب قيمة الاستثمارات بحسب الاستقرار السياسي والأمني.
- يميل الاقتصاد الفلسطيني لأن يكون اقتصادا استهلاكيا حيث اتساع الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك ولصالح الاستهلاك.
- يعتمد الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير على المساعدات والقروض لتعويض العجز.
- وجود فجوة بين ما تلتزم به الدول المانحة من مساعدات وبين ما تدفعه فعلا مما يضطر الدول العربية لتعويض جزء من العجز أحيانا رغم التزامها المتواضع مقارنة بإجمالي الالتزامات، كما يلاحظ أنها كانت في أغلبها مساعدات ليست تنموية وإنما مساعدات إسعاف وطوارئ.
- يعتبر قطاع الصناعة من القطاعات التي يجب التركيز عليها لا لتحقيق الاكتفاء الذاتي فحسب، بل ليصبح قطاعا تصديريا، الأمر الذي سيؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة

ويعمل على زيادة حجم الإنتاج المحلي وكذلك سوف يساهم في تعديل الفجوة بين الواردات والصادرات.

بالتدقيق في نتيجة البيانات الواردة في الجدولين (3،2) يتضح أن هناك تحسنا ملحوظا قد طرأ في العامين 2010،2011 على مساهمة قطاع التشييد في الناتج المحلي، وكذا في نسبة التشغيل برغم التوقعات التي كانت بعكس ذلك وخاصة في قطاع غزة، ويمكن تفسير ذلك بأن هذا التحسن يعود إلى التسهيل الذي حصل على مرور البضائع إلى قطاع غزة رغم عدم السماح بدخول العديد من المواد الخام الضرورية وذلك أن السماح بمرور جزء من البضائع عبر معبر كرم أبو سالم أدى تقليل الطلب على إدخال البضائع عبر الأنفاق الأمر الذي أدى إلى انخفاض إدخال البضائع من خلالها مما انعكس سلبا على تكاليف النقل من خلالها الأمر الذي ساهم بصورة ايجابية في انخفاض أسعار السلع التي لا يسمح بمرورها عبر إسرائيل (مواد الخام الممنوعة)، في نفس الوقت الذي ارتفعت تكاليف النقل عبر معبر كرم أبو سالم نتيجة الرسوم المرتفعة للمرور من خلاله، ونتيجة لطول المسافة التي تفصله عن مركز القطاع مقارنة بمعبر المنظار المنفذ الذي كان يستخدم سابقا، وكذلك إجراءات النقل والتي لا تسمح بمرور الحاويات والإجبار على تفريغها داخل إسرائيل، الأمر الذي أدى إلى التعديل في أسعار بعض المنتجات التي يمكن أن يتم إنتاجها محليا ولصالح المنتج المحلي مما عمل على زيادة الطلب عليه هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى عمل على تقليل الفجوة في أسعار مواد البناء، الأمر الذي دفع المستثمر المحلي للتوجه إلى الاستثمار في قطاع التشييد بصورة ملحوظة.

الفصل الثالث

نبذة عن الصناعة الفلسطينية

مقدمة.

أولا: أنشطة الصناعة.

ثانيا: تحليل هيكلة القطاع الصناعي الفلسطيني.

ثالثا: التشغيل الصناعي.

رابعا: مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الإجمالي المحلي.

خامسا:عدد المؤسسات في القطاع الصناعي.

سادسا: الأضرار التي لحقت بقطاع الصناعة في قطاع غزة نتيجة الحرب والحصار.

سابعا: الأداء التصديري لقطاع الصناعة الفلسطيني.

الخلاصة.

مقدمة:

تعتبر الصناعة وتطورها في البلدان مؤشر على تقييم مدى تقدم هذه الدول لما لعملية التصنيع من دور ريادي في دفع عجلة الاقتصاد، فالتركيز على الصناعة يعتبر توجها نحو الاعتماد على الذات والتقدم إذ أن تطور الصناعة يشكل العمود الفقري وجوهر العملية التنموية، لكن العقبة الكبرى في مواجهة قطاع الصناعة الفلسطيني لا تتوقف عند التخلف والتبعية فحسب، كما هو حال البلدان النامية، بل إنها مرهونة أيضا بسياسات الاحتلال الذي يعمل على تجسيد التخلف الاقتصادي والصناعي وكذلك الاعتماد على الدول المانحة والمصادر الخارجية في الإنفاق وفي توسيع السوق الداخلي وضعف الدور الفعال للقطاع الخاص خلال السنوات الماضية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الحاجة إلى مصادر تمويل خارجية من جهة وتوجه الاقتصاد الفلسطيني نحو المشاريع الاستهلاكية من جهة أخرى،[32] أدى إلى إهمال القطاعات الإنتاجية وخاصة الصناعة في الضفة والقطاع، مع تزايد الارتهان للسوق الإسرائيلي، إلى جانب التدمير الكبير للصناعات في قطاع غزة بسبب العدوان في نهاية 2008، بداية2009، فعلى الرغم من تزايد عدد المؤسسات ذات الصفة الصناعية، إلا أن معدلات النمو ظلت منخفضة في القطاع الصناعي قياسا بقطاع الخدمات الذي ارتبط به، واعتمد عليه جزءا هاما من مؤسسات القطاع الصناعي.

أولا:أنشطة الصناعة في قطاع غزة:

يتبنى مركز الإحصاء الفلسطيني(في عدة إصدارات) التقسيم الذي تتبناه الدائرة الإحصائية للأمم المتحدة ISIC[33] في تقسيم الصناعة حيث يقسمها الى ثلاثة مجموعات رئيسية هي:

1- صناعة التعدين واستغلال المحاجر.

[32] صحيفة الرسالة، العدد 987(2012/4/9)، ص18

[33] إختصار للكلمات الإنجليزية (International Standard Industrial Classification)

2- صناعة الكهرباء والمياه والغاز.

3- الصناعة التحويلية.

ويمكن تقسيم الصناعة التحويلية الى تسعة أنشطة وهي:

1- صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ.

2- صناعة المنسوجات والملبوسات والصناعات الجلدية.

3- صناعة الخشب ومنتجاته.

4- صناعة الورق والمنتجات الورقية والطباعة والنشر.

5- صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية من النفط والفحم الحجري ومنتجات المطاط والبلاستيك.

6- صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية.

7- صناعة المنتجات المعدنية الأساسية.

8- صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والمكائن والمعدات.

9- الصناعات التحويلية المتفرقة الأخرى.

ولكن يغلب على الصناعات الفلسطينية الطابع الحرفي والصناعات الخفيفة حيث تمثل العدد الأكبر من عدد المنشآت العاملة في قطاع الصناعة، فتشكل صناعة المنتجات المعدنية الإنشائية النسبة الأعلى إذ بلغت 20.3% عام 2004، تلتها صناعة الأثاث بنسبة 15.8% وبلغت نسبة منشآت صناعة الملابس 9.5% تلتها صنع منتجات المخابز بنسبة 9.1% ثم قطع وتشكيل الحجر.[34]

[34] (الراعي، 2003)

ثانيا: تحليل هيكلة القطاع الصناعي الفلسطيني:

بالنظر الى قطاع الصناعة الفلسطيني يلاحظ التذبذب جليا في سلوكياته وخاصة في قطاع غزة، والتي وصلت في مرحلة ما اقرب للتوقف خاصة مع استمرار الحصار الشامل والذي استمر رغم الإعلان عن إنهاء العدوان على غزة من قبل إسرائيل في بداية 2009 إذ أشارت التقارير الى أن نسبة المصانع المغلقة بلغت حوالي 90%، وفيما يلي بعض المؤشرات التي تبين هذا التذبذب للفترة بين 1993- 2010.

ثالثا:التشغيل الصناعي:

في القطاع تشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بارتفاع أعداد العاملين في القطاع الصناعي من حوالي 50 ألف عامل خلال الأعوام 1993-1995 إلى نحو 72660 عامل و 76918 عامل عامي 1999و2000على التوالي، ولكن من نهاية العام 2000 وحتى العام 2009 بدأت المؤشرات الخاصة بالتشغيل في الصناعة في الانخفاض بشكل نسبي ليصل عدد المشتغلين إلي نحو 59641 عامل خلال العام 2008 وبمعدل انخفاض نحو 22.5% مقارنة بالعام 2000[35] وذلك ناتج عن تفاقم الحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية منذ انتفاضة الأقصى والذي ازدادت حدته على قطاع غزة بعد فوز حماس في الانتخابات التي جرت عام 2007 وتشكيلها للحكومة.كما ساهم القطاع الصناعي بنسبة 12.1% في التشغيل عام 2008، الأمر الذي يظهر تراجع مساهمة الصناعة في التشغيل في الضفة والقطاع مقارنة بالأعوام السابقة التي بلغت نحو 18% عام 1995 ثم تراجعت إلى نحو 15.5% عام 1999 ثم تراجعت إلى 12.5 عام 2003[36]. ولكنه عاد وارتفع مرة أخرى ففي في العام 2010 حيث بلغ عدد العاملين الصناعي 65538.[37]

[35] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2009)،كتاب فلسطين الإحصائي السنوي ،رقم10
[36] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2009)،كتاب فلسطين الإحصائي السنوي ،رقم10
[37] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2011) كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2011

ويعتبر قطاع الصناعة التحويلية من أهم الفروع المكونة للقطاع الصناعي الفلسطيني، حيث بلغت مساهمته في التشغيل ما نسيته 8.26% من إجمالي عدد العاملين في الاقتصاد المحلي عام 2008 فيما تساهم الصناعة التحويلية بنحو 94.7% من إجمالي عدد العاملين في القطاع الصناعي،[38] كما بلغ عدد المشتغلين في الصناعات التحويلية في العام (2010)، 60735 مشتغل.[39]

رابعا: **مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الإجمالي المحلي:**

بمتابعة بيانات مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 1994 و2010 يلاحظ تذبذب يميل الى الانخفاض ففي حين بلغت نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 22.1% عام 1994 بدأت بالتراجع تدريجيا إلى أن وصلت إلى 13.2% عام 2000 ثم بدأت بالارتفاع إلى أن وصلت النسبة 17% عام 2003 ثم بدأت بالتراجع إلى 12.1% عام 2008 ، وارتفعت الى 13.5%عام 2009، أما في قطاع غزة فقد تراجعت هذه النسبة إلى أقل من 8% بسبب الحصار عامي 2008و2009[40] ويمكن تبرير هذا التراجع بميول المستثمرين إلى تحقيق ربح سهل وسريع وأكثر ضمانا من وجهة نظر قصيرة المدى .

خامسا: عدد المؤسسات العاملة في القطاع الصناعي:

بلغ مجموع المنشئات الصناعية عام 1998 نحو 14471 وقد شهدت ارتفاعا نسبيا خلال عام 1999، ومن ثم أخذت بالتراجع لتصل إلى نحو 13693 خلال عام 2003، وبالتالي تراجع عدد المنشئات بنسبة 7.7%خلال الفترة من 1999-2003.

[38] الجهاز المركزي للإحصاء(2009)
[39] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2011) كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2011
[40] معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني (ماس) المراقب الإقتصادي والإجتماعي الأعداد 17-27

ثم ارتفعت عدد المنشآت الى14539عام 2008 أي زادت بنسبة 6.2% خلال الفترة من 2003- 2008،[41]ومن الممكن تفسير هذه الزيادة إلى الاستقرار النسبي في الأراضي الفلسطينية قبل الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006 وخصوصا في الضفة الغربية، ثم ازدادت المشاريع الفردية في الضفة الغربية.

أما في قطاع غزة فقد تعرضت المؤسسات العاملة في القطاع الصناعي الى تدمير كبير استهدف قسم مهم منها خلال عدوان 2009؛ إلى جانب الحصار المفروض ومنع استيراد جزء كبير من المواد الخام اللازمة لعملية الإنتاج واستمرار انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة متقاربة وكذا نقص الوقود وارتفاع أسعاره الأمر الذي يربك عملية الإنتاج برمتها ويزيد من تكلفتها بشكل كبير وبالتوازي مع عملية إدخال المنتجات الجاهزة عبر الأنفاق، الأمر الذي يضيف عبء المنافسة على المنتج المحلي، ويمكن تتبع هذا التدمير من خلال التالي:

سادسا:الأضرار التي لحقت بقطاع الصناعة في قطاع غزة نتيجة الحرب والحصار:

هنالك العديد من الأضرار التي لحقت بقطاع الصناعة في قطاع غزة نتيجة الحصار الذي استمر منذ العام 2005 وحتى الآن والحرب التي حصلت بين(ديسمبر 2008، يناير2009) مثل:[42]

1- خسائر قطاع الصناعة والتجارة بلغت 290 مليون دولار،حوالي17%من إجمالي الخسائر.

2- انخفضت نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي والتشغيل من 13.2% عام 2004 الى أقل من 5% عام 2009.

3- الخسائر الشهرية نتيجة الحصار نحو 16 مليون دولار نتيجة لمنع إدخال المواد الخام وتصدير المنتجات وكان أكثر القطاعات تضررا قطاع الأثاث.

4- تم تدمير أكثر من 700 منشاة صناعية خلال الحرب.

5- خسر نحو 30 ألف عامل وظائفهم في القطاع الصناعي من أصل 36 ألف عامل.

[41] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2009)،كتاب فلسطين الإحصائي السنوي ،رقم10
[42] وزارة التخطيط ،2012

6- تم إغلاق منطقة بيت حانون الصناعية(ايريز) التي كانت تشغل نحو 4500 عامل يعملون في 191 مصنع.

7- أغلقت منطقة غزة الصناعية(كارني) والتي كانت تضم 45 مصنعا وفقد حوالي 2500 عامل وظائفهم، والمصانع التي عاودت نشاطها تعمل بطاقة إنتاجية لا تزيد عن 15% فقط.

سابعا:الأداء التصديري لقطاع الصناعة الفلسطيني:

لقد حصل تذبذب في تصدير منتجات جزء كبير من القطاعات المصدرة للصناعة الفلسطينية في عام 2008 إذا ما قورنت بالعام 2002

الجدول رقم (8) يبين الأداء التصديري لأهم هذه القطاعات الصناعية لعامي 2002 و2008.

النشاط الصناعي	2002			2008		
	المبيعات الخارجية	نسبة المبيعات الخارجية لإجمالي المبيعات %	نسبة المبيعات الخارجية لإجمالي المبيعات الخارجية	المبيعات الخارجية	نسبة المبيعات الخارجية لإجمالي المبيعات	نسبة المبيعات الخارجية لإجمالي المبيعات الخارجية
التعدين واستغلال المحاجر	4356.5	%16.3	%.3	3072.6	%4.5	%1.2
صنع المنتجات الغذائية والمشروبات	14611.5	%6.8	%8.8	31571.5	%11.8	%5.8
صنع المنسوجات	8114.4	%.37	%4.9	1397.2	%7.1	%.5
صنع الملابس	5938.1	%24.7	%3.6	15212.5	%33.9	%5.7
دبغ وتهيئة وصنع منتجات جلدية	32544.7	%44.8	%19.7	15607.2	%35.7	%5.8
صنع الخشب ومنتجاته وأصناف من القش	4109.8	%21	%2.5	5282.4	%19.7	%2
صنع الورق ومنتجاته	1833.6	%12.5	%1.1	10095.2	%13.1	%3.8
صنع المواد والمنتجات الكيماوية	2170.8	%5.2	%1.3	5407.9	%7.8	%2
صنع منتجات المطاط واللدائن	4380.6	%18	%2.6	41476.9	%41.8	%15.5

[1]المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2009)،كتاب فلسطين الإحصائي السنوي ،رقم10

يبين الجدول رقم(8) وجود قطاعات صناعية تصديرية استطاعت أن تحافظ على الاستمرار في التصدير رغم الحصار ولكن بشكل متذبذب .

الخلاصة:

تعتبر الصناعات الفلسطينية من الصناعات الخفيفة ويغلب عليها الطابع الحرفي إلا أنها تعتبر من أهم مكونات الاقتصاد الفلسطيني إذ تساهم بنسبة مهمة في عدد المؤسسات العاملة وفي كل من الناتج المحلي والتشغيل ، وقد مر قطاع الصناعة الفلسطيني بمراحل متذبذبة ، فارتفع تارة وانخفض تارة أخرى ثم عاد وارتفع وقد وصل أحيانا الى مرحلة قريبة من التوقف خاصة في قطاع غزة بسبب الحصار الذي فرض عليه والحرب التي حصلت في سنة 2008 والتي آدت الى تدمير جزء مهم من البنية التحتية لقطاع الصناعة الفلسطيني، وقد لحق به أضرار كبيرة وعديدة، يلزم جهد كبير وتخطيط محكم وتنسيق بين كافة الأطراف، ودعم مادي ومعنوي حتى يتسنى مساعدة هذا القطاع الإنتاجي المهم في النهوض والمساهمة في الاقتصاد وتوفير قرص العمل. ويعتبر قطاع الصناعة التحويلية من أهم مكونات هذا القطاع والذي تشكل الصناعات الخشبية جزء مهم منه.

الفصل الرابع

نبذة عن ا لصناعات ا لخشبية في قطاع غزة

مقدمة.

أولا: نشأة وتطور المؤسسات العاملة في قطاع الصناعات الخشبية .

ثانيا: تحليل بيئة الصناعات الخشبية في قطاع غزة.

ثالثا: طبيعة مشاريع الصناعات الخشبية.

رابعا: منتجات الصناعات الخشبية (إستخدامات الأخشاب) في قطاع غزة.

خامسا: جمعية اتحاد الصناعات الخشبية.

سادسا: توزيع أماكن تواجد المنشئات حسب نتيجة المسح الميداني من المجتمع.

سابعا: مصادر العمالة الفنية للصناعات الخشبية في قطاع غزة.

ثامنا: المنافسة في الصناعات الخشبية في قطاع غزة ومصادرها.

تاسعا: الآلات والتكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج .

عاشرا: المواد الخام اللازمة للإنتاج .

حادي عشر: الأسواق المستهلكة للإنتاج .

الخلاصة.

مقدمة:

تعتبر الصناعات الخشبية في قطاع غزة من الصناعات القديمة والعريقة ولكنها اقتصرت في القديم على التصنيع التقليدي كما اقتصر إنتاجها فيما مضى للأسواق المحلية داخل قطاع غزة فقط، وقد تنامت أهميتها بشكل ملحوظ خلال السنوات الماضية لتصبح من القطاعات الإنتاجية المهمة بل من أهم القطاعات الإنتاجية الواعدة[43]، ويعتبر قطاع الصناعات الخشبية من القطاعات التي ساهمت في إرساء علاقات تصدير من قطاع غزة والتذكير بأنه يوجد منتج غزي منافس، فقد قدرت مبيعات الصناعات الخشبية في قطاع غزة عام 2000 بحوالي 3.6 مليون دولار شهريا، يشكل حجم التصدير منها حوالي 76% [44] ، وجاء في تقرير صدر عام 2007 عن اتحاد الصناعات الخشبية أيضا بعنوان حقائق وأرقام قطاع الأثاث الفلسطيني أن مساهمة قطاع الصناعات الخشبية في إجمالي الناتج الفلسطيني حوالي 12% وتشكل نسبة العمالة فيه 5% من إجمالي العمالة الفلسطينية، أي حوالي عشرة آلاف عامل وحجم الاستثمار فيه يقدر بحوالي 21 مليون دولار. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فقد اعتبرت صناعة الأخشاب مكملة للصناعة الإسرائيلية حيث لوحظ تطور ملحوظ بمساعدة المستورد الإسرائيلي نهاية الثمانينات بداية التسعينات إذ أقدم العديد من المشتغلين الإسرائيليين على نقل ماكينات إنتاج وتوفير المواد الخام لهؤلاء المشتغلين من أجل الاستفادة من الأيدي العاملة الرخيصة وشروط السلامة والوقاية والتعويضات التي تفرض عليهم من قبل السلطات المحلية، فازدهرت هذه الصناعة في الراضي الفلسطينية لأنها كانت تلبي حاجات الاقتصاد الإسرائيلي.

[43] اتحاد الصناعات الخشبية،2004
[44] تقرير حول خسائر قطاع الأثاث الفلسطيني،اتحاد الصناعات الخشبية،2006

أولا: **نشأة وتطور المؤسسات العاملة في قطاع الصناعات الخشبية:**

سوف يتم الاعتماد على البيانات الصادرة عن جمعية اتحاد الصناعات الخشبية حول نشأة المؤسسات وتطورها إذ لا يوجد تفاصيل موثقة يمكن تقديمها عن عدد المؤسسات أو عدد العاملين قبل شهر أكتوبر من العام 1999، أي قبل إنشاء جمعية اتحاد الصناعات الخشبية، إلا من باب تقريبي أقدمت عليه الجمعية، يعزى ذلك إلى كون الإحصاءات التي كانت تصدر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني كانت تدمج بيانات هذا القطاع مع مجالات صناعية أخرى كأنشطة البناء والصناعات التحويلية وكانت نسبة إنشاء هذه المنشآت حسب الفترات الزمنية كما هو مبين في الجدول.

الجدول رقم (9) نسبة إنشاء المنشئات العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات الزمنية.

الفترة	النسبة
1948 -1979	%9
1980-1987	%18
1988-1993	%20.5
1994-1999	%44.8
2000-2003	%7.7

المصدر :اتحاد الصناعات الخشبية،(2006)

يتضح من الجدول رقم (9) أن أكبر نسبة من المؤسسات بدأت عملها في الفترة الممتدة مابين العام 1994 وحتى العام 1999 أي مع بداية قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وحتى ما قبل انتفاضة الأقصى بشيء طفيف. وهذا ما اعتبرته جمعية الصناعات الخشبية إذ أشارت إلى أن هذا الازدهار لهذا القطاع بدا فعلا بعد العام 1994، حيث بدأت معظم الشركات العاملة في الصناعات الخشبية بالعمل كشركات صغيرة أو متوسطة الحجم وذات ملكية وإدارة عائلية، وتشغل عدد قليل من العاملين، تطور بعضها تدريجيا ليشغل عدد يزيد عن خمسين مستخدما منهم من هو عامل فني ماهر، ومنهم من يقوم بأعمال إدارية (محاسبية، تصميم ، مبيعات، ...)

هذا وفي إحصائية صدرت عن اتحاد الصناعات الخشبية في عام 2004، أظهرت تطورا كبيرا في عدد هذه الشركات، إذ ازداد عدد المنشئات العاملة فيه بنسبة 33%، وهذا يبلغ (600) منشأة يعمل فيها ما يقارب (5500) عامل[45] وتعتبر في غالبيتها صغيرة الحجم وفي أحسن الأحوال يمكن اعتبار القليل منها متوسط الحجم إذ جاء بحسب إحصائيات جمعية اتحاد الصناعات الخشبية أن حوالي 63% من هذه المنشئات تشغل أقل من 5 عمال وأن حوالي 89% منها عبارة عن شركات عائلية أو حتى ذات ملكية فردية وفيما يلي بيان لعدد المؤسسات العاملة في قطاع الصناعات الخشبية وأعداد العاملين فيها:

جدول رقم (10) يبين عدد المؤسسات العاملة في قطاع الصناعات الخشبية والعاملين فيها للفترة من 1999-2009

البيان	السنة	عدد المؤسسات	عدد العاملين
1	1999	805	1870
1	2000	890	2238
1	2001	939	2640
2	2006-2004	600	5500
3	2007	120	لم يحدد
3	2009	50	لم يحدد

المصدر:

1- الراعي،2003 ،الصناعة التحويلية في فلسطين تحليل ورؤية نقدية،إدارة الدراسات والتخطيط بوزارة الاقتصاد الوطني، غزة، يونيو 2003.

2- اتحاد الصناعات الخشبية 2006.

3- أبو مدللة، 2011، اقتصاد الأنفاق بقطاع غزة، جامعة الأزهر، غزة.

يبين الجدول رقم (10) تزايد في عدد المؤسسات وأعداد العاملين فيها بشكل تدريجي خلال الفترة بين علمي 1999- 2001، كما يظهر انخفاض في أعداد هذه المؤسسات حتى العام 2006، ولكن مع زيادة في أعداد العاملين فيها وصلت الى حوالي الضعف خلال نفس الفترة ،مما يعني توجه نحو تكثيف حجم العمالة داخل المؤسسة الواحدة.

[45] جمعية اتحاد الصناعات الخشبية(2004)

التذبذب في مستوى الإنتاج في منشآت الصناعات الخشبية :

لقد تم متابعة عينة من منشآت قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترة من 1997-2001 وكانت نتائجها كما تظهر فيما يلي:

جدول رقم (11) **حجم الإنتاج في منشآت الصناعات الخشبية خلال الفترة الماضية 1997-2001**:

السنة	حجم الإنتاج بالدولار الأمريكي
1997	36.252.000
1998	34.771.600
1999	32.257.000
2000	28.331.000
2001	29.285.000

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الإدارة المركزية للإحصاء، يونيو 2004

يلاحظ من الجدول رقم (11) تراجع في حجم الإنتاج من عام لآخر باستثناء عام 2001 مقارنة بالعام 2000.

إضافة لما سبق فقد جاء في دراسة هنية،2005 انه قد حصل انخفاض في الإنتاج في صناعة الأخشاب في الفترة بين 2000/9/28 حتى 2003/12/31.

جدول رقم (12) يبين نسبة الانخفاض في إنتاج الصناعات الخشبية في قطاع غزة في الفترة بين 2000/9/28-2003/12/31

السنة	نسبة الانخفاض في الإنتاج
2001	%80
2002	%82
2003	%87

المصدر: هنية، (2005)

يبين الجدول رقم (12) أنه وبعد التحسن الطفيف الذي أظهره الجدول رقم (10)على حجم الإنتاج خلال الفترة 2000-2001 عاد وانخفض هذا الحجم بنسبة80%،82%،87% في السنوات 2003،2002،2001، على التوالي.

ثانيا: تحليل بيئة الصناعات الخشبية في قطاع غزة:

طبيعة عمل الشركات العاملة في قطاع الصناعات الخشبية:

تختلف طبيعة عمل الشركات العاملة في قطاع الصناعات الخشبية عن بعضها فمنها من هو منتج ويمتلك ورشة فقط ويقوم بالتصنيع حسب الطلب، وهناك من يمتلك ورشة ومعرض ويقوم بالتصنيع للمعرض الخاص به، ومنها من يمتلك معرض فقط ويقوم بالشراء من المنتجين المحليين وإعادة البيع، وآخرون أصحاب معارض يقومون بتسويق منتجات خشبية مستوردة إضافة إلى المنتج المحلي، وهناك تجار المواد الخام التي تستخدم في الإنتاج. يمكن تصنيف طبيعة عمل شركات الصناعات الخشبية كما يلي.

ثالثا: طبيعة مشاريع الصناعات الخشبية:

تتنوع طبيعة المشاريع العاملة في قطاع الصناعات الخشبية فيما بين ورشة ومعرض أو منشأة متكاملة وذلك حسب التالي:

1- ورشة أو منجرة فقط.

2- معرض فقط.

3- ورشة أو منجرة بالإضافة لمعرض.

4- ورشة دهان .

5- تقديم خدمات إضافية مميزة للورش (رسم ديكورات على الخشب- خراطة الخشب).

6- منجدة.

7- مصنع متكامل يشمل جميع ما سبق.

8- تصنيع أجزاء خشبية تستخدم في التصنيع مرة أخرى (ألواح دكت – ملل).

9- تجار المواد الخام.

10- نجار متجول يستخدم آلات ومعدات مناجر مقابل أجر.

وقد توصل هنية[46] في دراسته الى أن 5.3% من أفراد عينته يعتبرون طبيعة مشروعهم وكيل مبيعات وأن 9.2% موزع، 5.3% مبيع جملة للمعارض، 9.2% مبيع مباشرة من معرضه وأن الغالبية من أفراد العينة وبلغت 71% تبيع من المصنع مباشرة.

رابعا: **منتجات الصناعات الخشبية (استخدامات الأخشاب) في قطاع غزة:**

تستخدم الأخشاب في قطاع غزة في تصنيع أكثر من نوع من المنتجات الخشبية مثل:

1- الأثاث المنزلي ويشمل:

- غرف نوم.
- غرف أطفال.
- وغرف صالون (أطقم كنب ومستلزماتها).
- غرف سفرة (طاولات وكراسي).
- بوفيهات.

2- الأثاث المكتبي والفندقي ويشمل:

- المكاتب.
- المقاعد.
- خزانات.
- طاولات اجتماعات.
- طاولات كمبيوتر.

3- الأثاث المدرسي ويشمل:

- المقاعد الدراسية.

[46] (هنية، 2005)

- وطاولات الطالب والمدرس.
- طاولات كمبيوتر.
- المطابخ.

4- الإنشاءات وتشمل الأبواب والأدراج والدربزينات.

5- قوارب الصيد.

6- صناديق النحل.

7- المشاطيح.

8- أعمال الديكور.

9- أعمال أخرى .

خامسا: جمعية اتحاد الصناعات الخشبية:

في العام 1999، تم تأسيس جمعية تمثل العاملين في قطاع الصناعات الخشبية، وتعمل على النهوض بالصناعات الخشبية، كما جاء في أهداف الجمعية، وسميت هذه الجمعية بإسم(جمعية اتحاد الصناعات الخشبية)، وكانت رؤية الجمعية، أن(تصبح الجمعية المحرك الأساسي لتوفير نشاطات وخدمات فنية ومصدر المعلومات عن قطاع الصناعات الخشبية في فلسطين).[47]ومن المعلومات التي صدرت عن الجمعية ما نتج عن المسح الميداني الذي قامت به الجمعية من اجل حصر عدد وطبيعة ومكان تواجد المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية ولكنها اعتمدت في إحصائياتها على الأعضاء المنتسبين إليها فقط والذي بلغ عددهم في نهاية 2004، 167عضوا من أصل 600 مؤسسة (حجم المجتمع الأصلي). وبحسب إحصائياتها أيضا، وكما في الجداول والتي أظهرت في نتائجها ردود 131 عنصرا فقط وبتعميم

[47] جمعية اتحاد الصناعات الخشبية (2004)

النتائج على حجم المجتمع الأصلي، تكون النتائج كما يظهرها الجدول التالي والذي يوضح طبيعة عمل المنشآت العاملة في مجال الصناعات الخشبية، حسب ما جاء في المسح الميداني، والذي قام به اتحاد الصناعات الخشبية، إذ لم يقم بأي مسح جديد حتى لحظة إعداد هذه الدراسة، ربما بسبب عدم القدرة على ملاحقة التطورات التي حدثت نتيجة الانقسام السياسي وعدم توافر إمكانيات مادية لتغطية التكاليف وكذلك عدم القدرة على تحديث البيانات باستمرار.

الجدول رقم (13) يبين طبيعة عمل المنشآت العاملة في مجال الصناعات الخشبية، حسب ما جاء في المسح الميداني، والذي قام به اتحاد الصناعات الخشبية

مجال عمل المنشأة	النسبة التقريبية من العدد الكلي 600	العدد
أثاث منزلي	%.76.3	458
ورش لوازم بناء	%9.2	55
خيزران	%4.6	27
أثاث مكتبي	%6.1	37
مجالات عمل أخرى	%3.8	23
المجموع	%100	600

المصدر :جمعية اتحاد الصناعات الخشبية، 2004.

يلاحظ من الجدول رقم (13) أن النسبة الأكبر من أعضاء اتحاد الصناعات الخشبية تعمل في مجال الأثاث المنزلي وهذا مخالف للواقع حيث لا تمثل في الحقيقة هذا الوزن النسبي من حجم المجتمع الأصلي، بناءا عليه يعتقد أن الاهتمام قد تركز على هذا القطاع (صناعة الأثاث)، دون غيره من المجالات الأخرى، الأمر الذي قد يؤول الى عدم توازن في مكونات الفروع الأخرى من الصناعات الخشبية سواء في التدريب أو التطور أو حجم الاستثمارات أو الدعم المادي والمعنوي سواء المقدم من الجهات الحكومية ذات العلاقة أو من الجهات المانحة، علاوة على العنصر البشري الجديد الذي يتأهل للعمل في الصناعات الخشبية على

الرغم من كون المبادئ الأساسية للعامل الفني في الصناعات الخشبية لا تختلف عن بعضها البعض.

سادسا: توزيع أماكن تواجد المنشئات حسب نتيجة المسح الميداني من المجتمع:

تنتشر المنشئات العاملة في قطاع الصناعات الخشبية في معظم مناطق قطاع غزة ولكنها تتركز بصورة اكبر في مدينة غزة.[48] حيث تقدر بحوالي 62.5%من مجموع المؤسسات العاملة في قطاع الصناعات الخشبية في العام 2004، وينتشر حوالي 20%منها في شمال قطاع غزة، كما يوجد حوالي 3.8% في وسط القطاع، وينتشر الباقي ويمثل حوالي 13.8% في جنوب القطاع.[49]

جدول رقم (14) يبين **توزيع أماكن تواجد المنشآت حسب نتيجة المسح الميداني من المجتمع**

المنطقة	النسبة المئوية	عدد المنشئات
شمال قطاع غزة	%20	120
مدينة غزة	%62.5	375
وسط قطاع غزة	%3.8	23
جنوب قطاع غزة	%13.8	82
المجموع	%100	600

المصدر : جمعية اتحاد الصناعات الخشبية،2004

يلاحظ من الجدول رقم (14) تقسيم القطاع لأربعة مناطق جغرافية وهذا مخالف لواقع محافظات قطاع غزة حيث تبلغ خمسة محافظات وهي: محافظة الشمال، محافظة غزة، محافظة الوسطى

[48] جمعية اتحاد الصناعات الخشبية، 2004.
[49] المرجع السابق.

،محافظة خان يونس و محافظة رفح، ولكن لعدم وجود إحصائيات إضافية حتى لحظة إعداد هذه الدراسة سوف يتم التعامل بهذا التوزيع.

سابعا: مصادر العمالة الفنية للصناعات الخشبية في قطاع غزة:

يتميز قطاع الصناعات الخشبية في قطاع غزة بالاعتماد على العمالة المؤهلة فنيا، وبحسب اتحاد الصناعات الخشبية(2006)، فان حوالي 44.5% من إجمالي العاملين يصنفون كعمال مهرة وهذه النسبة تشمل عدد من أصحاب الورش الفنيين الذين يباشرون أعمالهم بأنفسهم، ويعتبر العامل الماهر من يمكن الاعتماد عليه في حال غياب صاحب العمل، كما أن 24% من العاملين يصنفون عمال نصف مهرة، حيث يعتبر العامل المسئول عن جزء من خط الإنتاج عامل نصف ماهر.

يدخل سوق العمل في الصناعات الخشبية عدد محدود سنويا ويختلف مصدره إما من جهة رسمية (مراكز التدريب المهني) أو من جهات غير رسمية (المتدربين في الورش) ولا يختلف المؤهل العلمي لكل منهم حيث يقصد هذا المجال من العمل من لا يستطيع الاستمرار في التحصيل العلمي في المرحلة الثانوية.

أما بالنسبة للجهات الرسمية التي تدرب النجارين فهناك مركزي التدريب المهني التابعين لوكالة الأمم المتحدة احدهما يقع في مدينة غزة والآخر يقع في مدينة خانيونس، بالنسبة لمركز تدريب خانيونس لم يتم افتتاح قسم النجارة حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة، وبالنسبة لفرع مدينة غزة فقد اعتاد أن يمنح فترة تدريب لمدة سنتين لعدد 40 منتسب سنويا، ولكن قسم نجارة أثاث ولغاية العام الدراسي 2011-2012، ولكنه سوف يعمل على تغيير النظام لهذا العام بحيث يدرب 20 منتسب فقط نجار أثاث ولمدة سنتين أيضا، و20 منتسب آخرين نجار أبواب ولمدة سنة واحدة فقط، و20 آخرين حفر وتنجيد لمدة سنة واحدة أيضا، أي انه سوف يعمل على زيادة

العدد من 40 الى 60 ولكن مع إضافة مجالات نجارة جديدة[50]، ويتم اختيار المنتسبين ضمن شروط ومعايير معينة؛ بالإضافة الى التدريب الإلزامي لطلاب الصف الثاني والثالث الإعدادي لمدارس الوكالة بواقع ساعة ونصف أسبوعيا، كما يوجد مركز تدريب مهني تابع لاتحاد الكنائس في مدينة غزة يعمل على تدريب منتسبين لمدة ثلاثة سنوات ويتخرج منه 24 خريج سنويا [51]، ويوجد مركز تدريب مهني حكومي (مركز الإمام الشافعي) يعتبر قسم النجارة احد أقسامه. يمكن القول أن هذه المراكز تخرج مجتمعة حوالي مائة نجار بدائي سنويا يتوجه نصفهم تقريبا للعمل قي المهنة والنصف الآخر يبحث عن مجالات أخرى. أما عن الذي يتوجه للعمل في النجارة فمنهم من يتطور ومنهم من يبحث عن شهادة خبرة أملا في الحصول على وظيفة فني صيانة في أحد المؤسسات.

وبالنسبة للنجارين الجدد من الجهات غير الرسمية فهم يتعلمون في المناجر وغالبا ما يواصلون العمل في النجارة وتكون إنتاجيتهم أفضل حيث يكون جزء كبير منهم من نفس عائلة صاحب المتجرة أو على علاقة بأحد أقربائه وإذا ما استطاع الاستمرار في التعلم والتدريب فان صاحب العمل لا يتركه وجزء منهم يحاول الاستقلال بمجرد أن يستطيع توفير راس مال بسيط يؤهله للعمل لوحده. في الوقت الذي تخرج فيه الجامعات 40الف طالب 18% منهم فقط ينخرطون في سوق العمل والباقي ينضم الى سوق البطالة[52]، وهو ما يتفق مع ما جاء في ورقة العمل المقدمة الى مؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين والمنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية في شهر فبراير 2012 في دراسة[53] بعنوان **إعادة هيكلة المؤسسات وتحسين فرص التشغيل للشباب** حيث أثبتت الورقة أن غالبية الخريجين المتميزين هم من أصحاب التخصصات

[50] مركز التدريب المهني التابع لوكالة الأمم المتحدة،(زيارة ميدانية للباحث في مايو،2012)
[51] الاتحاد الكنائس غزة ،(زيارة ميدانية للباحث في مايو،2012)
[52] وزارة العمل،2011
[53] العكش،2012

الأكاديمية التقليدية مع وجود ندرة في عدد الخريجين المتميزين من أصحاب المهن الصناعية الحرفية.

ثامنا:المنافسة في الصناعات الخشبية في قطاع غزة ومصادرها:

تتعرض الصناعات الخشبية في قطاع غزة كغيرها من الصناعات الأخرى لعدة أشكال من المنافسة ويمكن توضيح هذه الأشكال(Hunger.2008)[54]كما يلي:

1- منافسة السلع المشابهة: وغالبا ما يكون هذا في الوقت الذي يكون فيه إدخال البضائع الى قطاع غزة مسموح كما هو الحال وقت إجراء الدراسة (2012)، بخصوص الأثاث المنزلي تتوفر في الأسواق منتجات صينية المنشأ بأسعار رخيصة نسبيا تشكل منافس قوي للمنتج المحلي يتناسب مع معدل الدخل المتدني للفرد الأمر الذي يتناسب مع حاجات بعض المستهلكين إذ تعتبر غرف النوم من الأساسيات لكل من يريد الزواج وتأثيث شقته.

كما توجد في الأسواق غرف الضيافة (الكنب) منتجات تركية ومصرية وتشكل أيضا منافس قوي للمنتج المحلي حيث تناسب أذواق طبقة معينة من المستهلكين الذين يميلون الى اقتناء السلع المستوردة.

2- منافسة السلع البديلة: وتظهر في الصناعات الخشبية بشكل أكثر في الصناعات الخشبية الإنشائية (الأبواب والشبابيك والمطابخ) فلو رجعنا بالذاكرة الى ما قبل عام 2000 نجد أن جميع الشبابيك كانت مصنوعة من الخشب أما الآن فهي بغالبيتها تصنع من الالومنيوم وكذلك أبواب الحمامات والمطابخ كانت تصنع من الخشب أما الآن فتصنع من الألومنيوم، كما يتم الآن تصنيع الأبواب الخارجية للشقق مما يسمى ملتي لوك (صاج مع نظام غلق معين).

[54] Hunger.2008

3- المنافسة الداخلية: تظهر بصورة كبيرة في منتجات الأثاث، حيث يميل معظم المنتجين الى تقليد بعضهم البعض، ليس فقط في الموديلات (لا يستخدم معظم المنتجين مصممين لموديلاتهم)، بل وفي طبيعة الشراء، وطرق البيع وتحصيل ثمن المبيعات، الأمر الذي يدفع بعضهم إلى شراء مواد الخام بكميات غير مخطط لها، ونزولا عند رغبة تجار المواد الخام وإشباعا لتحقيق رغبة داخلية بأنه من الكبار، حيث من المعلوم أن معظم أصحاب الورش على درجة متدنية من التعليم، وهم يديرون أعمالهم بأنفسهم مما يدعهم تحت ضغط الحاجة الى السيولة النقدية بصورة مستمرة، الأمر الذي يضعف من قدرتهم على المناورة في تحديد أسعار منتجاتهم، فيدفع بعضهم لأن ينتج لمصلحة مورد المواد الخام مقابل تغطية التكاليف والاحتياجات دون النظر الى أي اعتبارات أخرى هذا من جانب، وعلى الجانب الآخر يضطر تجار المواد الخام من تصريف الكميات التي تم إنتاجها بأسعار متدنية من أجل تحويلها الى سيولة نقدية وتجنبا لتكاليف التخزين الأمر الذي يجعل المنافسة الداخلية (بين المنتجات المحلية) مرتفعة ومؤثرة.

ومن خلال دراسة وضع المنافسة تبين أن المنافسة المحلية هي الأعلى إذ بلغت 20.5%، ومنافسة المنتجات الصينية بلغت 19.6% ، فيما أجاب 17.7% بأن المنتجات التركية هي المنافس،15.7% المنتجات الإيطالية، 12.7% للمنتج المصري،11.8% لمنتجات الضفة الغربية و2.5% منافسة منتجات من مناطق من غير ذلك.[55]

تاسعا: الآلات والتكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج:

أما عن التكنولوجيا المستخدمة في هذه المنشآت فتتراوح ما بين يدوية وأوتوماتيكية،حيث يتجه قطاع صناعة الأخشاب كغيره من القطاعات الصناعية الأخرى في قطاع غزة،إلى إستخدام

[55] هنية،2005

أساليب إنتاجية كثيفة العمل، ولا تقوم على تكثيف رأس المال والآلات الحديثة والمعقدة،وعند الحديث عن طبيعة الآلات المستخدمة،فقد جاء في العدد 41 من سلسلة الدراسات والتقارير الصادرة عن مركز التخطيط التابع لمكتب الرئيس أن 36.7 %من إجمالي العينة المبحوثة تستخدم آلات يدوية،وأن24.5% تستخدم آلات نصف أوتوماتيكية،وأن أكثر الفروع استخداما للآلات النصف أوتوماتيكية،هو فرع الأثاث وبمكن تبرير ما سبق بالكثافة العالية في الأيدي العاملة الذي يتميز به قطاع غزة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نقص مصادر التمويل وقلة الانفتاح والاتصال مع الخارج نتيجة الإغلاقات المتكررة، وأن12.3% تستخدم آلات أوتوماتيكية، وأكثر الفروع استخداما للآلات الأوتوماتيكية هو فرع الكنب والكراسي ويمكن تبرير ذلك بزيادة حجم الإستثمار في هذين الفرعين وزيادة حجم الطلب على منتجاتهما. [56]

والجدول رقم (15) يوضح المستوى التكنولوجي للآلات المستخدمة في الصناعات الخشبية وبحسب القطاعات المختلفة:

القطاع	آلات يدوية	آلات ميكانيكية	آلات نصف أوتوماتيكية	آلات أوتوماتيكية
الخيزران	%43.7	%12.5	%25	%18.8
كنب	%40	%20	%20	%20
أثاث منزلي	%27.7	%33.4	33.4	%5.8
الأبواب	%40	%40	%10	%10
المجموع	%36.4	%26.5	%24.5	%12.3

المصدر(نوفل،1997) سلسلة دراسات وتقارير،مكتب الرئيس ،مركز التخطيط ،عدد41

والذي يتضح من الجدول رقم (15) أنه لا يمكن اعتبار أن هناك استخدام للتكنولوجيا في الإنتاج في قطاع الصناعات الخشبية في قطاع غزة.

جاء أيضا قي نفس الدراسة بأن 60% من المؤسسات تعتبر أن حالة الآلات المستخدمة لديها متوسطة،و أن21.6%منها تعتبر أن حالة الآلات المستخدمة لديها حديثة،وأن18.4% تعتبر أن حالتها قديمة.[57]

[56] نوفل أسامة 1997

[57] المصدر السابق

كما جاء قي دراسة أخرى[58] بخصوص الماكينات المستخدمة في الإنتاج أن10.7% من أفراد العينة المبحوثة يستخدمون ماكينات محلية الصنع مستخدمة،وأن11.5% منهم يستخدمون ماكينات محلية الصنع جديدة، وأن الجزء الأكبر من أفراد عينة الدراسة يمثلون 64.1 منها يستخدمون ماكينات مستوردة مستخدمة، وأن باقي أفراد عينة الدراسة ويمثلون 13.7% فقط يستخدمون ماكينات مستوردة جديدة .

عاشرا: المواد الخام اللازمة للإنتاج :

يستخدم في الصناعات الخشبية العديد من المواد الخام وبجودات مختلفة ومن التسمية المصاحبة لهذه الصناعة فإن الحجم الأكبر للمواد الخام المطلوب هي الخشب سواء أكانت هذه الأخشاب طبيعية مثل خشب الزان ،خشب السويد، الميبل، البلوط، خشب الجوز، خشب كارولينا، الخشب الأبيض وجميع هذه الأخشاب مستوردة من الخارج، حيث يتطلب تصنيعها أحوال مناخية مخالفة لما هو عليه المناخ في فلسطين وكذا يتطلب غابات واسعة وهذا ما تفتقر إليه فلسطين بشكل عام وقطاع غزة بشكل خاص، لذلك يتم استيرادها من فنلندا والسويد وروسيا ودول يوغسلافيا السابقة ومن ألمانيا ومن دول أمريكا اللاتينية ويتم استيرادها عبر الموانئ الإسرائيلية إلا في فترة منع إدخالها عبر المعابر الرسمية فقد تم إدخالها عبر الأنفاق واستمر إدخال جزء من الأنفاق رغم السماح بدخول الأخشاب من معبر كرم أبو سالم؛ كما تستخدم الأخشاب المصنعة في الإنتاج وهي :

1- خشب الساندويتش (الدكت) وهي عبارة عن طبقات رقيقة من الأخشاب الطبيعية يتم كبسها بسماكات مختلفة بواسطة وضع الغراء بينها وهي لا تنتج محليا أيضا إلا من الكبس فقط وبنسبة لا تكاد تذكر حيث يتم الاعتماد على استيراد الرقائق من الخارج وتستورد هذه الأخشاب

[58] (هنية،2005)

(الساندويتش) من الصين في الغالب وبواسطة وسيط إسرائيلي، ويمكن اعتبار الابلاكاج نفس الصنف ولكن بسماكة رقيقة من3-4 ملم .

2- خشب البانيل وهو عبارة عن أخشاب مقطعة بسماكة موحدة ومصفوفة بجانب بعضها يتم تغطيتها بطبقتين من الابلاكاج وكبسهم وكذلك يتم استيرادها من الخارج وإذا ما أنتج في قطاع غزة فيكون عملية كبس فقط وينم الاعتماد على الخشب القديم أو المستورد من الخارج وكذلك الابلاكاج المستورد.

3- خشب المسطحات (المضغوطMDF) وتستخدم بصورة أكبر في صناعة الأثاث المنزلي والمكتبي ويتم استيرادها من اسبانيا وفرنسا وايطاليا و ماليزيا والصين وغيرها ويضاف إليها قيمة أخرى في إسرائيل إما بلصق قشرة الخشب الطبيعي عليها أو بلصق الورق الخاص أو بصب الملامين عليه ليظهر بشكل قابل للاستخدام.

4- مسطحات المازونيت وهي رقائق أقرب لأن تكون من الكرتون المقوى تكون ناعمة الملمس من أحد الوجهين حيث يتم الاستغناء عن الدهان تستخدم خلفيات للموبيليات ويتم استيرادها من الخارج عبر الموانئ الإسرائيلية أيضا.

5- الخيزران : وهو عبارة عن عيدان من النبات ذات مواصفات خاصة حيث تتصف بالمرونة للتشكيل وصلابة القوام ويمكن تشكيلها بتسليط الحرارة عليها وغالبا ما تنمو راسيا فتصل الى أطوال عالية و لا تزيد سماكة قطرها عن 2-4 سم.

أما المواد الخام التي تحتل المرتبة الثانية من حيث الاستخدامات فهي الدهانات على اختلاف ألوانها وأشكالها يليها الإسفنج والقماش ثم الفورمايكا ومن ثم الكرتون علاوة على بعض الإكسسوارات المتمثلة في الزجاج والزوايا البراغي والمفصلات الغراء بأنواعها وغيرها. هذا ولا يخفى على أحد حجم الإنتاج الذي يتم في قطاع غزة لأي من هذه المواد فهو لا يتعدى كونه

صفر وإذا ما أردنا أن نرفع من الروح المعنوية قليلا فالإنتاج لا يتعدى كونه تعبئة .هذا وما دام أن الإنتاج لهذه المواد غير متاح في قطاع غزة فقد اعتمد أصحاب الورش على اقتناء احتياجاتهم سواء بطريق مباشرة أو عبر وسيط عبر المعابر التي يتحكم فيها الاحتلال الإسرائيلي.[59]

حادي عشر: الأسواق المستهلكة للإنتاج :

بداية ومن المهم عند الحديث عن التسويق الإشارة إلى تبعية التجارة الخارجية الفلسطينية للأسواق الإسرائيلية بشكل تام، حيث قد كان يتم قبل فرض الحصار على غزة تسويق منتجات الصناعات الخشبية في مناطق مختلفة محلية ودولية إذ بلغت نسبة المبيعات في أسواق قطاع غزة 43.6%من إجمالي المبيعات، كما بلغت نسبة المبيعات في الضفة الغربية 17.8%بينما بلغت في إسرائيل 37.7%، التي كانت تسوق بدورها جزء منها في بعض دول أوروبا، أما عن البيع المباشر في الأسواق الأخرى فكان في بدايته وحوالي 1%؛ هذا ويحتاج البيع إلى خارج قطاع غزة والتي تبلغ نسبته أكثر من 56%إلى معابر لمرور البضائع من خلالها إلى الأسواق الأخرى المذكورة كما وان المواد الخام اللازمة لإنتاج أل 43.6%تحتاج إلى معابر لدخولها إلى قطاع غزة .[60]

[59] رجب معين محمد،1998
[60] المصدر السابق

الخلاصة:

يعتبر قطاع الصناعات الخشبية من القطاعات الإنتاجية المهمة في قطاع غزة، وأن هذا القطاع قد شهد تطورا ملحوظا في الفترة ما بين عامي 1994- 1999، إذ تم تأسيس حوالي 45% من إجمالي المنشئات، مما يعني أن العدد الأكبر قد تم إنشاؤه بعد تأسيس السلطة الوطنية وقبيل انتفاضة الأقصى، كما أن أغلب الشركات كانت صغيرة أو متوسطة وبملكية فردية أو عائلية، وقد بلغ عددها حوالي 600 شركة حتى عام 2006، وكانت تشغل حوالي 5500 عامل، وقد تمركزت أغلب هذه الشركات في مدينة غزة، وتنوعت مابين ورش نجارة وورش مكملة لها كورش دهان أو مناجد أو مخرطة أخشاب أو حفر ونقش سواء يدوي أو باستخدام الماكينات؛ ومنها ماهو معرض، ومنها ماهو مبيع مواد خام، كما أن بعض الشركات كانت تمتلك جميع ما سبق ومتكاملة . وتنوع مجال عمل الورش في الغالب ما بين تصنيع الأثاث أو النجارة العربي والتي تشمل تصنيع الأبواب. هذا وتمتاز الصناعات الخشبية بالعمالة الماهرة ويتم رفد هذه العمالة من الورش الموجودة، ومن عدد قليل من مراكز التدريب المهني؛ كما تتعرض الصناعات الخشبية كغيرها من باقي الصناعات الى أشكال مختلفة من أنواع المنافسة ،وأهمها منافسة المنتج المحلي، وبالذات في قطاع الأثاث المنزلي، كما لا يتم استخدام تكنولوجيا في الإنتاج إلا بنسبة ضعيفة جدا، كما وتعتبر جميع المعدات المستخدمة في الإنتاج مستخدمة في الأصل قبل إدخالها لمجال الإنتاج في قطاع غزة .

يتم استخدام أصناف متنوعة من مواد الخام في الإنتاج ومنها الأخشاب والذي يشمل أنواع الخشب الطبيعي، مثل خشب الزان والسويد والأبيض وغيرهم، وكذلك أصناف مكملة مثل الدهانات والإسفنج والإكسسوارات ، وهي في الغالب مستوردة، كما جرت العادة أن يتم تسويق المنتجات في المقام الأول في قطاع غزة، يليه أسواق إسرائيل والضفة الغربية هذا وقد تعرض هذا القطاع الى عثرات مهمة تكاد أن تعمل على تدميره .

الفصل الخامس

نبذة عن منافذ البضائع وسياساتها

مقدمة.

أولا: المعابر المؤدية من وإلى قطاع غزة وأهم السياسات التي تم تطبيقها في إدارتها.

ثانيا: حركة الشاحنات الواردة والصادرة الى قطاع غزة عبر المعابر.

ثالثا: كميات الأخشاب التي دخلت قطاع غزة من الجانب الإسرائيلي .

رابعا: إدخال البضائع عن طريق الأنفاق.

الخلاصة.

مقدمة:

يعتبر قطاع غزة الأكثر كثافة على مستوى العالم، إذ يقطنه حوالي1.6 مليون نسمة في نهاية عام 2011[61]، يحتاجون للتواصل مع الخارج، ولكن وبرغم الموقع الاستراتيجي لقطاع غزة ، حيث الأجواء الجوية المفتوحة والموقع على البحر الأبيض المتوسط والحدود البرية المتصلة مع باقي الأراضي الفلسطينية ومع جمهورية مصر العربية، إلا أنه غير مسموح استخدام سوى ممرات تشبه بوابات المعتقل، حيث أن الممرات الوحيدة التي يسمح المرور من خلالها هي بعض المعابر البرية فقط، وضمن معايير مخالفة لكل الأعراف والتقاليد، ووفق سياسات تتغير من آن لآخر، حيث يتم فتح منفذ وإغلاق آخر وتغيير طبيعة آخر، مما اضطر أهالي قطاع غزة في الآونة الأخيرة إلى اللجوء إلى استخدام الأنفاق على الحدود الجنوبية لقطاع غزة وعبر جمهورية مصر العربية والتي تعارف على أنها ممرات غير شرعية استخدمت للتهريب، ولكن في مثل هذه الحالة غير واضح إذا ما كانت تصب في مصلحة الاقتصاد أو ضد مصلحته .

أولا: المعابر المؤدية من والى قطاع غزة وأهم السياسات التي تم تطبيقها في إدارتها:

1- معبر رفح البري[62]:

وهو المنفذ الرئيسي لاتصال قطاع غزة بالعالم الخارجي، ويستخدم هذا المعبر في تنقل سكان القطاع من والى دول العالم، عبر المرور بالأراضي المصرية، كما كان يخدم المعبر جزءا من الحركة التجارية خاصة بين مصر والأراضي الفلسطينية؛ هذا وقد تم إغلاق هذا المعبر مدة 144 يوما خلال الفترة من 2007/6/10 حتى 2007/10/31، أي بنسبة 100%، بعد أن سيطرت حماس على قطاع غزة، ومن ثم تم فتحه للحالات الإنسانية فقط، وسمح بالمرور ضمن معايير وإجراءات ليست بسيطة بالنسبة للمسافرين، وعن البضائع فسمح فقط بمرور بعض

[61] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2011)كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2011

[62] www. pnic.ov.ps

الأدوية والمستلزمات الطبية وضمن قوافل المساعدات وضمن شروط ومعايير خاصة أيضا إلى ما بعد ثورة 25 يناير 2011، والتي حصلت في مصر و أدت إلى تغيير ملموس في السياسة المتبعة في المعبر أدت إلى تسهيلات في السفر والدخول عبر هذا المعبر، ولكن دون البضائع ثم بدأ الحديث عن احتمال فتح دائم للمعبر وإقامة منطقة تجارة حرة هناك وما أن بدأ تنتعش الآمال حتى جاءت عملية قتل الجنود المصريين في شهر رمضان (أغسطس،2012) واتهام أيادي فلسطينية بالمساعدة ، الأمر الذي آل الى تضييق من جديد على حركة السفر والتسهيلات المرجوة .

2- معبر بيت حانون [63](ابرز):

وهو معبر مخصص لمرور المسافرين من المواطنين إلى الضفة الغربية والمرضى والمسئولين والبعثات الدولية والصحفيين الأجانب، وبمتابعة حركة المعبر لسنة2007 يتضح انه قد أغلق 273 يوم منذ بداية العام، إجمالي عدد أيام الفترة 2007/1/1 وحتى 2007/10/31 أي بنسبة 89.8 %، و قد اعتبر هذا المنفذ وحتى بداية انتفاضة الأقصى المعبر التجاري الرئيس، إذ كانت تمر البضائع من خلاله في الاتجاهين استيراد وتصدير سواء الى الضفة الغربية أو الى إسرائيل أو التصدير الى الخارج، وعلى الرغم من المضايقات والعقبات التي كانت توضع في طريق مرور البضائع، إلا أنه بالإمكان اعتبار فترة مرور البضائع من خلاله هي الفترة الأزهى بين باقي الفترات، حيث كانت الأقل كلفة و الأقل تعقيدا؛ ومن السياسات التي استخدمت لمرور البضائع من خلاله انسياب بحرية مع بعض الفحوصات الأمنية، حيث كان يتم تحميل البضائع وتفريغها مرة واحدة فقط من مخازن البائع الى مخازن المشتري، والتنقل بحرية وبدون قيود على الشاحنات أو من يقوم بقيادتها .

[63] www. pnic.ov.ps

ثم صار لزوم التنسيق والسير عبر مرافقة أمنية، ولزوم استئجار شاحنات محددة، ومسموح لسائقيها بدخول إسرائيل من خلال السير مصحوبا مع ما تم التعارف عليه (الليفوي)الى إسرائيل، والممر الأمن الى الضفة الغربية بحيث اعتبر معبر ترقوميا، والواقع في تخوم مدينة الخليل المدخل الوحيد الى الضفة الغربية، ورغم ذلك فكانت أفضل الفترات من حيث حرية النقل والتنقل.

3- معبر المنطار[64] (كارني):

وقد كان بمثابة المعبر التجاري الرئيس لقطاع غزة، حيث يتم توريد معظم السلع التجارية سواء أكانت سلع غذائية أو استهلاكية، كالملابس والأدوات والأجهزة الكهربائية الخ؛ وقد قامت إسرائيل بتجهيز هذا المعبر بعيد انتفاضة الأقصى، شرق مدينة غزة ليكون معبرا تجاريا، ويتم السماح من خلاله بإدخال البضائع، ومن السياسات التي استخدمت في هذا المعبر لزوم التنسيق مع السلطة الفلسطينية (أحد أشكال التنسيق الأمني)، حيث صار دخول المعبر مشروطا بالحصول على تصريح من الأمن الوقائي، وصار لابد من تنزيل البضائع قي المعبر، بحيث تم تقسيم عملية النقل الى ثلاثة مراحل، وهي الجانب الفلسطيني، الجانب الإسرائيلي، ومنطقة فاصلة، بحيث لا يتم فتح الجانب الإسرائيلي مع الجانب الفلسطيني مباشرة، فيتم تفريغ البضائع في الغرفة الفاصلة من الجانب الإسرائيلي في حال الاستيراد، والعكس في حال التصدير، ويتم التدقيق والفحص قبل السماح بدخول الشاحنة المعدة للتحميل، كما تم فرض رسوم لقاء هذه العملية والتي تزايدت تدريجيا و لمبررات مختلفة، منها تكاليف التحميل والتنزيل، ومنها رواتب الموظفين، الى أن وصلت التكاليف الى قيم أعلى من تكاليف النقل نفسه، وأصبح هناك تمييز في التسهيلات الممنوحة للبعض على حساب الآخرين، وصار لابد من التنسيق في الاتحادات

[64] www. pnic.ov.ps

النقابيـة والتـي أصـبحت بـدورها تفـرض رسـوما علـى عمليـة التنسـيق أيضـا، فأصـبح للجانـب الفلسطيني دور في وضع سياسات المنفذ .

وقد أغلقت إسرائيل هذا المعبر لمدة 193 يوما خلال الفترة ما بين 2007/1/1 وحتى 2007/10/31، منها 48 يوم إغلاقا جزئيا، أي بنسبة63.5% من إجمالي عدد أيام الفترة ،والمعبر مغلق كليا منذ 2007/6/14 ولكن بدون إعلان رسمي عن ذلك، إلى أن تم الإعلان رسميا عن قرار إسرائيل بإغلاق المعبر نهائيا ونقله إلى معبر كرم أبو سالم وذللك نهاية فبراير 2011[65].

4- معبر ناحل عوز[66]:

وهو معبر خصص لتوريد المحروقات والغاز، وقد بلغ عدد أيام الإغلاق لهذا المعبر 105 يوما عام (2007)، أي بنسبة 34.5% من إجمالي عدد أيام الفترة من 2007/1/1 وحتى 2007/10/31، منها 37 يوما إغلاقا كليا في الفترة من 2007/7/16 حتى 2007/9/30، هذا وقد تم إغلاقه لاحقا نهائيا وتحويله إلى معبر كرم أبو سالم مثله كمثل معبر المنطار(كارني).

5- معبر صوفا:

وهذا المعبر يستخدم لإدخال مواد البناء والحصمة، كما استخدم لتوريد بعض السلع، كالمواد الغذائية، أثناء إغلاق معبر المنطار، وقد بلغ عدد أيام إغلاق هذا المعبر 243 يوما أي بنسبة 77% من إجمالي عدد أيام هذه الفترة من 2007/1/1 وحتى 2007/10/31[67].

[65] صحيفة الرسالة 2011/3/3 العدد875،ص5
[66] www. pnic.ov.ps
[67] وزارة الشئون المدنية الفلسطينية

6- معبر كرم أبو سالم (كيرم شالوم):

وهو معبر يقع على الحدود المصرية الفلسطينية الإسرائيلية، أي في أقصى الجنوب الشرقي لقطاع غزة ، و تم تخصيصه لمرور المساعدات الإنسانية التي تقدمها الجهات والمؤسسات الدولية للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وتحاول إسرائيل جعله بديلا عن معبر رفح البري، وقد بلغ عدد أيام إغلاق هذا المعبر 237 يوما أي بنسبة 78% من إجمالي عدد أيام الفترة من 2007/1/1 وحتى 2007/10/31، إلا أنها عادت وسمحت فقط من خلاله لدخول السلع والمساعدات، وذلك بعد حادثة الهجوم على أسطول الحرية تحت ضغط المطالبات الدولية بضرورة رفع الحصار ولكن ضمن معايير وإجراءات محددة ولسلع محددة، ثم عادت وأعلنت أنها قامت بتخفيف الحصار والسماح بإدخال البضائع ذات الاستخدام المدني، ولكن في نفس الوقت اعتبرت أن معبر كرم أبو سالم هو المعبر التجاري الوحيد لقطاع غزة، هذا وقد قامت إسرائيل بتصعيد سياساتها الرامية إلى خنق قطاع غزة، من خلال سيطرتها التامة على هذه المعابر وجعلت منه أكبر سجن في العالم، يضم نحو مليون ونصف المليون من سكان القطاع، بعد أن أغلقت جميع هذه المنافذ المؤدية من وإلى القطاع وعزلت هذا القطاع الصغير الخالي من أي من المواد الخام والمحدود حجم استهلاكه للمواد المصنعة عن العالم الخارجي، هذا ولم تكتف عند هكذا حد، بل اتخذت حكومة إسرائيل قرارا بتاريخ 2007/9/23، باعتبار قطاع غزة كيانا معاديا، وبناءا على هذا القرار فهي تهدد دائما بفرض عقوبات أشد قسوة على من يسكنه وذلك عن طريق منع السماح للمواد الغذائية والمحروقات بالمرور عبر هذه المنافذ إلى القطاع، وراحت أيضا تهدد بقطع ما لا يحتاج إلى منافذ للدخول من خلالها، وقطع التيار الكهربائي عن القطاع، كل هذه القيود أدت إلى إغلاق معظم المنشآت الصناعية والحرفية، بعد أن توقف استيراد المواد الخام اللازمة للتصنيع وتوقفت حركة التصدير كما تعطلت عمليات الإنشاءات والبناء بعد أن

توقف استيراد مواد البناء، وارتفعت الأسعار بشكل جنوني؛ وهذا ما ينطبق على الصناعات الخشبية، التي وجدت في ظل هذا الحصار فرصة لإثبات ذاتها للمستهلك المحلي التي تعودت على عدم التعويل عليه في بعض الأصناف التي تنتجها ولكن لم تكتمل الفرصة إذ أن ارتفاع أسعار المواد الخام الذي نتج عن عدم السماح للمواد الخام بالوصول كما أسلفنا ذكره(لغاية شهر ديسمبر 2010)، جعل تكاليف هذه المنتجات يزيد عن طاقة المستهلك المحلي وهو بالأساس لا يستطيع أن يتكلف الإنفاق على احتياجاته الأساسية من مأكل ومشرب وملبس.

وكان من ابرز نتائج الحصار الذي ازدادت حدته بعد أن سيطرت حركة حماس على قطاع غزة بتاريخ 2007/6/14:

- التوقف الكامل للصادرات الفلسطينية من قطاع غزة[68]
- نقص حاد وخطير في المواد الخام اللازمة للصناعة والزراعة أدى إلى إغلاق معظم المنشآت الصناعية والورش الحرفية ما أدى إلى حرمان عشرات الآلاف من العمال من العمل.
- توقف شبه كامل لواردات القطاع من مختلف السلع ذلك لان 90% من وردات القطاع تأتي عبر الموانئ الإسرائيلية ووسطاء إسرائيليين.

عدم سماح إسرائيل إلا بمرور المساعدات الإنسانية مثل المواد الغذائية وبعض الأدوية لتجنب حدوث كارثة إنسانية .

[68] www. pnic.ov.ps

ثانيا: حركة الشاحنات الواردة والصادرة الى قطاع غزة عبر المعابر:

وحيث أن الدراسة تبحث في حركة البضائع فإنه من الضروري التعرف على مدى التذبذب في عدد الشاحنات التي تم استيرادها وتصديرها من وإلى قطاع غزة عبر المعابر الرسمية فيما يلي مخطط بياني يبين مجموع الشاحنات التي تم استيرادها خلال الفترة من 2006-2011:

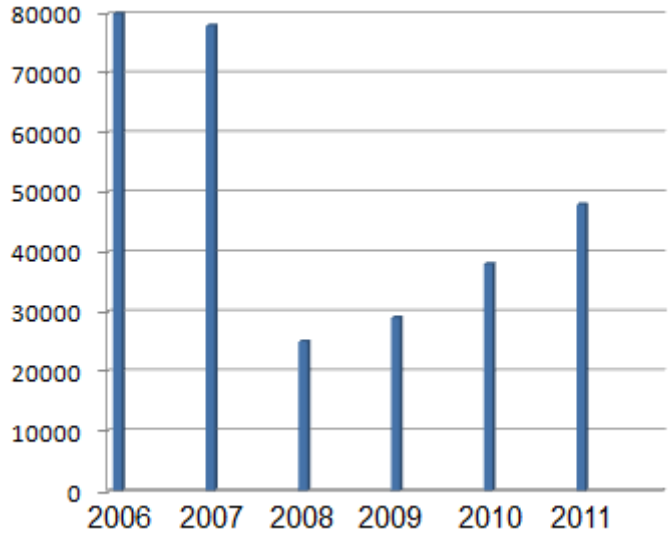

المصدر: (وزارة الاقتصاد الوطني، 2012)

- يلاحظ من المخطط مدى التراجع في عدد الشاحنات التي تم إستيرادها الى قطاع غزة خلال العامين 2008،2009 مقارنة بالعامين 2006،2007 وهو ما يبين أنه قد كان هناك حصارا مفروضا على قطاع غزة، كما يبين الزيادة في عدد الشاحنات التي تم استيرادها خلال العامين 2010،2011 الأمر الذي يظهر منه أنه قد تم تخفيف الحصار وهو ما يعني عدم السماح باستيراد جميع الأصناف هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تردد بعض المستوردين الذين يستوردون بدون وسيط إسرائلي عن الاستيراد خشية من عدم السماح لهم بإدخال بضائعهم الى قطاع غزة وكما حصل معهم في السابق الأمر الذي تسبب بخسائر كبيرة لهم .

عدد الشاحنات التي تم تصديرها من قطاع غزة:

رغم قلة الصادرات من قطاع غزة إلا أنه كان هناك تصدير عدد من الشاحنات من قطاع غزة سواء الى الضفة الغربية أو إلى إسرائيل ولكن هذا مرهونا بموافقة إسرائيل حيث أن من أحد السياسات المطبقة من قبلها هو منع التصدير ويمكن متابعة ذلك من خلال المخطط:

المخطط التالي يبين الشاحنات التي تم تصديرها من قطاع غزة فيما بين العام 2000 وحتى العام 2012:

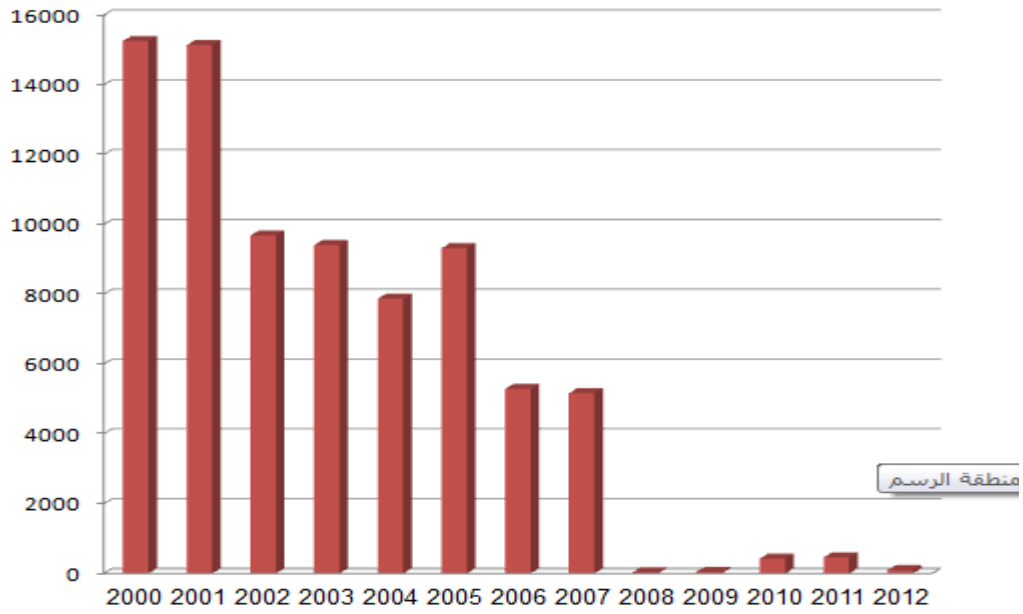

المصدر: (وزارة الاقتصاد الوطني، 2012)

يلاحظ من المخطط أنه قد كان هناك حجم تصدير نسبيا في العامين 2000،2001 إذا ما قورن بالأعوام 2002-2007 كما يلاحظ التوقف شبه التام لعملية التصدير من الأعوام 2008 وحتى الآن 2012 وهو ما يبين كيف يتم استخدام السماح بالتصدير كأحد أشكال العقاب .

ثالثا: كميات الأخشاب التي دخلت قطاع غزة من الجانب الإسرائيلي :

كما ورد سابقا فقد أغلقت إسرائيل كافة معابر قطاع غزة ومنعت إدخال البضائع بعيد احتجاز الجندي شاليط، إلا أنها سمحت بإدخال بعض السلع وعلى فترات متقطعة، وكان

أحيانا من ضمنها الأخشاب، وكانت جميع الإحصائيات التي تصدر عن الجهات الرسمية حول كميات الأخشاب تصدر بوحدة الوزن (الطن) الأمر الذي لا يمكن اعتباره صحيحا، حيث تختلف أوزان كل صنف من الأصناف، وعليه سوف يتم ذكرها كما وردت من وزارة الاقتصاد الوطني، وقد تم تبرير ذكرها بهذه الطريقة بعدم القدرة على ذكر التفاصيل الواردة في المستندات، وعدم تعاون الموردين في الإفصاح عن الكميات الدقيقة التي يقومون باستيرادها لأسباب خاصة بهم، وسوف تحاول الدراسة التوصل لمعامل ضرب يمكن الاعتماد عليه بشكل تقريبي من أجل الوصول الى الكميات الحقيقية وبوحدة الحجم (الكوب)، وهي وحدة قياس وشراء الأخشاب .

الجدول رقم (16) يوضح إجمالي كميات الأخشاب التي دخلت بالطن للفترة من 2008 حتى نهاية مايو 2012:

السنة	الكمية بالطن
2008	901
2009	103
2010	35522
2011	55753
2012	25800 لغاية نهاية مايو

المصدر :وزارة الاقتصاد الوطني

والذي يتضح من الجدول رقم (16) أن السنوات 2009،2008،لم تدخ كميات من الأخشاب وأن الكميات التي يمكن أن تذكر هي من سنة 2010 وحتى الآن (2012)

والجداول التالية تبين الكميات الشهرية من الأخشاب وعدد الشاحنات التي تم إدخالها من الجانب الإسرائيلي:

جدول رقم(17) يبين كميات الأخشاب التي تم استيرادها عن طريق إسرائيل خلال سنة2010

الشهر	الكمية بالطن	عدد الشاحنات
يناير 2010	صفر	صفر
فبراير 2010	26	1
مارس 2010	69	2
ابريل 2010	921	25
مايو	2075	56
يونيو	3479	94
يوليو	4783	129
أغسطس	5242	142
سبتمبر	3749	101
أكتوبر	4942	134
نوفمبر	4602	124
ديسمبر 2010	5634	152

المصدر: السابق

يلاحظ من الجدول رقم (17) التذبذب في عدد الشاحنات والكميات حيث لم يتم السماح بدخول الأخشاب بشكل ملحوظ إلا بتاريخ 2010/4/15 أي بعيد حادثة الباخرة مرمره حيث تعرضت إسرائيل لضغوط دولية كبيرة فسمحت بإدخال بعض الأصناف من ضمنها السماح بإدخال كميات من الأخشاب عبر معبر كرم أبو سالم، ولكن بداية كان لصنف خشب السويد فقط، وبمقاسات محددة بحيث لا تزيد السماكة عن 5 سم والعرض عن 20 سم وهو الذي

يستخدم في تصنيع الأبواب، أما عن الكميات القليلة التي دخلت في شهري فبراير ومارس، فكانت بإذن خاص إما لصالح وكالة الأمم المتحدة لتصنيع مقاعد مدرسية، وقد تم السماح بإدخالها شريطة أن تكون مقطعة بحسب مقاس مقعد الدراسة بحيث لا يمكن استخدامها لأغراض أخرى، وتم إدخال كمية بسيطة أخرى مقطعة أيضا تم استخدامها لتصنيع صناديق النحل وتم إدخالها مقصوصة مقاسات قصيرة، أيضا كما يلاحظ استيراد كمية بسيطة أيضا خلال العام 2008، حيث سمحت إسرائيل ولمدة محدودة بدخول الأخشاب، وعادت فمنعت إدخاله فجأة مبررة ذلك بمنعه من قبل وزارة الدفاع (ممنوع أمنيا).

جدول رقم (18) يبين كميات الأخشاب التي تم السماح بإدخالها سنة 2011

الشهر	الكمية بالطن	عدد الشاحنات
يناير 2011	4347	117
فبراير 2011	5196	140
مارس	4595	124
ابريل	2474	67
مايو	5946	161
يونيو	5214	141
يوليو	4730	128
أغسطس	3050	83
سبتمبر	4217	109
أكتوبر	2502	68
نوفمبر	6314	153
ديسمبر 2011	7168	200

المصدر : السابق

جدول رقم (19) يبين كميات الأخشاب التي تم السماح بإدخالها سنة 2012

الشهر	الكمية بالطن	عدد الشاحنات
يناير 2012	6014	171
فبراير 2012	5536	155
مارس	3850	108
ابريل	3894	121
مايو	5340	139

[1]المصدر: السابق

يلاحظ من الجدولين (18،19) استمرار دخول الأخشاب وعلى نفس الوتيرة مع انخفاض أحيانا، ويمكن تفسير هذا الانخفاض بإغلاق مؤقت للمعبر، بسبب مناسبات أو أعياد عند الإسرائيليين .

أما عن الفترات السابقة، فكانت البضائع تدخل عبر معبر المنطار (كارني)، بعدما تم السماح لها عقب المنع الذي جاء عقب انتفاضة الأقصى التي اندلعت بتاريخ 2000/9/28، حيث كان قبل هذا التاريخ يتم إدخال البضائع عبر معبر بيت حانون ايريز بواسطة مرافقة إسرائيلية، وهو ما تم التعارف عليه بالليفوي، وعن كميات الأخشاب التي دخلت عبر معبر المنطار فللأسف جميع الأرقام والإحصائيات سجلت مشوهة ولا يعقل اعتمادها بيانات كما سيرد في الجدول التالي رقم (20) .

والجدول رقم (20) وكما ورد من وزارة للاقتصاد الوطني ،(2003) يبين كميات الأخشاب التي دخلت الى قطاع غزة عبر معبر المنطار للأعوام 2001، 2003،2002

النوع	سنة 2001		سنة 2002		سنة 2003	
	بالطن	بالكوب	بالطن	بالكوب	بالطن	بالكوب
خشب زان	159	2938.97	48	3581.3	–	2012.46
فورمايكا	335.2	18993.7	526.65	328.8	32	246
MDF	795.5	8807.99	118	6172	–	4320.5
سويد	45	285	–	399	–	1037
دكت	89	364	–	734	–	471
كلوف	911.8	2893.96	585	7887.5	817	4141.1
ساندويتش	15	356	–	2652	30	78
أبيض	330.25	2389.63	–	4182.9	35	3352.86
موزنيت	79.22	417	5.01	632.5	10	266
طوبار	75	28	–	57	–	70
وأبلاكاج	5	–	–	–	–	75
خيزران	387.2	–	84.9	19.3	22.5	–
أنواع أخرى	3743.9	60873	705.3	21785.3	242.93	13032.9
الإجمالي	6971	98347	2072.8	48431.63	1189.43	29102.84

[69] المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، 2003

[69] وزارة الاقتصاد الوطني ، 2003

ويتضح من الجدول رقم (20)، أن هناك كميات مختلفة ولأصناف مختلفة من الأخشاب كانت ترد الى قطاع غزة، وتبدو الكميات ليست كبيرة ولكن طريقة إحصائها مشوهة وتحتاج الى ترتيب، وتحويلها الى الكوب إذا ما لزم الاعتماد عليها .

رابعا: إدخال البضائع عن طريق الأنفاق:

- في أعقاب فرض حصار شامل على قطاع غزة عام 2007، ظهر أسلوب جديد لإدخال البضائع عن طريق الحدود مع جمهورية مصر العربية وهو ما عرف بالأنفاق، وهذه الأنفاق هي عبارة عن ممرات تم حفرها تحت الأرض، لتصل مدينة رفح المصرية بمدينة رفح الفلسطينية، وهي تمتد لمسافات مختلفة تتراوح بين 150و1000متر تقريبا، وبإبعاد مختلفة تتراوح بين متر عرضا ومتر في الارتفاع، وقد تم توسعتها إلى أن وصلت أبعاد بعضها إلى حوالي مترين في العرض و3 أمتار في الارتفاع، بحيث أصبح بالإمكان إدخال السيارات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلالها؛ ويتم تفريغ البضائع في الجانب المصري يدويا و بسرية، حيث لا يسمح بممارسة هذا النشاط من قبل المصريين، فيتم الإعلان من وقت لآخر عن إغلاق ما يتم اكتشافه من هذه الأنفاق، ومصادرة البضائع المعدة للمرور من خلالها في الجانب المصري؛ هذا وتستخدم وسائل بدائية في سحب البضائع خلال هذه الأنفاق .
- أما عن الجانب الفلسطيني من الحدود فالوضع مختلف تماما، لأنها أصبحت في العام 2007 المصدر الرئيس لدخول البضائع إلى قطاع غزة، وقد عمدت بلدية رفح إلى التدخل في تنظيم عمل هذه الأنفاق، فقامت وبحسب تصريحات صحفية صدرت عن مسئولين فيها70 ، حيث عمدت إلى وضع قوانين ضابطة لها، وهي أنها تلزم الحصول على

[70] المراقب الاقتصادي والاجتماعي(2012)،العدد،27

ترخيص وتقوم بتحصيل رسوم عدم ممانعة بقيمة عشرة ألاف شيكل للنفق الواحد، بالإضافة إلى رسوم الكهرباء، وقد منحت عدم ممانعة لعدد 350 نفقا كما أن من ضمن هذه الضوابط أن قد تم الاتفاق على أن يقوم صاحب النفق بدفع تعويض لأي شخص يتوفى داخل النفق بمقدار عشرة آلاف دولار إضافة إلى بيت العزاء إذا كان متزوج أما الأعزب فيعوض بسبعة آلاف إضافة إلى بيت العزاء.

- رغم أن تكاليف إنشاء النفق تعتبر مرتفعة نسبيا حيث تصل في بعضها إلى 150 ألف دولار إلا أن أصحاب الأنفاق استردوا على الأرجح استثماراتهم وجنوا الأرباح نظرا لوضعهم الاحتكاري في الماضي والاعتماد على بعض القطاعات كالبناء والوقود التي تعمل باستمرار وحتى الآن .

تكاليف النقل عبر الأنفاق:

بلغت تكاليف نقل الطن عبر الأنفاق حوالي 2000$ حتى شهر يوليو 2010، وهو الوقت الذي قامت فيه إسرائيل بالسماح بمرور البضائع جزئيا عبر معبر كرم أبو سالم، ثم انخفضت هذه التكاليف الى مابين 300-700$ للطن مابين يوليو2010 وديسمبر من نفس العام ثم عاودت الانخفاض مرة أخري في العام 2011 حيث بلغت ما بين 70-100$ للطن الواحد [71] .ويمكن تبرير ذلك بتوجه المستهلكين نحو السلع التي يسمح لها بالمرور عبر الجانب الإسرائيلي، الأمر الذي عمل على تقليل الطلب على إدخال البضائع عبر الأنفاق مما أدى الى توجه أصحاب الأنفاق لإدخال أصناف جديدة مثل مواد البناء والتي لا تحتمل دفع أجور مرتفعة لإدخالها.

[71] المراقب الاقتصادي والاجتماعي(2012)،العدد،27

الخلاصة:

تتحكم إسرائيل بمنافذ قطاع غزة فستخدمها أداة للعقاب ضد السكان، إذ تقوم وقتما تريد بتغيير سياساتها المتعلقة بحركة منافذ البضائع، وإذا ما قمنا باستعراض سياسات هذه المنافذ، فنستطيع القول أن المرحلة التي تنقضي لا يمكن تعويض التسهيلات التي شعر بها من يستخدم المنفذ، رغم أنها تمثل عقاب جماعي، فبداية وحتى حدوث انتفاضة الأقصى كان يستخدم منفذ بيت حانون(إيريز)، وكانت الشاحنات التي تنقل البضائع فلسطينية وتكلفتها معقولة نسبيا، إذ لم يتم تحصيل رسوم لقاء مرور البضائع، ومن ثم تم تخصيص معبر المنطار كارني لمرور البضائع، والذي كان لا يسمح باستمرار عبور الشاحنات بحمولتها بل وجب التفريغ و التحميل مع دفع رسوم وتكاليف، ومن ثم لزم التنسيق مع السلطة الفلسطينية ففرضت شروطها أيضا، فأصبحت هنالك تكاليف إضافية سواء من الناحية المالية أو في الجهد وفي الوقت أضعفت القدرة التنافسية، ولم تكتف بذلك بل قامت وبالتدريج بإغلاقه ومنع إدخال البضائع نهائيا، فلجأ الأهالي الى استخدام الأنفاق على الحدود مع جمهورية مصر العربية والتي كانت في البداية مكلفة وبها نسبة مجازفة مرتفعة أخذت في التناقص الى أن وصلت الى مرحلة مقبولة لبعض السلع، وحاولت إسرائيل بالضغط من أجل وقف عمل هذه الأنفاق بشتى الطرق دون جدوى فعمدت الى الإعلان بأنها تسمح بإدخال البضائع عبر منفذ كرم أبو سالم والذي يقع في أقصى جنوب شرق قطاع غزة؛ والمحصلة أن قطاع غزة يعيش تحت حصار مفروض عليه من قبل إسرائيل منذ أن سيطرت حركة حماس على قطاع غزة رغم كل ما يشاع عن تخفيف الحصار، سواء بالسماح بزيادة عدد السلع المسموح إدخالها إلى قطاع غزة أو زيادة عدد الشاحنات المسموح دخولها يوميا عبر معبر كرم أبو سالم أو السماح بتصدير سلعة بعينها أو لغرض معين . كما أن تشغيل معبر أبو سالم كمعبر تجاري وحيد لقطاع غزة لن يكون كافيا ولن يفي بتلبية احتياجات القطاع

التي كانت ترد من أربعة معابر تجارية، وحتى عدد الشاحنات المسموح إدخالها يوميا إلى قطاع غزة تؤدي إلى تدني نسبة الواردات الفعلية للقطاع، على الرغم من كونها في الغالب سلع استهلاكية، حيث لازال استيراد العديد من أصناف المواد الخام التي تستخدم في الإنتاج والتشغيل محظورا باستثناء عدد محدد منها وبكميات ضئيلة تسمح إسرائيل بدخولها، وضمن معايير معينة، حيث جاء في تقرير إحصائي أن كمية الاسمنت التي سمحت إسرائيل بإدخالها خلال شهر مارس2012 وهي لصالح المنظمات الدولية بلغت6524 طنا ما شكل نسبة7.1%من الاحتياجات الشهرية لقطاع غزة في الأوضاع العادية، حيث أن الكمية التي كانت ترد إلى قطاع غزة قبل فرض الحصار على القطاع بلغت 93 ألف طن شهريا[72].

والأخطر من هذا استمرار حظر التصدير على كافة منتجات قطاع غزة باستثناء بعض المنتجات الزراعية التي يسمح تصديرها للسوق الأوروبية(بواقع شاحنة واحدة – خمسة شاحنات أسبوعيا)، في الوقت الذي كانت تصل فيه صادرات القطاع في العام 2005 إلى معدل 70 شاحنة يوميا .

تم اللجوء الى استخدام الأنفاق كمنفذ لإدخال البضائع عن طريق جمهورية مصر العربية ويسمح الجانب الفلسطيني بإدخال السلع عن طريق الأنفاق بحرية، ويعمل على مراقبتها بشكل أو بآخر، بينما تتم عملية إدخال البضائع من الجانب المصري بالسر وبنوع من المضايقات من حين الى آخر، كما تعتبر تكاليف النقل عن طريق الأنفاق أعلى من تكاليف النقل عبر إسرائيل.

[72] صحيفة الرسالة (2012/4/16)،العدد 989،ص18

الفصل السادس

منهجية الدراسة

مقدمة.

أولاً: طرق جمع البيانات.

ثانيا: أدوات جمع بيانات الدراسة.

ثالثا: مجتمع الدراسة والعينة

رابعا: طريقة اختيار العينة.

خامسا: تحليل البيانات.

مقدمة :

يتناول هذا الفصل وصفا تفصيليا وشاملا للمنهجية التي تم إتباعها خلال الدراسة من أجل الحصول على البيانات وتحليلها وخاصة الجزء العملي منها وذلك من خلال الوصف الدقيق لأدوات الدراسة وطريقة إعدادها وفحص مدى ثباتها وصدقها وكذلك الطرق التي استخدمت خلال الدراسة ، كما سيأتي خلال هذا الفصل طريقة اختيار العينة وسوف يتم وصف الأسلوب الذي تم فيه تحليل البيانات .

أولا: طرق جمع البيانات :

من المعلوم أن أي دراسة كي يتم إنجازها يلزم جمع البيانات من مصادرها الثانوية والأولية .

1- البيانات الثانوية :لقد تم جمع البيانات الثانوية من خلال الأدبيات المتاحة وذات الصلة بالموضوع وتم ذلك من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة والتقارير والوثائق الحكومية والإحصائيات الصادرة عن جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني والمراقب الاقتصادي وتقارير اتحاد الصناعات الخشبية المتاحة كما تم الإطلاع على العديد من الكتب العربية والأجنبية والاستعانة بها كلما أمكن .

2- البيانات الأولية : وقد تم استخدام أدوات مختلفة لجمع البيانات الأولية وشملت هذه الأدوات ما يأتي:

ثانيا: أدوات جمع بيانات الدراسة:

وسنتناول هذه الأدوات كالآتي:-

1- الملاحظة: من أجل تحديد كميات الأخشاب التي ترد الى قطاع غزة وجد أنه يتم إحصاء هذه الكميات بوحدة قياس الوزن(بالطن) من قبل وزارة الاقتصاد الوطني وذلك كون مستوردي الأخشاب يتحفظون على الإفصاح عن الأرقام الحقيقية تخوفا من إمكانية مراقبتهم من قبل

الضرائب ، الأمر الذي بفقد هذه الإحصائيات قيمتها ، مما استلزم استقصائها من الميدان لمدة 50 مفردة على الأقل (50 يوم) حتى يتسنى تعميم النتائج، فقد تم أخذ عينة عشوائية من خلال استخدام الملاحظة الدقيقة خلال الفترة الواقعة بين ابريل 2012- يوليو 2012 وخلال 50 يوم موزعة على مدار الأسبوع تم إحصاء عدد الربطات من كل صنف والتي وردت وقد تم احتساب كمية كل صنف من هذه الأصناف وبالتالي تقدير النسبة المئوية لكل صنف ومن ثم تم تصنيفها الى مجموعات متقاربة في الوزن وهذه المجموعات هي ، صنف MDF وماز ونيت، صنف دكت وأبلاكاج ، صنف خشب أبيض ، صنف خشب سويد ، صنف خشب صلب وهو خشب الزان والخشب الأمريكي والبلوط والمهجوني والميبل ، وصنف أنواع أخرى منها عمدان الكهرباء وخشب الحمامات الزراعية وما شابه ، وقد تم وزن كل صنف من الأصناف وتحديد وزن الكوب الواحد لكل صنف على حده من هذه الأصناف ونسبة كل صنف من إجمالي الكميات وباستخدام عمليات حسابية مختلفة تم التوصل الى صيغة جدول يحدد معامل ضرب لكل صنف من الأصناف بالإمكان استخدامه مقابل الصنف المنوي تحديد كميته في إجمالي الكمية المقدرة بالطن فيعطينا نسبة تقديرية بالمتر المكعب لهذا الصنف يمكن الاعتماد عليها في العمليات الإحصائية اللازمة .

2- المقابلة : تم مقابلة عدد ثلاثة من منتجي الأثاث وتم الاستعلام منهم عن تكلفة إنتاج غرفة نوم وسعر بيعها وبعد التأكد من صحة المعلومات التي تم جمعها من خلالهم استخدمت الحسابات لتحديد العائد .كما تم مقابلة عدد ثلاثة من منتجي الأبواب الخشبية والاستعلام منهم أيضا عن سعر بيع الباب وعن تكلفة إنتاجه وقد تم احتساب العائد أيضا عن هذا الصنف ولكن يستثنى من جميع الإحصائيات والحسابات الكميات التي يتم استخدامها في إنتاج منتجات للمؤسسات الدولية وكذلك العائدات عليها كونها تخضع لاعتبارات ومعايير مختلفة تماما .

3- الإستبانة:

لقد تم تصميم الاستبانة بشكل يعمل على جمع البيانات كي تساهم في تحقيق أهداف الدراسة فتكونت هذه الاستبانة من :

أولا : معلومات شخصية عن معطي البيانات وتكونت من أربعة أسئلة .

ثانيا : معلومات عن المنشأة واشتملت على عشرة أسئلة .

ثالثا : تم تقسيم سياسات منافذ البضائع بحسب المنفذ الذي كانت تمر البضائع من خلاله فاعتبرتها خمسة فترات وتم تقسيم الاستبانة الى خمسة محاور كل محور يشتمل على عدة أسئلة والإجابة عليها تتعلق بفرضيات الدراسة .

رابعا : معلومات عن العلاقة بالسلع الواردة عن طريق الأنفاق .

خامسا : استعلام عن أهم المعوقات والمشاكل التي تواجه المؤسسات .

(صدق وثبات الاستبانة) :

من اجل جمع البيانات من عينة الدراسة تم تصميم استبانة خصيصا لهذا الغرض وقد تم عرضها على عدد 12 من السادة المحكمين الذين تكرموا بتحكيم هذه الاستبانة وتم استرداد عشرة ردود منهم وكانوا من ذوي الاختصاص وأساتذة الجامعات وهم من الجامعة الإسلامية وجامعة الأزهر وجامعة الأقصى ووزارة التخطيط وخبير في الإدارة وتنمية الموارد البشرية سوف يرد تفصيلهم في فصل الملاحق من الدراسة وقد تم الأخذ بجميع مقترحاتهم وآرائهم والتي من أهمها ضرورة تعبئة الاستبانة بنظام المقابلة وتم تعبئة الإستبانة بنظام المقابلة من قبل الباحث وذلك كون بعض الأسئلة يحتاج الى الشرح وكون جزء كبير من أفراد العينة لا يتقنون القراءة وهو أيضا ما أوصى به السادة محكمي الاستبانة.

ثالثا: مجتمع الدراسة والعينة:

يتكون مجتمع الدراسة من 600 مفردة تعمل في قطاع الصناعات الخشبية قي قطاع غزة موزعين طبقيا لأكثر من فئة وعلى أكثر من أساس فهم موزعين على أساس جغرافي

الجدول رقم (21) يوضح التوزيع الجغرافي لمجتمع وعينة الدراسة:

المنطقة	عدد أفراد المجتمع	نسبة توزيع أفراد المجتمع	عدد أفراد العينة
مدينة غزة	375	%63	57
الشمال	120	%20	17
الوسطى	23	%4	4
الجنوب	82	%13	12
المجموع	600	%100	90

المصدر :جمعية اتحاد الصناعات الخشبية،(2004)

يتضح من الجدول رقم (21)،تقسيم مناطق توزيع مجتمع الدراسة الى أربعة مناطق جغرافية ويتركز حوالي 63% من أفراد هذا المجتمع في مدينة غزة ،مع العلم أن محافظات قطاع غزة تشتمل على محافظتي خانيونس ورفح بدل الجنوب ولكن تم الاعتماد على هذا التوزيع في اختيار العينة وذلك لعدم وجود إحصائيات ميدانية تشتمل على توزيع المجتمع في المحافظات الخمسة ، كما يتنوع مجتمع الدراسة بحسب طبيعة العمل ويتنوع أيضا بحسب عضوية اتحاد الصناعات الخشبية فليس جميع أفراد المجتمع أعضاء قي اتحاد الصناعات الخشبية .

رابعا طريقة اختيار العينة :

تم اختيار العينة بطريقة العينة العشوائية الطبقية بحسب التوزيع الجغرافي لأفراد المجتمع كما تم بطريقة مفصودة عدم أخذ مفردتين من أفراد المجتمع ضمن عينة الدراسة وذلك كونهم حالتين شاذتين خوفا من تأثيرهم على نتائج الدراسة وكانت هذه العينة عبارة عن 90 مفردة موزعة بحسب المجتمع الأصلي وقد تم تعبئة ردود بواقع 100% وذلك كون التعبئة تتم بنظام المقابلة من قبل الباحث .

خامسا: تحليل البيانات :تم إدخال البيانات الى برنامج spss الإحصائي واستخراج النسب المئوية ومجموع تكرارات الردود والترتيب إما التصاعدي أو التنازلي واستخراج قيمة مربع كاي من أجل التعرف إذا ما كانت النتائج دالة إحصائيا.

الفصل السابع

تحليل البيانات الميدانية واختبار الفرضيات

أولا: تحليل بيانات الملاحظة لكميات الأخشاب التي دخلت عبر معبر كرم أبو سالم.

ثانيا: وصف عينة الدراسة.

ثالثا: نتائج الدراسة واختبار الفرضيات.

خامسا: تحليل الربحية والقطاعات المختلفة للصناعات الخشبية.

سادسا: المشاكل والمعوقات التي تواجه قطاع الصناعات الخشبية في قطاع غزة

أولا: تحليل بيانات الملاحظة لكميات الأخشاب التي دخلت عبر معبر كرم أبو سالم:

مما سبق ذكره في الفصل الخامس والذي يناقش منافذ البضائع فان الأخشاب التي تدخل الى قطاع غزة هي من نوعيات مختلفة فهي بطبيعتها ذات أوزان مختلفة وعليه فان الإحصائيات الرسمية الواردة بالطن كوحدة قياس لا تعتبر دقيقة ولا تعبر عن الوضع الصحيح وعليه فيجب تحويلها الى الوضع الطبيعي كي يمكن الاستفادة منها في الدراسة ولذلك سيتم اللجوء الى تصنيفها في مجموعات متقاربة الوزن ومراجعة وتدقيق نسبة كل صنف خلال فترات ممتدة وبناءا عليه سوف يتم اعتماد البيانات التالية حيث تم إجراء عملية وزن لكوب من كل صنف من المجموعات ووجد أن الأوزان هي كما يلي:

الأصناف : MDF ومازونيت وزنه يعادل حوالي 850 كيلوجرام تقريبا.

الدكت والبعض يسميه الساندويتش(PLYWOOD)، الابلاكاج و البانيل ومتوسط الوزن حوالي 450 كيلوجرام للكوب.

الخشب الأبيض المجفف في الأفران بنسبة رطوبة 18%(من أجل توحيد المعيار) ويزن 350 كيلوجرام للكوب تقريبا.

خشب السويد ويزن حوالي 550 كيلوجرام للكوب تقريبا.

الخشب الصلب (زان، بلوط، ميبل، كارولاينا،....) ويزن حوالي 750 كيلوجرام للكوب تقريبا.

وبالملاحظة والمتابعة والتدقيق ومقابلة بعض التجار وحركة المعابر على مدار ثلاثة شهور متتالية بالإضافة الى متابعة السائقين في الجانبين مع السائقين فان نسبة كل صنف من الأصناف المذكورة التي يتم استيرادها من الكميات الكلية وبعد إجراء العمليات الحسابية حسب شريحة اكسل الواردة في فصل الملاحق تقدر تقريبا كما هو موضح.[73]

[73] اختبارات ميدانية من قبل الباحث وبمساعدة فريق عمل جرى تدريبهم لمساعدة الباحث.

الجدول رقم (22) يوضح نسبة تمثيل كل صنف من الأخشاب بحسب ما تم استقصاؤه ميدانيا :

الصنف	النسبة من إجمالي الكمية الكلية
MDF	%32
دكت وما شابه	%10
خشب ابيض للبناء والطوبار	%22.5
خشب ابيض للصناعة	%6.5
خشب سويد	%19
خشب صلب (HARD WOOD)	%5
أخرى	%5

المصدر: تم استقصاؤه من الميدان

وبناءا على ما سبق من بيانات فان الجدول رقم (22) وباستخدام الوزن للكوب وتحديد الوزن النسبي لكل صنف يوضح مقدار معامل ضرب يمكن الاعتماد عليه في تحديد حجم الكمية الحقيقة بالكوب لكل صنف من الأصناف وبافتراض أن الكمية الشهرية 5000 طن سنقوم بإجراء بعض العمليات الحسابية التالية وكما سيرد في الجدول رقم (23).

جدول رقم (23) يبين عملية حساب تحويل الوزن (الطن) الى الحجم (الكوب):

الصنف	النسبة من الإجمالي	الوزن المقدر	وزن الكوب بالطن	الكمية المقدرة	معامل الضرب	الكمية الحقيقية
MDF	%32	1600	.850	1882.35	1.9303	3088م3
دكت	%10	500	.450	1111.11	1.9303	965م3
خشب ابيض للبناء	%22.5	1125	.350	3214.29	1.9303	2172 م3
خشب ابيض للنجارة	%6.5	325	.350	928.6	1.9303	627 م3
خشب سويد	%19	950	.550	1727.27	1.9303	1834م3
خشب صلب	%5	250	.750	333.33	1.9303	482.5 م3
أخرى	%5	250	.550	454.55	1.9303	482.5م3
المجموع	%100	5000		9651.5	1.9303	9557 م3

بقسمة الكمية المقدرة وهي 9651.53م3 على الوزن المقدر وهو 5000 طن يكون معامل الضرب مساويا 1.9303=5000/9651.5.

وعليه وبقسمة الناتج في العمود المرموز له الكمية الحقيقية لكل صنف فسوف فإن الناتج لكل عملية قسمة سوف يتم رصده في الجدول التالي رقم(24) وسوف يعتبر معيار يمكن استخدامه من اجل تحويل القيم المقدرة بدون تصنيف و بالطن الى الكوب لكل صنف على حده من إجمالي الكميات الوارد الى قطاع غزة من خلال معبر كرم أبو سالم فتكون كما في الجدول التالي رقم(24):

الجدول رقم(24) يعتبر معيار يمكن استخدامه من اجل تحويل القيم المقدرة بدون تصنيف و بالطن الى الكوب لكل صنف على حده

الصنف	القيمة الكلية	MDF	دكت	خشب ابيض للط وبار	خشب ابيض للنجارة	خشب سويد	خشب صلب	أخرى
معامل الضرب	1.9303	.6176	.193	.4344	.1254	.3668	.0965	.0965

بناءا على الجدول رقم(24) نستطيع تحويل الكميات الواردة من كل صنف من الأصناف الى الطريقة التي يمكن الاستفادة حيث يتم احتساب القيم السعرية لها فتكون:

جدول رقم (25) يبين كميات كل صنف من أصناف الأخشاب التي تم إدخالها الى قطاع غزة بالكوب خلال الفترة من يناير 2010– مايو 2012 لكل سنة على انفراد

السنة	الكمية الكلية بالطن	MDF	دكت	ابيض مباني	ابيض صناعة	خشب سويد	خشب صلب	أخرى	المجموع بالكوب باستخدام الجمع	المجموع بالكوب باستخدام معامل الضرب
2010	35522	21938.39	6855.746	15430.76	4454.459	13029.47	3427.873	3427.873	68564.56	68568.12
2011	55753	34433.05	10760.33	24219.10	6991.426	20450.2	5380.165	5380.165	107614.4	107620
حتى نهاية مايو 2012	25800	15934.08	4979.4	11207.52	3235.32	9463.44	2489.7	2489.7	49799.16	49801.74

وبناءا على ما جاء في الجدول رقم (25) يمكن احتساب قيمة هذه الكميات لكي يتم الاستفادة منها فعلى سبيل المثال وباحتساب المتوسط السعري لكل صنف من الأصناف للكميات الواردة لسنة 2011 تكون :

1- صنف MDF : 34.433.05 كوب مضروبا في 21 لوح وهو متوسط عدد الألواح في الكوب الواحد حيث يعتبر المقاس الأكثر استخداما من بين جميع السماكات ويبلغ متوسط سعر اللوح الواحد فيما بين جميع الأنواع حوالي 25 $ فتكون قيمة هذا الصنف حوالي :

34.433 كوب * 21 لوح * $25 = $ 18.077.352

مع العلم انه تم احتساب 21 لوح في الكوب الواحد لأنه يتم استخدام الصنف المغطى بالورق وبأنواع مختلفة من القشرة إضافة الى الألواح الخام من مقاس 1.22*244*وبسماكة 16ملم وان متوسط السعر بين جميع الأنواع المستخدمة هو حوالي 25$ خلال الفترة وبحسب متوسط الكميات الواردة .

2- صنف الدكت: 10760 كوب وتبلغ قيمته حوالي :10.760كوب * 21 لوح * 30 $ = $6.780.000

3- صنف الخشب الأبيض للنجارة (للصناعة) وتبلغ قيمته :6991 كوب * 350$ للكوب = $ 2.446.850

4- صنف خشب السويد وتبلغ قيمته :20.450كوب * 350$ للكوب = $ 7.157.500

5- خشب صلب (الزان وما شابه) 5380 كوب * 550$ = $2.959.000

6- أصناف أخرى 5380 * 275$ = $1.479.545

فتكون إجمالي القيمة التي تم استيرادها من الأخشاب للاستخدام في الصناعة فقط دون خشب المباني خلال العام 2011 بلغت حوالي 36 مليون$ مما يعني أنه قد تم تحصيل ما قيمته 5.760.000 $ ضريبة مضافة على هذه الكميات إضافة الى الجمارك التي تدفع على جزء من هذه الأصناف .

وباستخدام هذه الكميات لحسابات أخري فيمكن احتساب قيمة إجمالي الدخل المتأتي من هذه الكميات وذلك من حلال تحليل التكلفة وسعر البيع فقد تجاوز سعر بيع غرفة النوم المصنعة من خشب إلMDF مختلطا بخشب الدكت مع السماح باستيراد الأخشاب 1200$ أما أثناء إعداد الدراسة فقد بلغ حوالي900$ وبمراجعة تكلفة الإنتاج فيستخدم حوالي 13 لوح من MDF مع

الدكت بواقع 32.5 وهو متوسط السعر المتداول في السوق المحلي (422.5$) و 5 ألواح من الأبلاكاج بسعر 10$ (50$) و مفصلات ويدين وبراغي ومجابد (50$) و (15$) زجاج و حوالي (150$) دهان و حوالي (100$) فرشة وحوالي (25$) مواصلات لتبلغ تكلفة المواد الخام المستخدمة حوالي (810.5$) أي أن العائد من دفع هذه القيمة لا يصل الى 10% مشتملا على أجرة العمال ومن الملاحظ أن قيمة صنف الأخشاب نصف القيمة تقريبا الأمر الذي يمكن اعتباره أن نسبة عوائد الإنتاج من قيمة هذه الأصناف من الأخشاب هو حوالي 10% فقط ، أي **أن حوالي 25 مليون $** (24.857.352$) تم دفعها ثمن MDF دكت أعطت أجرة عمل و **أرباح بما لاتصل 2.5مليون$** خلال عام كامل .

أما بالنسبة لأصناف الخشب الطبيعي والذي يستخدمه النجار العربي فلو أخذنا مثلا تحليل التكلفة للباب فقد بلغ متوسط سعر بيع الباب حوالي (120$) وتبلغ تكلفة إنتاجه من الأخشاب حيث يلزم حوالي 15. كوب بسعر حوالي 400$ للكوب = حوالي (60$) حوالي (15$) متوسط ثمن الزرفيل واليدين يضاف إليها حوالي (5$) قيمة مفصلات وبراغي وستوب فيكون إجمالي المواد حوالي (80$) ويخصم قيمة المواد المستخدمة غير الخشب لتبقى 100$ قيمة استخدام 60$ من الأخشاب(تم استثمار 60$ ثمن أخشاب وتم استرداد100$ مع العائد) أي حوالي 66.7% شاملة أجرة العمل ، أي أن **حوالي 13مليون $** (12.563.350$) قيمة الأخشاب التي تم استيرادها خلال العام 2011 قد أضافت **عوائد بأكثر من 8مليون $** شاملة أجرة العمل إذا ما تم بيعها للأفراد لأن هناك جزء قد تم استخدامه للمؤسسات ويصعب حصره وهناك منافسة مرتفعة الأمر الذي يعمل علي تدني نسبة الربح .

ثانيا: وصف عينة الدراسة:

جدول رقم (26) يبين التوزيع الجغرافي لعينة الدراسة

	العدد	النسبة المئوية
الشمال	17	%18.9
غزة	57	%63.3
الوسطى	4	%4.4
الجنوب	12	%13.3
المجموع	90	%100.0

يتضح من الجدول رقم (26) أن نسبة 18.9% من العبنه المبحوثة تقع في منطقة شمال قطاع غزة وأن ما نسبته 63.3% في مدينة غزة وأن 4.4% في المنطقة الوسطى وأن 13.3% تقع في الجنوب وهو ما يتطابق مع المسح الميداني لاتحاد الصناعات الخشبية ويمكن تفسير ذلك بأن الغالبية العظمى من السكان تميل الى الشراء من مدينة غزة وبالتالي تتركز معظم المنشآت في مدينة غزة .

جدول رقم (27) يبين سنة التأسيس لعينة الدراسة

	العدد	النسبة المئوية
قبل وحتى عام 2000	71	%78.89
من 2001-2006	15	%16.67
من 2007-2009	2	%2.22
بعد 2010	2	%2.22
المجموع	90	%100.0

يتضح من الجدول رقم (27) أن حوالي 79% من عينة الدراسة قد أجابوا بأن منشآتهم تأسست قبل وحتى عام 2000 أي قبل انتفاضة ألأقصى مما يعني أنهم قد عاصروا سياسات منافذ البضائع المختلفة و التي تم تنفيذها خلال الفترات من زمن معبر إيريز مرورا بكارني وحتى كرم أبو سالم وأن حوالي 17% منهم قد تأسست منشآتهم بين عامي 2001 و 2006 وأن حوالي 2% في الفترة بين 2007 و2009 وأن حوالي 2% أيضا بعد عام 2010 على الرغم من أنهم كانوا يعملون قبل هذه السنوات ولكنهم لا يملكون منشآت خاصة بهم كما يمكن الاستنتاج من الجدول أن الصناعات الخشبية تعتبر من الصناعات القديمة في قطاع غزة.

جدول رقم(28) يبين نوع السلع التي تتعامل بها المنشأة

	العدد	النسبة المئوية
أثاث منزلي	58	%64.44
أثاث مكتبي	18	%20.00
خيزران	4	%4.44
أبواب	32	%35.56
أخرى	7	%7.78

يتضح من الجدول رقم (28) أن حوالي 64.4% كانت سلعهم في الأثاث المنزلي وأن 20% أثاث مكتبي وأن 4.44% خيزران وأن 35.56% يعملون في تصنيع الأبواب أو نجار عربي ، وأن7.78% يعملون في مجالات أخرى ، أي أن قطاع ا لأثاث المنزلي يحتل المرتبة الأولي يليه قطاع صناعة الأبواب وبنسبة 35.56% الأمر الذي لم يتفق مع المسح الميداني لاتحاد الصناعات الخشبية الذي يبين أن نسبة المنشآت العاملة في قطاع تصنيع الأبواب بلغ 9.2% فقط ويمكن تفسير ذلك بأن المسح الميداني كان متحيزا نحو الأعضاء المنتسبين إليه كما يظهر من الجدول أن إجمالي العدد أكبر من حجم العينة وهذا ناتج عن كون بعض المنشآت تتعامل مع أكثر من منتج.

جدول رقم (29) يبين سبب العمل في مجال الصناعات الخشبية

	العدد	النسبة المئوية
مهنة العائلة	32	35.56
خريج تدريب مهني	12	13.33
نصيحة من الغير	10	11.11
تعلم المهنة لدى الغير	15	16.67
اقتناع بالمشروع وهواية	21	23.33
المجموع	90	%100

يتضح من الجدول رقم (29) أن حوالي 35.56% سبب عملهم في الصناعات الخشبية أنها مهنة العائلة وأن 23.33% اقتناع بالمشروع وهواية وأن 16.67% تعلم المهنة لدى الغير وأن 13.33% خريج تدريب مهني ، وأن 11.11% نصيحة من الغير وعليه يمكن القول أن الغالبية العظمى من العاملين في قطاع الصناعات الخشبية هم في الأصل من العاملين الفنيين في قطاع الصناعات الخشبية ويمكن قراءة ذلك من أن ما نسبته 35.6% من العينة المبحوثة قد عملوا في المجال كونه مهنة العائلة وأن 30% منهم تعلموا المهنة سواء لدى الغير أو من خلال مراكز التدريب المهني كما يمكن الاستنتاج من الجدول أن هناك ارتباط عاطفي يساعد في تشبث أصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية في مجال عملهم.

جدول رقم (30) يبين ملكية المنشأة

	العدد	النسبة المئوية
فردية	48	53.33
عائلية	30	33.33
مساهمة خاصة	10	11.11
مساهمة عامة	1	1.11
غير ذلك	1	1.11
المجموع	90	%100

يتضح من الجدول رقم (30) أن حوالي 53.33% منشآت فردية وأن 33.33% عائلية الأمر الذي يمكن أن يبين محدودية رأس المال ومحدودية مستوى الإدارة .

جدول رقم (31) يبين طبيعة العمل عند التأسيس

	العدد	النسبة المئوية
تسويق مواد خام	6	%6.67
ورشة فقط	75	%83.33
ورشة +معرض	3	%3.33
معرض فقط	6	%6.67
المجموع	90	%100

يتضح من الجدول رقم (31) أن حوالي 6.67% طبيعة عملهم عند التأسيس تسويق مواد خام و أن 83.3% ورشة فقط وأن 3.33% كانوا يمتلكون ورشة بالإضافة الى معرض وأن 6.67% كانوا يمتلكون معرض فقط ، وهذا يعني أن الاتجاه الغالب للعينة المبحوثة عند التأسيس كان يغلب عليه جانب التصنيع .

جدول رقم (32) يبين المؤهل العلمي لعينة الدراسة

	العدد	النسبة المئوية
أقل من إعدادي	15	%16.67
أقل من ثانوي	28	%31.11
ثانوية عامة	17	%18.89
جامعي	19	%21.11
تدريب مهني	11	%12.22
المجموع	90	100

يتضح من الجدول رقم (32) أن حوالي 16.67% من العينة المبحوثة لم يتموا الدراسة الإعدادية وأن 12.22% منهم حاصلين على تدريب مهني وأن 31.11 منهم لم يتموا دراسة ثانوية عامة وأن 18.89 منهم فقط حاصلين على ثانوية عامة وأن حوالي 21.2% هم جامعيين مما يبين تفاوت كبير في المستوى العلمي يميل الى الانخفاض الأمر الذي يمكن تفسيره بأن غالبية العاملين في قطاع الصناعات الخشبية من المتعسرين في إتمام الدراسة الثانوية.

جدول رقم (33) يبين فئات العمر للعاملين في قطاع الصناعات الخشبية

	العدد	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	7	%7.78
من 30-40 سنة	25	%27.78
من 41-50 سنة	43	%47.78
من 51سنة فأكثر	15	%16.67
المجموع	90	%100

يتضح من الجدول رقم (33) أن حوالي 7.78% فقط من العينة المبحوثة لم يتموا 30عاما من العمر وأن 27.78% منهم بين 30 و40 عاما وأن 47.78%منهم أعمرهم بين 40 و50 سنة وأن 16.67% منهم أكثر من 50 عاما مما يبين أن النسبة الغالبة للعينة المبحوثة هي من الفئة متوسطة العمر وعلى درجة معقولة من الخبرة .

جدول رقم (34) يبين علاقة المنشأة باتحاد الصناعات الخشبية ونوعية منتجاتها

	أثاث منزلي	أبواب نجارة عربي	المجموع
عضو فعال	14	2	16
%	24.14	6.25	17.8%
عضو غير فعال	20	13	33
%	34.48	40.63	36.7%
عضو مجلس إدارة	8	0	8
%	13.79	0.00	8.9%
غير منتسب	16	17	33
%	27.59	53.13	36.7%
المجموع	58	32	90

يتضح من الجدول رقم (34) أن حوالي 17.8% فقط من أفراد العينة المبحوثة هم أعضاء فاعلين في اتحاد الصناعات الخشبية موزعين بين الأثاث المنزلي والأبواب العربي 24.14%يعملون في مجال الأثاث المنزلي و6.25% فقط يعملون في مجال صناعة الأبواب العربي وأن 36.7% أعضاء غير فاعلين موزعين بنسبة 34.48% أثاث منزلي و 40.63

أبواب و نجار عربي وأن 8.9%هم أعضاء مجلس إدارة حالي أو سابق كما أجاب 36.7% أنهم غير منتسبين لاتحاد الصناعات الخشبية وبنسبة 27.59 من الأثاث المنزلي ونسبة 53.13 أبواب ونجار عربي ويمكن تفسير ذلك لكون العاملين في مجال الأبواب والنجار العربي في الغالب من ذوي المؤهل العلمي المتدني وفي المقابل هناك عدد ليس بقليل من العاملين في مجال الأثاث المنزلي ذوي مؤهل علمي ثانوية عامة فما فوق مما جعلهم يسيطرون ويوجهون اتحاد الصناعات الخشبية تجاه مصالحهم.

جدول رقم(35) مستوى الإستفادة (تلقي خدمات أو مساعدة) من اتحاد الصناعات الخشبية

	العدد	النسبة المئوية
جيد	12	%13.33
متوسط	9	%10.00
ضعيف	18	%20.00
غير مستفيد	51	%56.67
المجموع	90	%100.00

يتضح من الجدول (35) أن 13.33% فقط من العينة المبحوثة أجابوا بأن مستوى استفادتهم من اتحاد الصناعات الخشبية جيد وأن 10% أجابوا بأنهم يستفيدون بدرجة متوسطة من اتحاد الصناعات الخشبية بينما أجاب 20% بأن مستوى الاستفادة ضعيف وأن غالبية العينة وبنسبة 56.67% أجابوا ا بأنهم غير مستفيدين من اتحاد الصناعات الخشبية ويمكن تفسير ذلك بأن الاستفادة من اتحاد الصناعات الخشبية هي لأعضائه الفاعلين فقط وهم فئة معينة فقط .

جدول رقم (36) يبين مستوي الاستفادة من اتحاد الصناعات الخشبية بناءا على مدى العلاقة به :

		العلاقة باتحاد الصناعات الخشبية						
		عضو فعال	عضو غير فعال	عضو مجلس إدارة	غير منتسب	المجموع	Chi-Square Tests	قيمة الدلالة
مستوى الاستفادة من اتحاد الصناعات الخشبية	جيد	1	2	8	1	12	95.050	0.000
	متوسط	5	4			9		
	ضعيف	9	7		2	18		
	غير مستفيد	1	20		30	51		
المجموع		16	33	8	33	90		

نستنتج من الجدول رقم(36) أن67% من الذين اعتبروا أن مستوى استفادتهم من اتحاد الصناعات الخشبية جيد هم من أعضاء مجلس الإدارة ، وأن 8% منهم أعضاء فاعلين ، وأن حوالي 17% منهم هم أعضاء غير فاعلين ، وأن 8% ممن اعتبروا أن مستوى استفادتهم جيد أيضا هم غير منتسبين لاتحاد الصناعات الخشبية ، الأمر الذي يمكن تفسيره بعدم تقديم خدمات ومساعدات للمنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية بشكل متوازن ، وأن الاستفادة والخدمات تعود بشكل كبير لأصحاب القرار و المتنفذين كما تعتبر العلاقة دالة إحصائيا حيث قيمة مربع كاي تساوي 95.05 ومستوى الدلالة يساوى صفر ما يعني أقل من 5%.

جدول رقم (37) يبين نسبة المواد المستخدمة في الإنتاج والواردة عن طريق الأنفاق من قبل أفراد العينة

	العدد	النسبة المئوية
لا شيء	44	%48.89
بين 1-25 %	24	%26.67
بين 26-50 %	7	%7.78
أكثر من 50 %	2	%2.22
لا أدري	13	%14.44
المجموع	90	100

يتضح من الجدول رقم (37) بأن 48.89 %من أفراد العينة المبحوثة لا يستخدمون في إنتاجهم مواد واردة عن طريق الأنفاق وأن حوالي 26.67% منهم يستخدمون أقل من الربع من

المواد المستخدمة في إنتاجهم من المواد الواردة عن طريق الأنفاق بينما أجاب أقل من 10% منهم أنهم يستخدمون أكثر من الربع الأمر الذي يمكن تفسيره بعدم ميول العاملين في قطاع الصناعات الخشبية نحو استخدام مواد واردة عن طريق الأنفاق .

جدول رقم (38) يبين مبررات استخدام وعدم استخدام مواد واردة عن طريق الأنفاق

	العدد	النسبة المئوية
التكلفة	42	%46.67
نوعية المنتج	16	%17.78
عدم وجود بدائل	5	%5.56
تحسب للنتائج	27	%30.00
المجموع	90	%100.00

يتضح من الجدول رقم (38) أن ما نسبته 46.67% من أفراد العينة المبحوثة قد أجابوا عند سؤالهم عن مبررات استخدامهم لهذه النسبة من المواد التي يستخدمونها والواردة عن طريق الأنفاق كانت التكلفة الأقل وأن 30% كان مبررهم بعدم استخدام مواد واردة عن طريق الأنفاق تحسبا للنتائج التي قد تؤثر على باقي معاملاتهم وأن 17.78% لا يستخدمون مواد واردة عن طريق الأنفاق في منتجاتهم بسبب نوعية المواد التي ترد عن طريق الأنفاق وأن 5.56% يستخدمون في إنتاجهم مواد واردة عن طريق الأنفاق لعدم وجود بدائل لها ترد عن طريق معبر كرم أبو سالم مما يبين أن هناك جزء من المواد التي تستخدم في الصناعات الخشبية غير مسموح إدخالها بعد، وسوف يبين الجدولين (38،39) ، رأي أفراد العينة المبحوثة في أسعار وجودة المواد الواردة عن طريق الأنفاق.

جدول رقم (39) يبين رأي أفراد العينة في أسعار المواد الواردة عن طريق الأنفاق

	العدد	النسبة المئوية
أقل	34	37.78
أكثر	6	%6.67
نفس الشيء	22	%24.44
لا أدري	28	%31.11
المجموع	90	%100.00

يتضح من الجدول (39) بأن ما نسبته 37.78% من أفراد العينة المبحوثة أفادوا بأن أسعار المواد التي يستخدمونها من التي ترد عن طريق الأنفاق هي أقل من السعر الطبيعي وأن 6.67% منهم فقط أجابوا بأنها أكثر وأن 24.44% منهم أجابوا بأنها نفس الشئ وأن 31.11% أجابوا بأنهم لا يعلمون لأنهم لا يقومون باستخدامها ويمكن توقع أسباب توفر المواد الواردة عن طريق الأنفاق بأسعار أقل نتيجة لعدة أسباب ، احتمال كونها منتجات مصرية ، أو كونها ذات جودة أقل وذات مواصفات تختلف عن تلك التي ترد عن طريق إسرائيل أو احتمال ارتفاع تكاليف النقل عبر إسرائيل،أو احتمال كون نسبة الضرائب التي تفرض من قبل اسرائيل أعلى من تلك التي تفرض على نفس الأصناف في مصر كما أن هناك احتمال آخر وهو كون نسبة ربح التاجر الإسرائيلي أعلى من نسبة ربح التاجر المصري الأمر الذي يستوجب البحث في هذا الموضوع لتحديد السبب الحقيقي لعل ذلك يؤول الى فرص تسويقية .

جدول رقم (40) يبين رأي أفراد العينة في جودة المواد الواردة عن طريق الأنفاق

	العدد	النسبة المئوية
أقل جودة	47	%52.22
أفضل	18	%20.00
نفس الجودة	25	%27.78
المجموع	90	%100.00

يتضح من الجدول رقم (40) بأن أكثر من نصف أفراد العينة المبحوثة يعتقدون بأن المواد التي ترد عن طريق الأنفاق والتي يمكن استخدامها في الصناعات الخشبية هي أقل جودة من تلك التي ترد عن طريق إسرائيل ، وأن 20% يعتقدون أن هذه المواد التي ترد عن طريق الأنفاق هي أفضل من ناحية الجودة من تلك التي ترد عن طريق إسرائيل ،كما أن حوالي28% يعتقدون بأنها بأنها نفس الجودة .

جدول رقم (41) يبين رأي أفراد العينة في المصلحة من استخدام الأنفاق

	العدد	النسبة المئوية
مفيد	23	%25.56
مضر	26	%28.89
غير مؤثر	14	%15.56
لا أدري	27	%30.00
المجموع	90	100.00

يتضح من الجدول رقم (41) بأن ما نسبته 25.56% من أفراد العينة المبحوثة أفادوا بأن استخدام الأنفاق مفيد وأن 28.89% منهم أجابوا بأن استخدام الأنفاق مضر وأن 15.56% منهم أجابوا بأنه غير مؤثر وأن 30% منهم أجابوا بأنهم لا يعلمون لأنهم لا يقومون باستخدامها، الأمر الذي يظهر اختلاف في وجهات نظر أفراد العينة حول جدوى الأنفاق ويمكن تفسير ذلك بأن الآراء تختلف فيما بينهم بحسب المنفعة الشخصية لكل منهم فمن يستطيع الاستفادة من استخدام مواد واردة عن طريق الأنفاق قد اعتبرها مفيدة وأن من تضرر نتيجة استفادة غيره من استخدامها، فجعله منافسا له اعتبرها ضارة وعليه فلا نستطيع الجزم بمدى الفائدة أو الضرر لقطاع الصناعات الخشبية من وجود هذا المنفذ (الأنفاق).

ثالثا: نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

1- اختبار الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسات منافذ البضائع وتذبذب مستوى الإنتاج .

جدول (42) يبين آراء عينة الدراسة في حجم إنتاج منشآتهم العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات التي كانت تمر البضائع أثنائها من خلال :

المنفذ	مجموع الاستجابات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	Chi-Square Tests	قيمة الدلالة
ايرز	290	3.222	1.835	64.44	3	75.721	0.000
كارني	324	3.600	1.372	72.00	1		
مغلق	158	1.756	1.042	35.11	5		
الأنفاق	213	2.367	1.319	47.33	4		
كرم أبو سالم	304	3.378	1.713	67.56	2		

يتضح من الجدول رقم (42) أنه وبحسب ما أجاب به أفراد العينة المبحوثة بأن حجم الإنتاج كان الأفضل خلال الفترة التي كان يستخدم فيها منفذ كارني لمرور البضائع حيث بلغ مجموع التكرارات 324 تلاه الفترة التي وردت البضائع من خلال منفذ أبو سالم (الفترة الحالية) وبلغ مجموع التكرارات 304 تلته الفترة التي كانت تمر البضائع من خلال منفذ ايريز بلغ مجموع التكرارات 290 ثم فترة مرور البضائع من خلال الأنفاق بيسر وقبل فتح منفذ أبو سالم لمرور البضائع بلغ مجموع التكرارات 213 ثم كانت أقل الفترات إنتاجا عندما كانت جميع المنافذ مغلقة وبلغ مجموع التكرارات 158. مما يظهر تذبذب ملحوظ في مستويات الإنتاج لدى أفراد العينة المبحوثة والعاملة في قطاع الصناعات الخشبية. وهو ما يثبت الفرضية الأولى للدراسة بأن هناك

علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسات منافذ البضائع وتذبذب مستوى الإنتاج حيث قيمة مربع كاي تساوي75.721ومستوى الدلالة يساوى 0.000 ما يعني أقل من 5%.

كما يتضح بأن الفترة الحالية تعتبر ثاني اكبر الفترات من حيث حجم الإنتاج وأن هناك حجم إنتاج مرتفع خلال هذه الفترة.

جدول (43) يبين مستويات إجمالي حجم المبيعات لأصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات التي كانت تمر البضائع أثنائها من خلال

المنفذ	مجموع الاستجابات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	Chi-Square Tests	قيمة الدلالة
ايرز	274	3.044	1.741	60.89	3	83.457	0.000
كارني	327	3.633	1.336	72.67	1		
مغلق	149	1.656	1.072	33.11	5		
الأنفاق	210	2.333	1.366	46.67	4		
كرم أبو سالم	303	3.367	1.751	67.33	2		

يتضح من الجدول رقم (43) أنه وبحسب ما أجاب به أفراد العينة المبحوثة بأن إجمالي حجم المبيعات كان الأفضل خلال الفترة التي كان يستخدم فيها منفذ كارني لمرور البضائع حيث بلغ مجموع التكرارات 327 تلاه الفترة التي وردت البضائع من خلال منفذ أبو سالم (الفترة الحالية) حيث بلغ مجموع التكرارات 303 تلته الفترة التي كانت تمر البضائع من خلال منفذ ايريز حيث بلغ مجموع التكرارات 274 ثم فترة مرور البضائع من خلال الأنفاق بيسر وقبل فتح منفذ أبو سالم لمرور البضائع حيث بلغ مجموع التكرارات 210 ثم كانت أقل الفترات للمبيعات عندما كانت جميع المنافذ مغلقة حيث بلغ مجموع التكرارات 149، مما يظهر أن حجم المبيعات مرتبط

بحجم الإنتاج أي بمدى توفر المواد الخام اللازمة لعملية الإنتاج، كما تعتبر العلاقة دالة إحصائيا حيث بلغت قيمة مربع كاي 83.457 ومستوى الدلالة = 0.000

جدول (44) يبين حجم البيع في قطاع غزة لمنشآت أفراد العينة و العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات التي كانت تمر البضائع أثنائها من خلال

المنفذ	مجموع الاستجابات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	Chi-Square Tests	قيمة الدلالة
ايرز	273	3.033	1.887	60.67	5	5.883	0.208
كارني	300	3.333	1.774	66.67	4		
مغلق	316	3.511	1.819	70.22	3		
الأنفاق	321	3.567	1.830	71.33	2		
كرم أبو سالم	325	3.611	1.882	72.22	1		

يتضح من الجدول رقم (44) أن الفروقات ليست دالة إحصائيا حيث بلغ مربع قيمة كاي 5.883 ومستوى الدلالة 0.208 ولكن يمكن القول وبحسب ما أجاب به أفراد العينة المبحوثة بأن حجم المبيعات في قطاع غزة كان الأفضل خلال الفترة التي كان يستخدم فيها منفذ كرم أبو سالم (الفترة الحالية) لمرور البضائع حيث بلغ المتوسط حسابي 3.611 تلاه الفترة التي وردت البضائع من خلال الأنفاق وبمتوسط حسابي مقداره 3.567 تلته الفترة التي كانت تمر البضائع من خلال الفترة المغلقة وهي عدم مرور بضائع وبمتوسط حسابي مقداره 3.511 ثم فترة مرور البضائع من خلال منفذ كارني لمرور البضائع وبمتوسط حسابي مقداره 2.333 ثم كانت اقل الفترات خلال فترة ايريز وبمتوسط حسابي مقداره 3.0333 .مما يظهر تقارب في مستويات حجم المبيعات في قطاع غزة لدى أفراد العينة المبحوثة والعاملة في قطاع الصناعات الخشبية ويمكن تفسير ذلك بأنه مرتبط بمدى النمو الطبيعي للسكان وبالتالي الزيادة في الكميات المطلوبة .

جدول (45) يبين مستوى حجم البيع في الضفة الغربية لمنشآت أفراد العينة و العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات التي كانت تمر البضائع أثنائها من خلال

المنفذ	مجموع الاستجابات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	Chi-Square Tests	قيمة الدلالة
ايرز	176	1.956	1.381	39.11	2	69.991	0.000
كارني	192	2.133	1.463	42.67	1		
مغلق	95	1.056	0.433	21.11	5		
الأنفاق	96	1.067	0.469	21.33	4		
كرم أبو سالم	100	1.111	0.678	22.22	3		

يتضح من الجدول رقم (45) أنه وبحسب ما أجاب به أفراد العينة المبحوثة بأن حجم المبيعات في الضفة الغربية كان الأفضل خلال الفترة التي كان يستخدم فيها منفذ كارني لمرور البضائع حيث بلغ المتوسط حسابي 2.133 تلاه الفترة التي وردت البضائع من خلال منفذ ايريز وبمتوسط حسابي مقداره 1.956تلته الفترة التي كانت تمر البضائع من خلال منفذ كرم أبو سالم وهو ما يعني أن نسبة البيع في الضفة الغربية هي متدنية وكانت في الفترات التي كان التصدير مسموحا فيها أما عن نسبة المبيعات القليلة جدا خلال الفترات التي لم يكن فيها التصدير مسموح فهي منتجات تم إنتاجها في الضفة الغربية لمن تم انتقالهم للعمل هناك، كما تعتبر العلاقة دالة إحصائيا حيث بلغت قيمة مربع كاي 69.991، ومستوى الدلالة = 0.000

جدول (46) يبين مستوى حجم البيع في إسرائيل لمنشآت أفراد العينة و العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات التي كانت تمر البضائع أثنائها من خلال

المنفذ	مجموع الاستجابات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	Chi-Square Tests	قيمة الدلالة
ايرز	193	2.144	1.673	42.89	2	113.799	0.000
كارني	221	2.456	1.812	49.11	1		
مغلق	94	1.044	0.422	20.89	4		
الأنفاق	96	1.067	0.469	21.33	3		
كرم أبو سالم	91	1.011	0.237	20.22	5		

يتضح من الجدول رقم (46) أنه وبحسب ما أجاب به أفراد العينة المبحوثة بأن حجم المبيعات في إسرائيل كان الأفضل خلال الفترة التي كان يستخدم فيها منفذ كارني لمرور البضائع حيث بلغ المتوسط حسابي 2.456 تلاه الفترة التي وردت البضائع من خلال منفذ ايريز وبمتوسط حسابي مقداره 2.144 تلته الفترة التي كانت تمر البضائع من خلال منفذ الأنفاق وهو ما يعني أن نسبة البيع في إسرائيل كانت في الفترات التي كان التصدير مسموحا فيها أما عن نسبة المبيعات القليلة جدا خلال الفترات التي لم يكن فيها التصدير مسموح فهي منتجات تم إنتاجها في الضفة الغربية لمن تم انتقالهم للعمل هناك.أو تم تصديرها من خلال منتجين انتقلوا للخارج كما وتعتبر العلاقة دالة إحصائيا حيث بلغ مربع قيمة كاي 113.799وقيمة الدلالة 0.000

جدول(47) يبين مستوى حجم البيع في الخارج لمنشآت أفراد العينة والعاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات التي كانت تمر البضائع أثنائها من خلال

المنفذ	مجموع الاستجابات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	Chi-Square Tests	قيمة الدلالة
ايرز	110	1.222	0.776	24.44	2	5.087	0.287
كارني	121	1.344	0.914	26.89	1		
مغلق	94	1.044	0.422	20.89	4		
الأنفاق	94	1.044	0.422	20.89	4		
كرم أبو سالم	109	1.211	0.855	24.22	3		

يتضح من الجدول رقم (47) بأن الفروقات غير دالة إحصائيا حيث بلغ مربع قيمة كاي 5.087 ومستوى الدلالة 0.287 وعليه فانه وبحسب ما أجاب به أفراد العينة المبحوثة بأن حجم المبيعات في الخارج هو قليل جدا ولا يكاد يذكر وأنه كان الأفضل خلال الفترة التي كان يستخدم فيها منفذ كارني لمرور البضائع حيث بلغ المتوسط حسابي 1.344تلاه الفترة التي وردت البضائع من خلال منفذ ايريز وبمتوسط حسابي مقداره 1.222 وهذا يعني أن نسبة البيع في الخارج كان فقط في الفترات التي كان التصدير مسموحا فيها أما عن نسبة المبيعات القليلة

جدا خلال الفترات التي لم يكن فيها التصدير مسموح فهي منتجات تم إنتاجها في الضفة الغربية لمن تم انتقالهم للعمل هناك.أو تم تصديرها من خلال منتجين انتقلوا للخارج .

جدول (48) يبين مصدر شراء المواد الخام من قطاع غزة لأصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات التي كانت تمر البضائع أثنائها من خلال

المنفذ	مجموع الاستجابات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	Chi-Square Tests	قيمة الدلالة
ايرز	310	3.444	1.909	68.89	2	6.305	0.177
كارني	345	3.833	1.651	76.67	1		
مغلق	294	3.267	1.959	65.33	4		
الأنفاق	290	3.222	1.936	64.44	5		
كرم أبو سالم	301	3.344	1.903	66.89	3		

يتضح من الجدول رقم (49) أن الفروقات ليست دالة إحصائيا، حيث بلغ مربع قيمة كاي 6.305ومستوى الدلالة 0.177، وعليه فان غالبية المنتجين العاملين في قطاع الصناعات الخشبية يقومون بشراء ما يستخدمونه من مواد من قطاع غزة وبنسب متقاربة خلال جميع الفترات وتتناسب مع حجم الإنتاج .

جدول (49) يبين مصدر شراء المواد الخام من الضفة الغربية لأصحاب المنشات العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات التي كانت تمر البضائع أثنائها من خلال

المنفذ	مجموع الاستجابات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	Chi-Square Tests	قيمة الدلالة
ايرز	102	1.133	0.722	22.67	2	2.531	0.639
كارني	115	1.278	0.887	25.56	1		
مغلق	96	1.067	0.493	21.33	4		
الأنفاق	95	1.056	0.483	21.11	5		
كرم أبو سالم	100	1.111	0.644	22.22	3		

يتضح من الجدول رقم (49) أن الفروقات ليست دالة إحصائيا، حيث بلغ مربع قيمة كاي 2.531ومستوى الدلالة 0.639، وعليه فان نسبة شراء المواد الخام المستخدمة في الإنتاج والتي

يتم شراؤها من الضفة الغربية هي قليلة جدا حتى خلال فترات السماح بدخول المواد مما يعني أن غالبية المنتجين لا تميل الى الشراء من الضفة الغربية .

جدول(50) يبين مصدر شراء المواد الخام من إسرائيل لأصحاب المنشات العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات التي كانت تمر البضائع أثنائها من خلال

المنفذ	مجموع الاستجابات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	Chi-Square Tests	قيمة الدلالة
ايرز	148	1.644	1.393	32.89	2	37.593	0.000
كارني	167	1.856	1.450	37.11	1		
مغلق	93	1.033	0.436	20.67	4		
الأنفاق	93	1.033	0.436	20.67	4		
كرم أبو سالم	108	1.200	0.824	24.00	3		

يتضح من الجدول رقم **(50)** أن الفروقات دالة إحصائيا حيث بلغ مربع قيمة كاي 37.593 ومستوى الدلالة 0.000 وعليه فأن الفترة الأفضل بالنسبة لشراء الخام من إسرائيل لبعض المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية كانت خلال فترة مرور البضائع من خلال منفذ كارني وبمتوسط حسابي مقداره 1.856 تلته فترة مرور البضائع من خلال منفذ ايريز وبمتوسط حسابي مقداره 1.644 أي في الفترات التي كان التصدير مسموح خلالها ويمكن تفسير ذلك انه عبارة عن دفعات بدل قيمة المبيعات التي كانت تتم خلال تلك الفترة .

جدول(51) يبين مصدر شراء المواد الخام من الخارج لأصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية المنفذ خلال الفترات التي كانت تمر البضائع أثنائها من خلال

	مجموع الاستجابات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	Chi-Square Tests	قيمة الدلالة
ابرز	106	1.178	0.842	23.56	3	6.556	0.161
كارني	126	1.400	0.958	28.00	1		
مغلق	91	1.011	0.237	20.22	5		
الأنفاق	100	1.111	0.550	22.22	4		
كرم أبو سالم	113	1.256	0.919	25.11	2		

يتضح من الجدول رقم **(51)** أن الفروقات ليست دالة إحصائيا، حيث بلغ مربع قيمة كاي 6.556 ومستوى الدلالة 0.161 ولكن يمكن القول بأن هناك نسبة مشتريات من الخارج

ضعيفة خلال فترة دخول البضائع عبر منفذ كارني وبمتوسط حسابي قدره 1.4 تلتها الفترة الحالية فترة كرم أبو سالم وبمتوسط حسابي قدره 1.256 ويمكن تفسير ذلك بأنه توجه بعض المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية نحو إدخال إضافة الى طبيعة عملها وهي استيراد وتسويق المواد الخام .

2- اختبار الفرضية الثانية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسات منافذ البضائع وإجراء تغيير على طبيعة المشروع .

جدول (52) يبين أصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية التي كانت طبيعة عملها تسويق مواد خام خلال الفترات

المنفذ	مجموع الاستجابات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	Chi-Square Tests	قيمة الدلالة
ابرز	121	1.344	1.062	26.89	4	8.802	0.662
كارني	139	1.544	1.201	30.89	2		
مغلق	100	1.111	0.626	22.22	5		
الأنفاق	141	1.567	1.050	31.33	1		
كرم أبو سالم	130	1.444	1.219	28.89	3		

يتضح من الجدول رقم (52) أن الفروقات ليست دالة إحصائيا، حيث بلغ مربع قيمة كاي 8.802 ومستوى الدلالة 0.662 ولكن يمكن القول أن فترة دخول البضائع عبر الأنفاق كانت أكثر فترة ازداد فيها مسوقي مواد خام وبمتوسط حسابي قدره 1.567مما يدل على توجه عدد من المنتجين لتغيير طبيعة عملهم تجاه تسويق المواد الخام .

جدول (53) يبين أصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية التي كانت طبيعة عملها ورشة فقط

المنفذ	مجموع الاستجابات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	Chi-Square Tests	قيمة الدلالة
ايرز	325	3.611	1.930	72.22	2	14.820	0.005
كارني	361	4.011	1.693	80.22	1		
مغلق	305	3.389	1.906	67.78	3		
الأنفاق	287	3.189	1.925	63.78	4		
كرم أبو سالم	275	3.056	1.934	61.11	5		

يتضح من الجدول رقم (53) أن العلاقة تعتبر دالة إحصائيا حيث بلغت قيمة مربع كاي 14.820ومستوى الدلالة = 0.005 مما يعني أن فترة دخول البضائع عبر منفذ كارني هي الأكثر بالنسبة لكون المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية ورشة فقط وبمتوسط حسابي فدره4.011 وتلته فترة ايريز بمتوسط حسابي 3.611 تلته فترة الإغلاق التام وأقلها فترة كرم أبو سالم مما يعني أن هناك توجه للتغيير في طبيعة المشاريع يتجه نحو التقليل من حجم الصناعة .

جدول (54) يبين أصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية التي كانت طبيعة عملها ورشة ومعرض خلال الفترات التي كانت تمر البضائع أثنائها من خلال

المنفذ	مجموع الاستجابات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	Chi-Square Tests	قيمة الدلالة
ايرز	111	1.233	0.949	24.67	5	11.691	0.020
كارني	130	1.444	1.228	28.89	4		
مغلق	160	1.778	1.585	35.56	1		
الأنفاق	154	1.711	1.545	34.22	2		
كرم أبو سالم	151	1.678	1.505	33.56	3		

يتضح من الجدول رقم (54) أن العلاقة تعتبر دالة إحصائيا حيث بلغت قيمة مربع كاي 11.691 ومستوى الدلالة = 0.020 مما يعني أن الذين كانت طبيعة عملهم ورشة ومعرض كانت الأفضل خلال فترة عدم مرور بضائع بمتوسط حسابي مقداره 1.778 تلته فترة الاتفاق

بمتوسط حسابي قدره 1.711 ثم فترة كرم أبو سالم بمتوسط حسابي قدره 1.678 ثم كارني ثم فترة ايريز مما يعني توجه المنتجين الى فتح معارض لتسويق منتجاتهم انتشرت خلال فترة الإغلاق التام ويمكن تفسير ذلك بانقطاع المواد الخام قي تلك الفترة الأمر الذي جعل المواطنين يقومون ببيع الأثاث القديم في تلك الفترة بأسعار باهظة الأمر الذي وفر بيئة خصبة لنجاح المعارض فأصبح المنتجين بمثابة سماسرة أثاث في تلك الفترة .

جدول (55) يبين أصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية التي كانت طبيعة عملها معرض فقط خلال الفترات التي كانت تمر البضائع أثنائها من خلال

المنفذ	مجموع الاستجابات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	Chi-Square Tests	قيمة الدلالة
ابرز	105	1.167	0.838	23.33	5	0.687	0.953
كارني	108	1.200	0.851	24.00	3		
مغلق	106	1.178	0.842	23.56	4		
الأنفاق	114	1.267	1.015	25.33	1		
كرم أبو سالم	114	1.267	1.015	25.33	1		

يتضح من الجدول رقم (55) أن الفروقات ليست دالة إحصائيا، حيث بلغ مربع قيمة كاي 0.687 ومستوى الدلالة 0.953 ولكن يمكن القول أن الفترة التي كانت طبيعة عمل المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية معرض فقط كانت الأفضل خلال فترتي الأنفاق وكرم أبو سالم بالتساوي وبمتوسط حسابي قدره 1.267مما يعني تراجع بعض المنتجين في قطاع الأثاث عن التصنيع وذلك بحثا عن الربح السهل والسريع والخالي من المجازفة .

جدول(56) يبين إجراء تغيير على طبيعة المشروع لأصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات التي كانت تمر البضائع أثنائها من خلال

المنفذ	مجموع الاستجابات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	Chi-Square Tests	قيمة الدلالة
ابرز	89	0.989	0.105	19.78	5	31.080	0.000
كارني	108	1.200	0.737	24.00	4		
مغلق	160	1.778	1.490	35.56	1		
الأنفاق	149	1.656	1.408	33.11	3		
كرم أبو سالم	157	1.744	1.526	34.89	2		

يتضح من الجدول رقم (56) أن العلاقة تعتبر دالة إحصائيا حيث بلغت قيمة مربع كاي 31.080 ومستوى الدلالة = 0.000 وعليه وبحسب ما أجاب به أفراد العينة المبحوثة بأن الفترة التي توجه بها العاملون في قطاع الصناعات الخشبية الى تغيير طبيعة المشاريع بدرجة أكبر هي فترة الإغلاق وبمتوسط حسابي 1.778 تلتها فترة كرم أبو سالم وبمتوسط حسابي قدره 1.744 ثم فترة الأنفاق بمتوسط حسابي 1.656 ثم كارني بمتوسط 1.2 وأقلها فترة ايريز بمتوسط حسابي مقداره .989 . وهنا يمكن القول بأن العاملين في قطاع الصناعات الخشبية اتجهوا الى تغيير طبيعة عملهم خلال فترة الإغلاق للبحث عن مصادر ربح للتعويض وهذا ما يثبت الفرضية الثانية للدراسة بأنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين سياسات منافذ البضائع وإجراء تغيير على طبيعة المشروع . وهذا يعزى الى عدم وجود مواد خام لاستخدامها في عملية الإنتاج .

جدول (57) يبين أصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية التي استمرت في طبيعة عملها مع إضافة خلال الفترات التي كانت تمر البضائع أثنائها من خلال

المنفذ	مجموع الاستجابات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	Chi-Square Tests	قيمة الدلالة
ابرز	89	0.989	0.105	19.78	5	14.622	0.006
كارني	118	1.311	1.002	26.22	4		
مغلق	127	1.411	1.170	28.22	3		
الاتفاق	131	1.456	1.182	29.11	2		
كرم أبو سالم	146	1.622	1.387	32.44	1		

يتضح من الجدول رقم (57) أن العلاقة تعتبر دالة إحصائيا حيث بلغت قيمة مربع كاي 14.622ومستوى الدلالة = 0.006 وعليه وبحسب ما أجاب به أفراد العينة المبحوثة بأن الفترة التي توجه بها العاملون في قطاع الصناعات الخشبية بدرجة أكبر الى الاستمرار في مشاريعهم مع إضافة هي فترة كرم أبو سالم وبمتوسط حسابي 1.622 تلتها فترة الأنفاق وبمتوسط حسابي قدره 1.456 ثم فترة الإغلاق بمتوسط حسابي 1.411ثم كارني بمتوسط 1.311 وأقلها ايريز متوسط حسابي مقداره 989. ويمكن تفسير ذلك بالبحث عن مصادر دخل إضافية نتيجة انخفاض نسبة الإرباح وارتفاع درجة المنافسة.

جدول (58) يبين أصحاب المنشات العاملة في قطاع الصناعات الخشبية التي غيرت في طبيعة عملها لمجال ذو علاقة ومكمل للمجال خلال الفترات التي كانت تمر البضائع أثنائها من خلال

المنفذ	مجموع الاستجابات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	Chi-Square Tests	قيمة الدلالة
ايرز	90	1.000	0.150	20.00	5	16.826	0.002
كارني	109	1.211	0.814	24.22	4		
مغلق	121	1.344	1.062	26.89	3		
الاتفاق	135	1.500	1.256	30.00	2		
كرم أبو سالم	148	1.644	1.401	32.89	1		

يتضح من الجدول رقم (58) أن العلاقة تعتبر دالة إحصائيا حيث بلغت قيمة مربع كاي 16.826 ومستوى الدلالة = 0.002 وعليه أن وبحسب ما أجاب به أفراد العينة المبحوثة بأن الفترة التي توجه بها العاملون في قطاع الصناعات الخشبية بدرجة أكبر الى تغيير مجال عملهم الى محال ذو علاقة ومكمل لمجال العمل في مشاريعهم مع إضافة هي فترة كرم أبو سالم وبمتوسط حسابي 1.644 تلتها فترة الأنفاق وبمتوسط حسابي قدره 1.5 ثم فترة الإغلاق بمتوسط حسابي 1.344 ثم كارني بمتوسط 1.211 وأقلها إيريز بمتوسط حسابي مقداره 1صحيح مما يعني أن العاملين في مجال الصناعات الخشبية يبحثون عن مصادر دخل إضافية عن تلك التي اعتادوا عليها خلال فترتي ايريز وكارني .

جدول (59) يبين أصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية التي غيرت في طبيعة عملها لمجال مختلف خلال الفترات التي كانت تمر البضائع أثنائها من خلال

المنفذ	مجموع الاستجابات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	Chi-Square Tests	قيمة الدلالة
ابرز	97	1.078	0.604	21.56	5	12.978	0.011
كارني	102	1.133	0.722	22.67	4		
مغلق	128	1.422	1.218	28.44	3		
الاتفاق	139	1.544	1.367	30.89	1		
كرم أبو سالم	137	1.522	1.326	30.44	2		

يتضح من الجدول رقم (59) أن العلاقة تعتبر دالة إحصائيا حيث بلغت قيمة مربع كاي 12.978 ومستوى الدلالة = 0.011 وعليه أن وبحسب ما أجاب به أفراد العينة المبحوثة بأن الفترة التي توجه بها العاملون في قطاع الصناعات الخشبية بدرجة أكبر الى تغيير مشاريعهم لمجال مختلف هي فترة الأنفاق وبمتوسط حسابي 1.544 تلتها فترة كرم أبو سالم وبمتوسط حسابي قدره 1.522 ثم فترة الإغلاق بمتوسط حسابي 1.422ثم كارني بمتوسط 1.133وأقلها

ايريز بمتوسط حسابي مقداره .1.078 الأمر الذي يظهر استقرار لدى العاملين في قطاع الصناعات الخشبية خلال فترتي ايريز وكارني .

وبناءا على نتائج الجداول (56،58،59) نستطيع إثبات الفرضية الثانية: **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسات منافذ البضائع وإجراء تغيير على طبيعة المشروع** ،وأن هذا التغيير قد تنوع مابين تغيير لمجال مختلف تماما بحسب الجدول رقم (59) ،ومجال ذو علاقة ومكمل حسب الجدول رقم (58)، وأن التغيير طرأ خلال فترتي الأنفاق وكرم أبو سالم،وأن فترتي ايريز وكارني قد اتسمت بالاستقرار .

3- اختبار الفرضية الثالثة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسات منافذ البضائع وتغيير في أحجام المشاريع.

جدول رقم (60) ***بين حجم رأسمال المشروع عند التأسيس***

	العدد	النسبة المئوية	Chi-Square Tests	قيمة الدلالة
أقل من 10 ألاف $	31	34.44	105.056	0.000
بين 10-20 ألف $	24	26.67		
بين 20-50 ألف $	15	16.67		
أكثر من 50 ألف $	20	22.22		
المجموع	90	%100.00		

يتضح من الجدول رقم (60) أن هناك فروقات تعتبر دالة إحصائيا حيث بلغت قيمة مربع كاي 105.056ومستوى الدلالة = 0.000 وعليه بأن ما نسبته 34.44% من أفراد العينة المبحوثة أفادوا بأن رأسمال المشروع عند التأسيس قد بلغ أقل من 10 ألاف دولار وأن 26.67% بين 10-20 ألف دولار وأن 22.22% أكثر من 50 ألف دولار، وأن 16.67 بين 20-50 ألف دولار مما يبين أن المشاريع قد ابتدأت برؤوس أموال بسيطة.

جدول (61) يبين حجم المشاريع لأصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات التي **كانت تمر البضائع أثنائها من خلال**

المنفذ	مجموع الاستجابات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	Chi-Square Tests	قيمة الدلالة
ابرز	253	2.811	1.804	56.22	3	43.625	0.000
كارني	335	3.722	1.390	74.44	1		
مغلق	204	2.267	1.296	45.33	5		
الاتفاق	236	2.622	1.473	52.44	4		
كرم أبو سالم	311	3.456	1.684	69.11	2		

يتضح من الجدول رقم (61) أن العلاقة تعتبر دالة إحصائيا حيث بلغت قيمة مربع كاي 43.625 ومستوى الدلالة = 0.000 وعليه وبحسب إجابات أفراد العينة المبحوثة بوجود توجهات نحو التغيير في أحجام مشاريعهم وأن أكثر الفترات التي توجه بها أصحاب المنشئات العاملة في قطاع الصناعات الخشبية الى التغيير في أحجام مشاريعهم هي فترة منفذ كارني وبمتوسط حسابي مقداره 3.722 تلته فترة كرم أبو سالم بمتوسط 3.456 تلته فترة ابرز بمتوسط 2.711 ثم فترة الاتفاق ثم فترة الإغلاق التام مما يثبت الفرضية الثالثة بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسات منافذ البضائع وتغيير في أحجام المشاريع .

جدول (62) يبين توجه أفراد العينة المبحوثة نحوا لزيادة في حجم رأس المال المستثمر لأصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات التي كانت تمر البضائع أثنائها من خلال

المنفذ	مجموع الاستجابات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	Chi-Square Tests	قيمة الدلالة
ايرز	90	1.000	0.150	20.00	5	17.562	0.002
كارني	125	1.389	1.098	27.78	3		
مغلق	118	1.311	1.024	26.22	4		
الاتفاق	146	1.622	1.370	32.44	2		
كرم أبو سالم	147	1.633	1.319	32.67	1		

يتضح من الجدول رقم (62) أن العلاقة تعتبر دالة إحصائيا حيث بلغت قيمة مربع كاي 17.562 ومستوى الدلالة = 0.002 وعليه وبحسب أفراد العينة المبحوثة أن أكثر الفترات التي توجه بها أصحاب المنشئات العاملة في قطاع الصناعات الخشبية الى الزيادة في حجم رأسمالهم المستثمر في قطاع الصناعات الخشبية هي فترة كرم أبو سالم بمتوسط 1.633 تلته فترة الأنفاق وبمتوسط حسابي مقداره 1.622 تلته فترة تلته فترة كارني بمتوسط 1.389 ثم فترة الإغلاق التام بمتوسط حسابي 1.311 وأقلهم فترة ايريز الأمر الذي يبين أن هناك توجه لزيادة رأس المال المستثمر في قطاع الصناعات الخشبية في الفترة الحالية رغم الوضع الاقتصادي السيئ الذي يسود قطاع غزة في هذه الفترة .

جدول (63) يبين التخفيض في حجم رأس المال المستثمر لأصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات التي كانت تمر البضائع أثنائها من خلال

المنفذ	مجموع الاستجابات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	Chi-Square Tests	قيمة الدلالة
ايرز	109	1.211	0.930	24.22	5	35.035	0.000
كارني	111	1.233	0.925	24.67	4		
مغلق	189	2.100	1.690	42.00	1		
الأنفاق	169	1.878	1.578	37.56	2		
كرم أبو سالم	161	1.789	1.576	35.78	3		

يتضح من الجدول رقم (63) أن العلاقة تعتبر دالة إحصائيا حيث بلغت قيمة مربع كاي 35.035 ومستوى الدلالة = 0.000 وعليه وبحسب أفراد العينة المبحوثة أن أكثر الفترات التي توجه بها أصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية الى التخفيض في حجم رأسمالهم المستثمر هي فترة الإغلاق بمتوسط حسابي2.1 تلته فترة الأنفاق وبمتوسط حسابي مقداره 1.878 الأمر الذي يبين أن أصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية قد

توجهوا الى التخفيض في حجم رأس المال المستثمر في مشاريعهم خلال فترة منع دخول المواد (الإغلاق) .

جدول (64) يبين الثبات في حجم رأس مال المشروع لأصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات التي كانت تمر البضائع أثنائها من خلال

المنفذ	مجموع الاستجابات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	Chi-Square Tests	قيمة الدلالة
ايرز	367	4.078	1.717	81.56	2	36.723	0.000
كارني	407	4.522	1.274	90.44	1		
مغلق	288	3.200	1.990	64.00	4		
الاتفاق	286	3.178	1.964	63.56	5		
كرم أبو سالم	297	3.300	1.940	66.00	3		

يتضح من الجدول رقم (64) أن العلاقة تعتبر دالة إحصائيا حيث بلغت قيمة مربع كاي 36.723 ومستوى الدلالة = 0.000 وعليه وبحسب أفراد العينة المبحوثة أنه قد حصل استقرار وثبات في أحجام رأس المال المستثمر في قطاع الصناعات الخشبية خلال فترتي كارني وايريز .

جدول (65) يبين عمل المشروع في قطاع غزة لأصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات التي كانت تمر البضائع أثنائها من خلال

المنفذ	مجموع الاستجابات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	Chi-Square Tests	قيمة الدلالة
ابرز	373	4.144	1.666	82.89	2	9.882	0.042
كارني	409	4.544	1.265	90.89	1		
مغلق	341	3.789	1.783	75.78	4		
الأنفاق	343	3.811	1.829	76.22	3		
كرم أبو سالم	341	3.789	1.839	75.78	4		

يتضح من الجدول رقم (65) أن العلاقة تعتبر دالة إحصائيا حيث بلغت قيمة مربع كاي 9.882ومستوى الدلالة = 0.042 وعليه وبحسب أفراد العينة المبحوثة أن فترة منفذ كارني ومنفذ كارني بالنسبة لأفراد العينة المبحوثة كانتا فترتي إستقرار العمل في قطاع غزة .

جدول (66) يبين إنتقال المستثمر للضفة الغربية لأصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات التي كانت تمر البضائع أثنائها من خلال

المنفذ	مجموع الاستجابات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	Chi-Square Tests	قيمة الدلالة
ابرز	93	1.033	0.436	20.67	5	3.748	0.441
كارني	98	1.089	0.593	21.78	4		
مغلق	119	1.322	1.037	26.44	1		
الأنفاق	101	1.122	0.633	22.44	3		
كرم أبو سالم	104	1.156	0.748	23.11	2		

يتضح من الجدول رقم (66) أن العلاقة تعتبر غير دالة إحصائيا حيث بلغت قيمة مربع كاي 3.748 ومستوى الدلالة = 0.441 وعليه وبحسب أفراد العينة المبحوثة بحسب ما أجاب أفراد العينة المبحوثة و العاملين في قطاع الصناعات الخشبية عن انتقال القليل جدا منهم للعمل في الضفة الغربية خلال الفترة التي لم يكن بالإمكان إدخال مواد خام الى قطاع غزة.

جدول (67) يبين إنتقال المستثمر للخارج لأصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات التي كانت تمر البضائع أثنائها من خلال

المنفذ	مجموع الاستجابات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	Chi-Square Tests	قيمة الدلالة
ابرز	101	1.122	0.684	22.44	5	17.515	0.002
كارني	104	1.156	0.748	23.11	4		
مغلق	159	1.767	1.536	35.33	1		
الأنفاق	124	1.378	1.097	27.56	3		
كرم أبو سالم	126	1.400	1.178	28.00	2		

يتضح من الجدول (67) بأن العلاقة تعتبر دالة إحصائيا حيث بلغت قيمة مربع كاي 17.515 ومستوى الدلالة = 0.002 وعليه وبحسب ما أجاب أفراد العينة المبحوثة و العاملين في قطاع الصناعات الخشبية عن إنتقال بعضهم للعمل في الخارج خلال الفترة التي لم يكن بالإمكان إدخال مواد خام الى قطاع غزة .المر الذي يبين بهجرة بعض رؤوس الأموال العاملة في قطاع الصناعات الخشبية الى خارج الأراضي الفلسطينية خلال فترة الإغلاق الشامل .

وعليه وحسب نتائج الجداول (67،63،62،61) يمكن إثبات الفرضية الثالثة:توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسات منافذ البضائع وتغيير في أحجام المشاريع ، يتجه هذا التغيير نحو الزيادة خلال الفترة الحالية (فترة كرم أبو سالم) ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول رقم (62)، وقد اتجه هذا التغيير نحو التخفيض خلال فترة الإغلاق ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (63)،كما يبين الجدول (67) انتقال بعض المستثمرين للخارج أثناء فترة الإغلاق.

4- اختبار الفرضية الرابعة :

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسات منافذ البضائع توجه أذواق المستهلكين نحو شراء المنتج المحلي .

جدول (68) يبين نسبة بيع السلع المستوردة لأصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات التي كانت تمر البضائع أثنائها من خلال

المنفذ	مجموع الاستجابات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	Chi-Square Tests	قيمة الدلالة
ابرز	123	1.367	0.893	27.33	2	26.166	0.000
كارني	156	1.733	1.178	34.67	1		
مغلق	90	1.000	0.000	20.00	5		
الأنفاق	92	1.022	0.211	20.44	4		
كرم أبو سالم	106	1.178	0.592	23.56	3		

يتضح من الجدول(68) بأن العلاقة تعتبر دالة إحصائيا حيث بلغت قيمة مربع كاي 26.166 ومستوى الدلالة = 0.000 وعليه وبحسب ما أجاب أفراد العينة المبحوثة والعاملين في قطاع

الصناعات الخشبية أن فترة دخول وخروج البضائع عبر منفذ كارني كانت أكثر الفترات التي كان يتم بيع السلع المستوردة خلالها وبمتوسط حسابي مقداره 1.733 تلته فترة ايريز وأن هذه النسب انخفضت خلال فترتي الإغلاق والأنفاق ثم عاودت الارتفاع خلال فترة الأخيرة ولكن بنسبة أقل إذ جاءت هذه الفترة بحسب أفراد العينة في المرتبة الثالثة من حيث نسبة بيع السلع المستوردة رغم السماح بدخول هذه السلع وبمتوسط حسابي قدره 1.178 مما يبين توجه أذواق المستهلكين نحو المنتج المحلي الأمر الذي يثبت الفرضية الرابعة بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسات منافذ البضائع توجه أذواق المستهلكين نحو المنتج المحلي .

جدول (69) يبين حجم المنافسة لأصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات التي كانت تمر البضائع أثنائها من خلال

المنفذ	مجموع الاستجابات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	Chi-Square Tests	قيمة الدلالة
ايرز	126	1.400	0.934	28.00	4	111.070	0.000
كارني	176	1.956	1.357	39.11	2		
مغلق	111	1.233	0.735	24.67	5		
الأنفاق	136	1.511	0.927	30.22	3		
كرم أبو سالم	279	3.100	1.703	62.00	1		

يتضح من الجدول رقم (69) بأن العلاقة تعتبر دالة إحصائيا حيث بلغت قيمة مربع كاي 111.070 ومستوى الدلالة = 0.000 وعليه وبحسب ما أجاب به أفراد العينة المبحوثة بإرتفاع درجة المنافسة خلال الفترة الحالية فترة منفذ كرم أبو سالم لتحتل المرتبة الأولى خلال كل الفترات وبمتوسط حسابي قدره 3.1 تلتها فترة منفذ كارني بمتوسط حسابي مقداره 1.956 وأقل الفترات كانت خلال فترة منع دخول أو خروج السلع والمواد ويمكن تفسير سبب ذلك بانحسار أسواق البيع داخل قطاع غزة فقط .

جدول (70) يبين السلع الأكثر منافسة لأصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات التي كانت تمر البضائع أثنائها من خلال

منتجات قطاع غزة

المنفذ	مجموع الاستجابات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي		Chi-Square Tests	قيمة الدلالة
ابرز	134	1.489	1.192	29.78	4	83.336	0.000
كارني	157	1.744	1.378	34.89	2		
مغلق	127	1.411	1.121	28.22	5		
الإنفاق	156	1.733	1.380	34.67	3		
كرم أبو سالم	273	3.033	1.833	60.67	1		

يتضح من الجدول (70) بأن العلاقة تعتبر دالة إحصائيا حيث بلغت قيمة مربع كاي 83.336 ومستوى الدلالة = 0.000 وعليه فأن منتجات قطاع غزة (المنتج المحلي) هي السلع الأكثر منافسة خلال الفترة الحالية فترة كرم أبو سالم وذلك حسب ما أجاب به أفراد العينة المبحوثة وذلك بمتوسط حسابي قدره 3.033 وبفارق كبير عن فترة منفذ كارني وهي التي جاءت في المرتبة الثانية الأمر الذي يظهر منافسة شديدة وعالية خلال الفترة الحالية لم يشهدها قطاع الصناعات الخشبية من قبل .

جدول (71) يبين السلع الأكثر منافسة لأصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات التي كانت تمر البضائع أثنائها من خلال

منتجات الضفة الغربية

المنفذ	مجموع الاستجابات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي		Chi-Square Tests	قيمة الدلالة
ابرز	106	1.178	0.758	23.56	2	3.485	0.480
كارني	115	1.278	0.821	25.56	1		
مغلق	96	1.067	0.469	21.33	3		
الأنفاق	96	1.067	0.469	21.33	3		
كرم أبو سالم	92	1.022	0.211	20.44	5		

يتضح من الجدول رقم (71) بأن العلاقة تعتبر غير دالة إحصائيا حيث بلغت قيمة مربع كاي 3.485 ومستوى الدلالة = 0.480 ولكن يمكن القول بأن فترة منفذ كارني كانت أفضل الفترات

بالنسبة لمنافسة منتجات الضفة الغربية ولكن بدرجة قليلة جدا إذ بلغ المتوسط الحسابي لمجموع الاستجابات 1.278 وهي نسبة منافسة ضعيفة مقارنة بسلع قطاع غزة وبحسب الجدول السابق إذ بلغ المتوسط الحسابي 3.033 ويمكن تبرير ذلك بكون الصناعات الخشبية في قطاع غزة أفضل منها في الضفة الغربية، هذا من جانب ومن جانب آخر فإن أجرة الأيدي العاملة في الضفة الغربية أعلى منها في قطاع غزة ،الأمر الذي يعني أن منتجات الضفة الغربية أقل جودة وأعلى سعر عن مثيلاتها من الصناعات الخشبية الفلسطينية المنتجة في قطاع غزة .

جدول (72) يبين السلع الأكثر منافسة لأصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات

منتجات الصين

المنفذ	مجموع الاستجابات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي		Chi-Square Tests	قيمة الدلالة
ايرز	128	1.422	1.060	28.44	2	25.425	0.000
كارني	166	1.844	1.483	36.89	1		
مغلق	100	1.111	0.626	22.22	4		
الأنفاق	97	1.078	0.479	21.56	5		
كرم أبو سالم	118	1.311	0.729	26.22	3		

يتضح من الجدول رقم (72) بأن العلاقة تعتبر دالة إحصائيا حيث بلغت قيمة مربع كاي 25.425 ومستوى الدلالة = 0.000 وعليه أن فترة منفذ كارني كانت أفضل الفترات بالنسبة لمنافسة منتجات الصين ولكن بدرجة أقل من منافسة المنتجات المحلية إذ بلغ المتوسط الحسابي لمجموع الاستجابات 1.844 وهي تأتي بالدرجة الثانية بعد المنتجات المحلية بحسب ما أجاب به أفراد العينة المبحوثة مما يعني تراجع درجة منافسة المنتجات الصينية للمنتج المحلي تدريجيا الأمر الذي يمكن اعتباره شكل من أشكال توجه المستهلكين نحو المنتج المحلي.

جدول (73) يبين السلع الأكثر منافسة لأصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات التي كانت تمر البضائع أثنائها من خلال

المنتجات المصرية

المنفذ	مجموع الاستجابات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي		Chi-Square Tests	قيمة الدلالة
ايرز	94	1.044	0.256	20.89	5	1.198	0.878
كارني	104	1.156	0.422	23.11	2		
مغلق	95	1.056	0.313	21.11	4		
الأنفاق	106	1.178	0.552	23.56	1		
كرم أبو سالم	97	1.078	0.308	21.56	3		

يتضح من الجدول رقم (73) بأن العلاقة تعتبر غير دالة إحصائيا حيث بلغت قيمة مربع كاي 1.198 ومستوى الدلالة = 0.878 وعليه فإن درجة منافسة المنتجات المصرية كانت ضعيفة بحسب ما أجاب به أفراد العينة المبحوثة وأن فترة مرور البضائع خلال الأنفاق كانت الأكثر خلال جميع الفترات.

جدول (74) يبين السلع الأكثر منافسة لأصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات التي كانت تمر البضائع أثنائها من خلال

المنتجات الأوروبية

المنفذ	مجموع الاستجابات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي		Chi-Square Tests	قيمة الدلالة
ابرز	100	1.111	0.409	22.22	3	7.160	0.128
كارني	125	1.389	0.682	27.78	1		
مغلق	92	1.022	0.211	20.44	4		
الأنفاق	92	1.022	0.148	20.44	4		
كرم أبو سالم	103	1.144	0.384	22.89	2		

يتضح من الجدول رقم (74) بأن العلاقة تعتبر غير دالة إحصائيا حيث بلغت قيمة مربع كاي 7.160 ومستوى الدلالة = 0.128 وعليه فإن درجة منافسة المنتجات الأوروبية كانت ضعيفة بحسب ما أجاب به أفراد العينة المبحوثة وأن فترة مرور البضائع خلال كارني كانت الأكثر خلال جميع الفترات.

5- اختبار الفرضية الخامسة:توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسات منافذ البضائع وتذبذب عدد العاملين المهرة الذين يعملون في الصناعات الخشبية .

جدول (75) *يبين عدد العاملين عند التأسيس*

	العدد	النسبة المئوية	Chi-Square Tests	قيمة الدلالة
أقل من 3 عاملين	48	%53.33	159.461	0.000
بين 3-5	22	%24.44		
بين 6-10	8	%8.89		
أكثر من 10 عاملين	12	%13.33		
المجموع	90	%100.00		

يتضح من الجدول (75) بأن ما نسبته 53.33% من أفراد العينة المبحوثة أفادوا بأن عدد العمال عند التأسيس أقل من 3 عمال وأن 24.44% بين 3-5 عاملين وأن 13.33% أكثر من 10 عاملين، وأن 8.89 بين 6-10 عاملين.

جدول (76) *يبين عدد العاملين خلال الفترة الحالية*

	العدد	النسبة المئوية	Chi-Square Tests	قيمة الدلالة
أقل من 3 عاملين	31	%34.44	148.736	0.000
بين 3-5	36	%40.00		
بين 6-10	17	%18.89		
أكثر من 10 عاملين	6	%6.67		
المجموع	90	%100.00		

يتضح من الجدول رقم (76) بأن ما نسبته 40.00% من أفراد العينة المبحوثة أفادوا بأن عدد العمال الآن بين 3-5 عاملين وأن 34.44% أقل من 3 عمال وأن 18.89% بين 6-10 عاملين وأن 6.67 فقط أكثر من 10 عاملين الأمر الذي يظهر تراجع في عدد المنشآت التي تشغل عدد كبير لديها .

جدول (77) يبين تفاوت عدد العاملين الكلي لدى أصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات التي كانت تمر البضائع أثنائها من خلال

المنفذ	مجموع الاستجابات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي		Chi-Square Tests	قيمة الدلالة
ايرز	287	3.189	1.635	63.78	2	73.651	0.000
كارني	354	3.933	1.197	78.67	1		
مغلق	183	2.033	1.136	40.67	5		
الأنفاق	202	2.244	1.164	44.89	4		
كرم أبو سالم	252	2.800	1.342	56.00	3		

يتضح من الجدول رقم (77) بأن العلاقة تعتبر دالة إحصائيا حيث بلغت قيمة مربع كاي 73.651 ومستوى الدلالة = 0.000 وعليه وبحسب ما أفاد به أفراد العينة المبحوثة بسؤالهم عن عدد العاملين الكلى كانت أفضل الفترات فترة مرور البضائع عبر منفذ كارني بمتوسط حسابي مقداره 3.933 تلته فترة منفذ ايريز بمتوسط حسابي 3.189 ثم فترة كرم أبو سالم بمتوسط 2.8 ثم فترة الأنفاق وبمتوسط 2.244 وأقلها فترة عدم وجود بضائع الأمر الذي يبين تراجع في عدد العاملين الكلي العاملين في قطاع الصناعات الخشبية من بعد إغلاق منفذ كارني .

جدول (78) يبين تفاوت عدد العاملين المهرة لدى أصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات التي كانت تمر البضائع أثنائها من خلال

المنفذ	مجموع الاستجابات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	Chi-Square Tests	قيمة الدلالة
ايرز	241	2.678	1.429	53.56	2	55.900	0.000
كارني	304	3.378	1.223	67.56	1		
مغلق	168	1.867	1.019	37.33	5		
الأنفاق	177	1.967	0.988	39.33	4		
كرم أبو سالم	211	2.344	1.210	46.89	3		

يتضح من الجدول(78) بأن العلاقة تعتبر دالة إحصائيا حيث بلغت قيمة مربع كاي 55.900 ومستوى الدلالة = 0.000 وعليه وبحسب ما أفاد به أفراد العينة المبحوثة بسؤالهم عن عدد

العاملين المهرة كانت أفضل الفترات فترة مرور البضائع عبر منفذ كارني بمتوسط حسابي مقداره 3.378 تلته فترة منفذ ايريز بمتوسط حسابي 2.678 ثم فترة كرم أبو سالم بمتوسط 2.344 ثم فترة الأنفاق وبمتوسط 1.967 وأقلها فترة عدم وجود بضائع مما يبين تذبذب ملحوظ في عدد العاملين المهرة خلال الفترات وهو ما يثبت الفرضية الخامسة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسات منافذ البضائع وتذبذب عدد العاملين المهرة .وهذا التذبذب يميل الى تراجع كبير من بعد إغلاق منفذ كارني .

جدول (79) يبين التفاوت في إنتاجية العامل لدى أصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات التي كانت تمر البضائع أثنائها من خلال

المنفذ	مجموع الاستجابات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	Chi-Square Tests	قيمة الدلالة
ايرز	301	3.344	1.616	66.89	2	70.419	0.000
كارني	350	3.889	1.276	77.78	1		
مغلق	225	2.500	1.326	50.00	3		
الأنفاق	193	2.144	0.989	42.89	5		
كرم أبو سالم	209	2.322	1.015	46.44	4		

يتضح من الجدول رقم (79) بأن العلاقة تعتبر دالة إحصائيا حيث بلغت قيمة مربع كاي 70.419 ومستوى الدلالة = 0.000 وعليه وبحسب ما أجاب أفراد العينة المبحوثة بسؤالهم عن إنتاجية العامل كانت أفضل الفترات فترة مرور البضائع عبر منفذ كارني بمتوسط حسابي مقداره 3.889 تلته فترة منفذ إيريز بمتوسط حسابي 3.344 ثم فترة عدم مرور بضائع بمتوسط 2.5 ثم فترة كرم أبو سالم وبمتوسط 2.144 وأقلها فترة الأنفاق مما يبين تراجع ملحوظ في إنتاجية العاملين في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات .

جدول (80) يبين مدى التفاوت في درجة انتماء العامل الماهر لدى أصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات التي كانت تمر البضائع أثنائها من خلال

المنفذ	مجموع الاستجابات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	Chi-Square Tests	قيمة الدلالة
ابرز	303	3.367	1.645	67.33	2	61.200	0.000
كارني	351	3.900	1.227	78.00	1		
مغلق	261	2.900	1.514	58.00	3		
الأنفاق	214	2.378	1.232	47.56	4		
كرم أبو سالم	196	2.178	1.023	43.56	5		

يتضح من الجدول رقم (80) بأن العلاقة تعتبر دالة إحصائيا حيث بلغت قيمة مربع كاي 61.200 ومستوى الدلالة = 0.000 وعليه أنه وبحسب ما أفاد به أفراد العينة المبحوثة بسؤالهم عن انتماء العامل الماهر للمؤسسة كانت أفضل الفترات فترة مرور البضائع عبر منفذ كارني بمتوسط حسابي مقداره 3.9 تلته فترة منفذ ايريز بمتوسط حسابي 3.367 ثم فترة عدم مرور بضائع بمتوسط 2.9 ثم فترة الأنفاق وأقلها فترة كرم أبو سالم مما يبين تراجع ملحوظ في درجة انتماء العامل الماهر للمؤسسة .

جدول (81) يبين أجرة العامل الماهر لدى أصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات التي كانت تمر البضائع أثنائها من خلال

المنفذ	مجموع الاستجابات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	Chi-Square Tests	قيمة الدلالة
ابرز	240	2.667	1.071	53.33	4	41.709	0.000
كارني	301	3.344	0.876	66.89	2		
مغلق	214	2.378	1.012	47.56	5		
الأنفاق	262	2.911	1.242	58.22	3		
كرم أبو سالم	350	3.889	1.418	77.78	1		

يتضح من الجدول رقم (81) بأن العلاقة تعتبر دالة إحصائيا حيث بلغت قيمة مربع كاي 41.709 ومستوى الدلالة = 0.000 وعليه أن وبحسب ما أفاد به أفراد العينة المبحوثة بسؤالهم عن أجرة العامل الماهر للمؤسسة كانت أفضل الفترات فترة مرور البضائع عبر منفذ كرم أبو سالم بمتوسط حسابي مقداره 3.889 تلته فترة منفذ كارني بمتوسط حسابي 3.344 ثم فترة

الأنفاق بمتوسط 2.911 ثم فترة إيريز وأقلها فترة الإغلاق التام مما يبين ارتفاع ملحوظ في أجرة العامل الماهر خلال الفترة الحالية .

جدول (82) يبين مدى توافر العامل الماهر في سوق الموارد البشرية وإمكانية استقطابه لدى أصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات التي كانت تمر البضائع أثنائها من خلال.

المنفذ	مجموع الاستجابات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	Chi-Square Tests	قيمة الدلالة
ابرز	299	3.322	1.549	66.44	2	82.024	0.000
كارني	281	3.122	1.120	62.44	3		
مغلق	306	3.400	1.505	68.00	1		
الأنفاق	214	2.378	1.118	47.56	4		
كرم أبو سالم	138	1.533	0.889	30.67	5		

يتضح من الجدول رقم (82) بأن العلاقة تعتبر دالة إحصائيا حيث بلغت قيمة مربع كاي 82.024 ومستوى الدلالة = 0.000 وعليه وبحسب ما أفاد به أفراد العينة المبحوثة بسؤالهم عن مدى توافر العامل الماهر في سوق الموارد البشرية وإمكانية استقطابه كانت أقل الفترات فترة مرور البضائع عبر منفذ كرم أبو سالم بمتوسط حسابي مقداره 1.533تلته فترة الأنفاق بمتوسط حسابي 2.378 ثم فترة كارني بمتوسط 3.122 ثم فترة ايريز وأفضلها فترة الإغلاق التام مما يبين تراجع ملحوظ في مدى توافر العامل الماهر وخاصة خلال الفترة الحالية وبناءا على النتائج التي وردت في الجداول (75-82) نستطيع إثبات **الفرضية الخامسة:**

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسات منافذ البضائع وتذبذب عدد العاملين المهرة الذين يعملون في الصناعات الخشبية .

وهذا التذبذب اتجه نحو السلبية خاصة في الفترة الأخيرة فترة منفذ كرم أبو سالم تمثل في عدة أمور وهي تناقص الأعداد والتراجع في حجم الإنتاجية للعامل وضعف انتمائه للمؤسسة وارتفاع أجره ندرته في سوق العمل وصعوبة استقطابه .

رابعا: تحليل الربحية و القطاعات المختلفة للصناعات الخشبية :

جدول (83) يبين نسبة الربح لدى أصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات التي كانت تمر البضائع أثنائها من خلال

المنفذ	مجموع الاستجابات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	Chi-Square Tests	قيمة الدلالة
ايرز	304	3.378	1.639	67.56	2	33.648	0.000
كارني	330	3.667	1.209	73.33	1		
مغلق	248	2.756	1.644	55.11	3		
الأنفاق	228	2.533	1.424	50.67	4		
كرم أبو سالم	225	2.500	1.574	50.00	5		

يتضح من الجدول (83) بأن العلاقة تعتبر دالة إحصائيا، حيث بلغت قيمة مربع كاي 33.648 ومستوى الدلالة = 0.000 وعليه و بحسب إجابات العينة المبحوثة أن فترة مرور البضائع عبر منفذ كارني من حيث نسبة الربح كانت الفضل وبمتوسط حسابي قدره 3.667 تلتها فترة ايريز وأقلها الفترة الحالية الأمر الذي يظهر تراجع كبير في نسبة الربح في قطاع الصناعات الخشبية ويمكن إرجاع سبب ذلك لارتفاع درجة المنافسة .

1- تحليل قطاع الأثاث:

جدول (84) يبين تحليل قطاع الأثاث خلال الفترات التي كانت تمر البضائع أثنائها من خلال

أثاث منزلي	ايريز	كارني	مغلق	الأنفاق	كرم أبو سالم
حجم الإنتاج	3.241	3.983	1.672	2.086	2.948
قدرة المنشأة على التصدير	3.155	3.845	1.397	1.190	1.466
قرب حجم الإنتاج إلى الحجم الاقتصادي	3.241	4.069	1.569	1.724	2.259
إجمالي حجم المبيعات	3.121	3.586	1.621	2.121	2.879
زيادة في حجم رأس المال	1.000	1.483	1.397	1.638	1.776
تخفيض في حجم رأس المال	1.121	1.138	2.431	2.069	1.862
حجم المشروع	3.103	3.948	2.034	2.328	3.138
حجم المنافسة	1.431	1.931	1.224	1.397	3.345
نسبة بيع السلع المستوردة	1.569	2.069	1.000	1.034	1.276
عدد العاملين الكلي	3.328	4.190	1.707	2.000	2.466

يتضح من الجدول (84)، أن العصر الذهبي لمصنعي الأثاث كان خلال فترة مرور البضائع عبر منفذ كارني، وبحسب ما أجاب أفراد العينة المبحوثة حيث كان حجم الإنتاج هو الأعلى خلال الفترات، وكذلك قدرة المنشأة على التصدير وإجمالي حجم المبيعات وقرب حجم الإنتاج من الحجم الإقتصادي وحجم المشروع وعدد العمال الكلي، كما كان حجم المنافسة أقل من الفترة الحالية تلته فترة منفذ ايريز، الأمر الذي يبين تراجع في جميع مقومات قطاع الأثاث خلال الفترة الحالية .

2- تحليل قطاع النجارة العربي والأبواب:

جدول (85) يبين تحليل قطاع النجارة العربي (الأبواب) خلال الفترات التي كانت تمر البضائع أثنائها من خلال

أبواب نجارة عربي	ايرز	كارني	مغلق	الأنفاق	كرم أبو سالم
حجم الإنتاج	3.188	2.906	1.906	2.875	4.156
قدرة المنشأة على التصدير	2.250	2.656	1.000	1.000	1.000
قرب حجم الإنتاج إلى الحجم الاقتصادي	3.375	3.375	1.813	2.031	3.594
إجمالي حجم المبيعات	2.906	3.719	1.719	2.719	4.250
زيادة في حجم رأس المال المستثمر	1.000	1.219	1.156	1.594	1.375
تخفيض في حجم رأس المال المستثمر	1.375	1.406	1.500	1.531	1.656
حجم المشروع	2.281	3.313	2.688	3.156	4.031
حجم المنافسة	1.344	2.000	1.250	1.719	2.656
نسبة بيع السلع المستوردة	1.000	1.125	1.000	1.000	1.000
عدد العاملين الكلي	2.938	3.469	2.625	2.688	3.406

يتضح من الجدول (85) أن العصر الذهبي لمصنعي الأبواب والنجار العربي كان خلال فترة مرور البضائع عبر منفذ كرم أبو سالم (الفترة الحالية) وبحسب ما أجاب أفراد العينة المبحوثة حيث كان حجم الإنتاج هو الأعلى خلال الفترات وكذلك إجمالي حجم المبيعات وقرب حجم الإنتاج من الحجم الاقتصادي وحجم المشروع وعدد العمال الكلي.الأمر الذي يبين تحسن في جميع مقومات قطاع تصنيع الأبواب والنجارة العربي خلال الفترة الحالية.

جدول (86) يبين فروق المتوسطات بين الأثاث المنزلي والنجارة العربي(الأبواب) خلال الفترات التي كانت تمر البضائع أثنائها من خلال لكل من المنافسة ونسبة الربح

	أثاث منزلي		أبواب نجارة عربي	
منفذ البضائع	المتوسط الحسابي لنسبة الربح	المتوسط الحسابي لحجم المنافسة	المتوسط الحسابي لنسبة الربح	المتوسط الحسابي لحجم المنافسة
ايرز	3.483	3.188	1.431	1.344
كارني	3.897	3.250	1.931	2.000
مغلق	2.310	3.563	1.224	1.250
الأنفاق	2.207	3.125	1.397	1.719
كرم أبو سالم	1.879	3.625	3.345	2.656

يتضح من الجدول (86) وبحسب ما أجاب به أفراد العينة المبحوثة أن نسبة الربح مرتبطة بحجم المنافسة بشكل كبير حيث يتبين أكثر الفترات نسبة ربح بالنسبة لقطاع الأثاث هي فترة منفذ كارني وبمتوسط حسابي قدره 3.897 بينما يلاحظ في قطاع الأبواب والنجار العربي أن نسبة الربح هي الأفضل خلال الفترة الحالية (كرم أبو سالم) وبمتوسط حسابي 3.345 الأمر الذي يبين زيادة درجة المنافسة وانخفاض نسبة الربح لدى قطاع الأثاث في الوقت الذي يظهر فيه درجة منافسة معقولة ونسبة ربح مرتفعة لدى قطاع صناعة الأبواب والنجار العربي خلال الفترة الحالية .

المخطط البياني التالي يبين شكل العلاقة بين حجم المنافسة ونسبة الربح في كل من قطاعي الأثاث المنزلي وتصنيع الأبواب خلال الفترات .

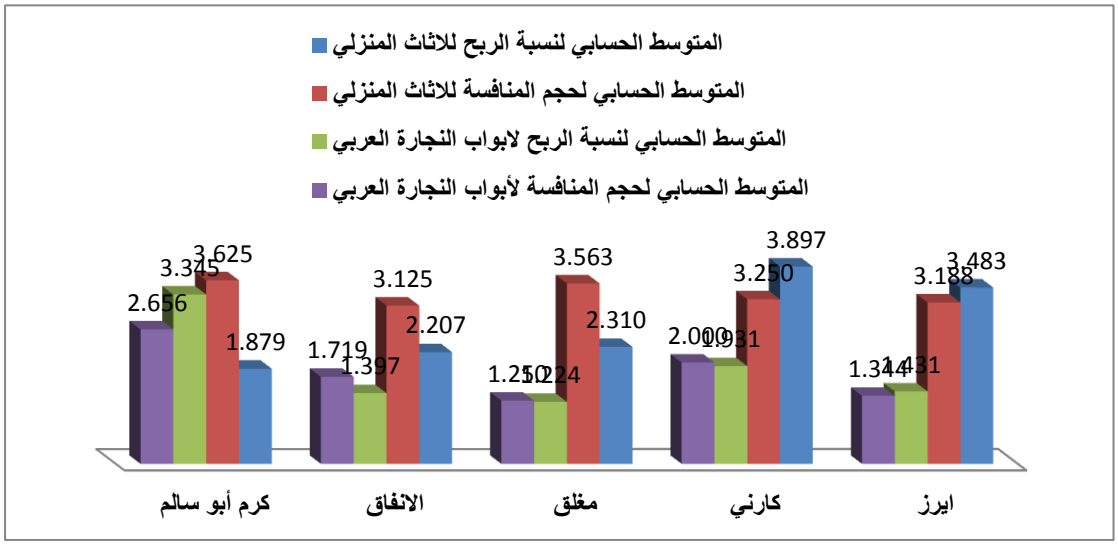

يتضح من المخطط السابق أن حجم المنافسة مرتفع ونسبة الربح منخفضة لدى قطاع الأثاث مقارنة بنسبة ربح مرتفعة وحجم منافسة متوسط لدى قطاع صناعة الأبواب والنجار العربي وذلك خلال الفترة الحالية (كرم أبو سالم) .

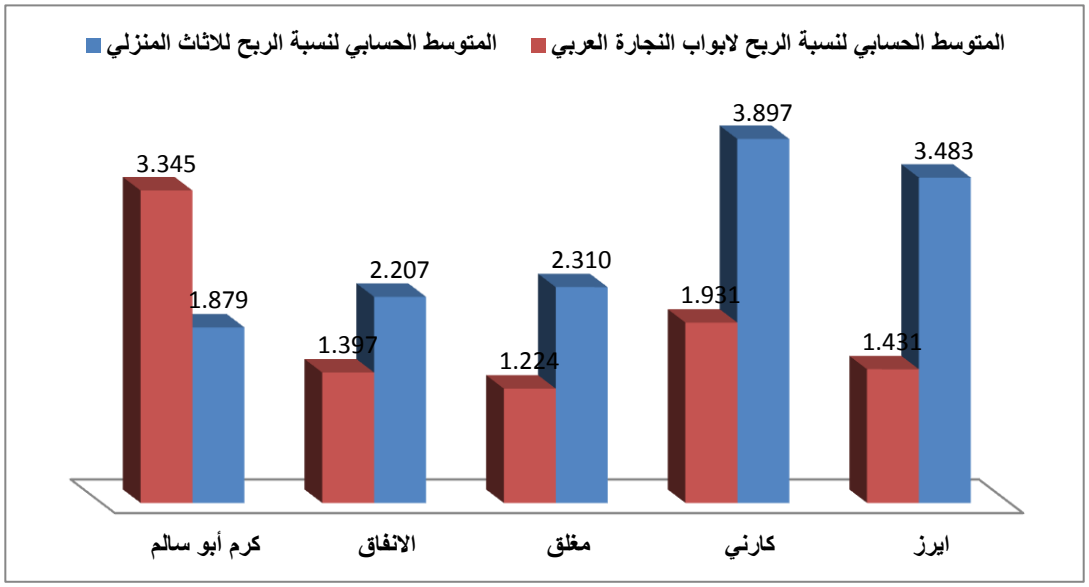

يتضح من الخطط أن نسبة الربح هي الأعلى بالنسبة لقطاع صناعة الأبواب والنجار العربي خلال فترة كرم أبو سالم والأقل بالنسبة لقطاع الأثاث خلال نفس الفترة .

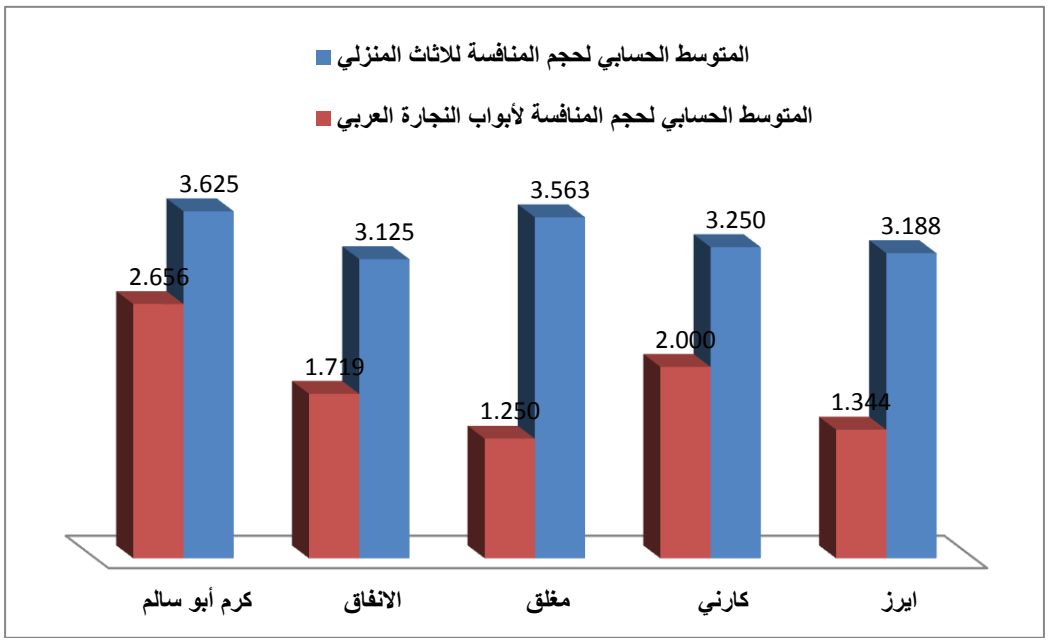

يتضح من المخطط السابق أن درجة المنافسة في قطاع الأثاث هي الأعلى خلال فترة كرم أبو سالم و الأقل للأبواب خلال فترة الإغلاق.

3- تحليل قطاع الخيزران:

جدول (87) يبين تحليل قطاع الخيزران خلال الفترات التي كانت تمر البضائع أثنائها من خلال

خيزران	ايرز	كارني	مغلق	الانفاق	كرم أبو سالم
حجم الإنتاج	3.000	2.500	1.000	1.000	1.000
قدرة المنشأة على التصدير	3.000	3.000	2.000	1.000	1.000
قرب حجم الإنتاج إلى الحجم الاقتصادي	3.000	2.500	1.000	1.000	1.000
إجمالي حجم المبيعات	4.250	4.000	1.000	1.250	2.000
زيادة في حجم رأس المال المستثمر	1.000	1.000	1.000	2.000	2.000
تخفيض في حجم رأس المال المستثمر	2.000	2.000	1.000	2.000	1.000
حجم المشروع	3.500	3.250	2.250	2.250	2.250
حجم المنافسة	1.000	2.000	1.000	1.000	1.750
نسبة بيع السلع المستوردة	1.750	1.750	1.000	1.000	2.250
عدد العاملين الكلي	4.500	3.750	2.500	1.500	2.000

يتضح من الجدول (87) وحسب ما أجاب به أفراد العينة المبحوثة أن هناك تراجع بشكل كبير في قطاع الخيزران حيث يتبين أنه وبعد فترة كارني ولغاية الفترة الحالية فترة كرم أبو سالم أن هناك تراجع كبير في حجم الإنتاج وإجمالي حجم المبيعات وأحجام المشاريع والحجم الاقتصادي للإنتاج وعدد العاملين الأمر الذي يمكن اعتباره بدخول هذا القطاع من قطاعات الصناعات الخشبية لمرحلة الانحدار من مراحل دورة حياة المنتج .

خامسا: المشاكل والمعوقات التي تواجه قطاع صناعة الأخشاب في قطاع غزة:

جدول (88) يبين المشاكل والمعوقات التي تواجه المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية خلال الفترات

	العدد	النسبة المئوية	الترتيب
التمويل	42	46.7	6
التسويق	43	47.8	5
الإدارة	24	26.7	8
الإنتاج	8	8.9	10
الوضع الأمني	14	15.6	9
الوضع السياسي	51	56.7	2
انقطاع الكهرباء	62	68.9	1
البيئة القانونية	50	55.6	3
العمال	46	51.1	4
غير ذلك	27	30.0	7

يتضح من الجدول رقم (88) وبحسب إجابات أفراد العينة المبحوثة أنهم يواجهون العديد من المشاكل والمعوقات وأن أكثر المعوقات التي تواجههم هي انقطاع التيار الكهربائي تلاه الوضع السياسي ثم البيئة القانونية ثم العمال ثم التسويق ثم التمويل ويلاحظ قلة عدد الإجابات التي اعتبرت الإنتاج والإدارة من المعوقات التي تواجههم ويمكن تفسير ذلك بكون معظم المنشئات عائلية وليست على دراية طرق الإدارة العلمية والسليمة وطرق الإنتاج الإقتصادي الأمر الذي جعلهم يعتقدون بسلامة إدارتهم وإنتاجهم فلم يعتبرونها مشاكل ومعوقات .

الفصل الثامن

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج

ثانياً: التوصيات

ثالثاً: المقترحات

رابعاً: دراسات مستقبلية مقترحة

أولاً: نتائج الدراسة:

1- أثبتت نتائج الدراسة الفرضيات الخمسة بوجود علاقة بين سياسات منافذ البضائع وكل من (تذبذب مستوى الإنتاج، توجه بعض أصحاب المشاريع الى تغيير طبيعتها، وتغيير في أحجام المشاريع، توجه المستهلكين نحو شراء المنتج المحلي، وتذبذب عدد العاملين المهرة) في المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية في قطاع غزة .

2- تم استخدام ما قيمته 36 مليون دولار من الأخشاب خلال العام 2011 في الصناعات الخشبية في قطاع غزة فقط مما يعني أنه قد تم تحصيل حوالي 5.760.000 دولار قيمة ضريبة مضافة عن هذه الكميات .

3- هناك تشوهات في طريقة إحصاء كميات الأخشاب الواردة الى قطاع غزة عبر المنافذ الرسمية بحيث يتم رصدها بالطن وهي ليست وحدة قياس الأخشاب التي يتم التداول بواسطتها وعليه توصلت الدراسة الى وضع آلية يمكن الاعتماد عليها في تحديد كمية كل صنف من أصناف الأخشاب بالكوب من خلال استخدام الجدول التالي الذي يمكن اعتباره معيار عبر ضرب الكمية الإجمالية في معامل ضرب كل صنف بحسب هذا الجدول(89) :

الصنف	القيمة الكلية	MDF	دكت	خشب ابيض للطوبار	خشب ابيض للنجارة	خشب سويد	خشب صلب	أخرى
معامل الضرب	1.9303	.6176	.193	.4344	.1254	.3668	.0965	.0965

4- **يواجه** قطاع الصناعات الخشبية العديد من المشاكل والمعوقات أهمها انقطاع الكهرباء بشكل مستمر، الوضع السياسي، البيئة القانونية، العمال، التسويق، بينما يعتقد غالبيتهم أنه ليس لديهم مشاكل في الإدارة والإنتاج .

5- **أكثر** من 56% من أفراد العينة المبحوثة والعاملة في قطاع الصناعات الخشبية غير مستفيدين من اتحاد الصناعات الخشبية و20% منهم أجابوا بأن استفادتهم ضعيفة .

6- **نسبة** عوائد الإنتاج من استخدام MDF ودكت في الإنتاج في الفترة الحالية (2012) في حدود 10% شامل أجرة العمل بينما تستخدم مواد إضافية مثل الدهانات والإكسسوارات وهي مستوردة بالكامل وتشكل حوالي 50% من المواد المستخدمة ولا تعود على المنتج بأية عوائد بينما نسبة عوائد استخدام الأخشاب الطبيعية تتعدى 50% .

7- حوالي نصف العاملين في قطاع الصناعات الخشبية لا يستخدمون في إنتاجهم مواد واردة عن طريق الأنفاق، و25% فقط من أفراد العينة المبحوثة اعتبروا أن استخدام الأنفاق مفيد .

8-حققت الدراسة الأهداف التي وضعتها مسبقا فحددت نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتحديات لقطاع الصناعات الخشبية فكانت على النحو التالي:

أ- نقاط القوة :

- حجم إنتاج كبير يتم تسويقه في قطاع غزة خلال الفترة الحالية.
- وجود تحسن ونمو في قطاع تصنيع الأبواب والنجارة العربي خلال الفترة الحالية.
- وجود توجه لدى بعض أصحاب المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية الى زيادة رأس المال المستثمر خلال الفترة الحالية رغم الوضع الاقتصادي السيئ .
- إرتباط عاطفي بين أصحاب المشاريع ومشاريعهم كونها مهنة العائلة أو كونهم عاملين فنيين .

ب - <u>نقاط الضعف</u> :

- تحول بعض المنتجين نحو التقليل من حجم الصناعة والتوجه الى تسويق مواد خام .
- انتشار ظاهرة المعارض بكثرة نتيجة النقص في المواد الخام خلال فترة الإغلاق التام الأمر الذي أوجد خلالها ظاهرة بيع الأثاث المستخدم بأسعار مرتفعة ولا زالت هذه المعارض منتشرة بكثرة الأمر الذي يشعل المنافسة .

- تراجع بعض المصنعين عن التصنيع، وتوجهم نحو فتح معارض تجنبا للمجازفة وبحثا عن الربح السريع .
- انتقال بعض العاملين الفنيين العاملين في قطاع الصناعات الخشبية للضفة الغربية أو الخارج أو حتى للعمل في مهن أخرى .
- ارتفاع درجة المنافسة خلال الفترة الحالية بشكل كبير لم يشهده قطاع الصناعات الخشبية من قبل وخاصة في قطاع الأثاث وهذه المنافسة بين المنتجات المحلية .
- انخفاض نسبة الربح على منتجات الأثاث والتي تستخدم MDF ودكت لحوالي 10% شامل أجرة العمل .

ج - **الفرص :**

- حصول تحول على أذواق المستهلكين نحو المنتج المحلي .
- ظهور فئة جديدة من مسوقي المواد الخام يوفرون البضائع عن طريق الأنفاق في حال منع إدخالها من جهة إسرائيل .
- زيادة الطلب على المنتج المحلي .

د- **التحديات** :

- استمرار منع التصدير الى الضفة الغربية وإسرائيل .
- احتمال منع دخول المواد الخام حيث استمرار السماح بدخولها مرتبط بإسرائيل .
- تراجع العمالة الماهرة خلال الفترة الحالية وذلك من خلال النقص الملحوظ في العدد وفي حجم الإنتاجية وفي درجة الانتماء للمؤسسات علاوة على الإرتفاع في أجورهم وكذلك ندرة وجودها في سوق الموارد البشرية وإمكانية استقطابها .
- دخول قطاع الخيزران في مرحلة الانحدار من دورة حياة المنتج .

ثانياً: التوصيات:

•بعد مراجعة ما أمكن الحصول عليه من بيانات أولية من الميدان وتحليلها وثانوية من خلال ما أمكن من أدبيات متاحة والتدقيق في نتائج الدراسة فأن الدراسة توصي بالعديد من النتائج وهذه النتائج موجهة العديد من الجهات الحكومية ذات الصلة (وزارة الاقتصاد الوطني– وزارة التعليم العالي– وزارة المالية– وزارة العمل– المجلس التشريعي– سلطة النقد) كما هي موجهة الى المنظمات الدولية المانحة(NGO,s) كما هي موجهة الى اتحاد الصناعات الخشبية وكذلك الى جميع المؤسسات العاملة في قطاع الصناعات الخشبية (المنتجين) والى تجار المواد الخام ذات الصلة وإلى أولياء الأمور وسوف يتم الإشارة الى الجهة التي تقدم إليها التوصية حتى لا يتم تكرار التوصيات .

•1– تفعيل دور وزارة التخطيط وإشراكها في إدارة القطاعات الصناعية المختلفة بما فيها قطاع الصناعات الخشبية بشكل استراتيجي وعلى المستوى القومي على أن تتم مراعاة :

•حجم الطلب الكلي المحلي المتوقع على كل صنف من الأصناف .

•حجم الإنتاج الكلي الحالي لكل صنف من الأصناف .

•تحديد حجم العمالة الكلية المتاحة والمؤهلة للعمل في قطاع الصناعات الخشبية .

•تحديد القدرة الإنتاجية الممكنة .

•تحديد الحجم الاقتصادي للإنتاج الكلي وللمنشئات .

•ترشيد الإنتاج .

•وضع آليات للحد من المنافسة السلبية والتعامل مع المنشئات الشاذة بحزم على أن يكون ذلك بشفافية ونزاهة بما يحقق المصلحة العامة العليا.

•(هذه التوصية مقدمة إلى وزارة الإقتصاد الوطني،وزارة التخطيط،اتحاد الصناعات الخشبية، إلى جميع المنتجين العاملين في قطاع الصناعات الخشبية).

2- العمل على تطوير الموارد البشرية الماهرة لتكون قادرة على تحقيق كفاية وفاعلية للعمل في قطاع الصناعات الخشبية وذلك من خلال :

- فتح مراكز تدريب مهنية إضافية لتعليم النجارة ومتطلباتها (التنجيد ،الدهان ،....) .
- تحسين صورة العامل المهني في المجتمع من أجل حثه وتحفيزه للتوجه نحو المجال .
- إعلان وتعميم النقص الذي يعانيه قطاع الصناعات الخشبية من حجم العمالة الماهرة ومراجعته بشكل دوري كي يتم ترشيده .
- رفع شروط قبول المنتسبين للتدريب المهني كي لا يقتصر المجال على المتعسرين في الدراسة فيكونون ذو ثقافة متدنية تؤثر على إنتاجيتهم وقدرتهم على التطور والعطاء.

(هذه التوصية مقدمة إلى وزارة التعليم العالي،NGO,s ، اتحاد الصناعات الخشبية،أولياء الأمور) .

3- العمل على تطوير اتحاد الصناعات الخشبية ووضع آليات تؤول الى خدمة أكبر عدد من المنشئات بدل أن يقتصر على خدمة فئة محددة .

(هذه التوصية مقدمة إلى وزارة الاقتصاد الوطني، اتحاد الصناعات الخشبية،المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الخشبية) .

4- العمل على تحسين وضع البيئة القانونية وتعديل القوانين الخاصة بالعمال والائتمان والمعمول بها حاليا كي تساهم في توفير الأمان للمستثمر (صاحب المنشأة) في المحافظة والقدرة على الاستمرار .

(هذه التوصية مقدمة إلى وزارة العمل،المجلس التشريعي،سلطة النقد)

5- الإحتفاظ بمخزون استراتيجي من المواد الخام وعناصر الإنتاج و العمل على تسهيل الاحتفاظ بها .

(هذه التوصية مقدمة الى وزارة المالية ،وزارة الإقتصاد الوطني، موردي المواد الخام).

6- الدعوة الى اجتماعات دورية وعملية لا صورية يشارك بها أكبر كم من أصحاب المنشئات العاملة في قطاع الصناعات الخشبية وإشراكهم في صنع القرار وعدم الاستخفاف بآرائهم لانطباعات سابقة وعاطفية .

(هذه التوصية مقدمة الى وزارتي التخطيط والإقتصاد الوطني،اتحاد الصناعات الخشبية، المؤسسات العاملة في قطاع الصناعات الخشبية).

7- أخذ عدد من العوامل والحقائق بعين الاعتبار والتعامل معها بحسب ما هو متاح لا الاعتماد والتعويل عليها وعلى الوعود والتصريحات والأماني في جميع المناحي وهذه العوامل و الحقائق هي :

- المساعدات الخارجية وضرورة تغيير الأولويات ما أمكن بحيث لا تتم خسارتها كليا والاستفادة منها في خدمة قطاعات الإنتاج .
- وجود الاحتلال وتحكمه في جميع المنافذ واستثمار التسهيلات البسيطة التي تحدث من حين لآخر.
- صغر حجم الموارد الذاتية وبالذات الطبيعية منها .
- العلاقات مع الخارج سواء المحكومة بالاتفاقيات كما مع إسرائيل واتفاقية باريس واتفاقية المعابر أو المحكومة بالعلاقات العاطفية والسياسية كما هو الحال مع الشقيقة مصر وبعض التسهيلات من حين لآخر مع الدول العربية وبعض الدول الأجنبية من إعفاءات جمركية وضريبية وفتح أسواق من خلال المعارض العالمية .

(هذه التوصية مقدمة الى جميع الجهات الحكومية ذات الصلة،NGO,s ،المؤسسات العاملة في قطاع الصناعات الخشبية).

8- تعميم جدول تحويل الكميات الوارد خلا ل الدراسة والنتائج للجهات ذات الصلة من أجل الاستفادة منه في تفسير البيانات الإحصائية حول الأخشاب .

(هذه التوصية موجهة الى الجامعة الإسلامية،وزارة التخطيط ، وزارة الإقتصاد الوطني،وزارة المالية،الجهاز المركزي للإحصاء).

ثالثاً: المقترحات :

من أجل انجاز التوصيات تقترح الدراسة تخصيص جهة حكومية تتمتع بصلاحيات كبيرة تمكنها من التنسيق مع كافة الجهات والتأثير عليها والمراقبة والمسائلة والتوجيه نحو القضاء في حال لزم الأمر على أن تختص هذه الجهة بكافة القطاعات الإنتاجية ليتسنى تحقيق المصلحة العامة والعليا .

رابعاً: دراسات مستقبلية مقترحة:

1- القطاعات الإنتاجية الفلسطينية ماضيها وحاضرها ومستقبلها .

2- المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني .

أهدافها وأساليب توزيعها وشروط الحصول عليها

3- حوكمة الاتحادات النقابية الفلسطينية .

المراجع

المراجع باللغة العربية:

1 -الحاج،طارق وآخرين.(2010)، **التسويق من المنتج الى المستهلك**، دار صفاء، عمان.

2 -الصوراني، غازي(2006)، **واقع الصناعة والتجارة في الضفة الغربية وقطاع غزة**، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت، لبنان.

3 -الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009) كتاب الإحصاء السنوي رقم 10، ص484.

4 -الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009)، إحصاءات التجارة الخارجية- السلع والخدمات2008: نتائج أساسية، فلسطين

5 -الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2009)، مسح القوى العاملة للربع الرابع 2009، ص39.

6 -الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،نتائج المسوحات الاقتصادية ،2009،ص25

7 -الضمور ،هاني&القطامين،أحمد(2009)،"**الإدارة الإستراتيجية**"، جامعة القدس المفتوحة، الأردن، عمان.

8 -العسكري أحمد شاكر؛ الكنعاني خليل إبراهيم، (2004)، **التوزيع مدخل لوجستي دولي**، دار وائل للنشر، عمان.

9 - المراقب الاقتصادي والاجتماعي(2012)

10 -اتحاد الصناعات الخشبية،2007،تقرير بعنوان حقائق وأرقام قطاع الأثاث الفلسطيني

11 -جمعية اتحاد الصناعات الخشبية، (2004)، غزة، فلسطين.

12 -رجب، معين محمد (1998)، دراسة غير منشورة بعنوان" **صناعات منتجات الأخشاب في قطاع غزة وأسواق معاملاتها**"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة الأزهر، غزة.

13 -صحيفة فلسطين 2012/9/7 العدد 1905،ص5،ع3

14 -صحيفة الرسالة(2012/02/02)، العدد968،ص 18،غزة،فلسطين.

15 -هنية، ماجد(2005)، دراسة غير منشورة لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، بعنوان العوامل **المؤثرة على إنتاجية العاملين في القطاع الصناعي دراسة تطبيقية على قطاع** الصناعات **الخشبية**، الجامعة الإسلامية ،غزة.

16 -نصرا لله،عبد الفتاح؛ طاهر عواد(2004)، "**واقع القطاع الصناعي في فلسطين**"،وزارة الاقتصاد الوطني، الإدارة العامة للدراسات والتخطيط، غزة، فلسطين.

17 -العكش، (2012) **ورقة عمل** بعنوان "**إعادة هيكلة المؤسسات وتحسين فرص التشغيل** للشباب"، الجامعة **الإسلامية، غزة.**

18 -سلسلة دراسات وتقارير، **مكتب الرئيس ،مركز التخطيط ،(نوفل،1997)، عدد41.**

19 -ملحيس، غالية، (1996) "**اتجاهات التنمية الاقتصادية الفلسطينية وآفاق خلق فرص عمل** "ورقة عمل مقدمة لندوة بعنوان إشكالات التشغيل في فلسطين منعقدة في رام الله ،ابريل 1996.

20 -المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ،تقرير بعنوان "**اثر الحصار والإغلاق الإسرائيلي على قطاع غزة في الفترة من 2007/1/1 وحتى 2007/10/31**

21 -www.pnic.gov.ps/arabic/quds/arabic/viol/quds_vio129.html

22 -مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، والهيئة العامة للاستعلامات .ملف العمل والعمال ،ملف الانتهاكات الإسرائيلية www. pnic.gov.ps.

23 –الصوراني،غازي(2009)،**الآثار الاقتصادية للحصار على قطاع غزة**،مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،بيروت،لبنان.

24 -قاموس العلوم التجارية،2001،ص189

25 –قدو، بديع جميل (2010)،"**التسويق الدولي**"،دار المسيرة،جامعة الإسراء الخاصة، عمان.

26 –حافظ محمد عبده (**2009**)،**إدارة اللوجستيات**،المكتب العربي للمعارف،القاهرة.

27 –العتيبي ضرار؛ وآخرين،(2009)،المشروعات الصغيرة وإدارة الموارد،دار اليازوري، عمان.

28 –صميدعي ،محمود جاسم؛يوسف ،ردينه عثمان (**2011**)،**إدارة المنتجات**،دار المسيرة ،عمان.

29 –الغالي، طاهر محسن؛إدريس ،وائل محمد،(**2007**)،**الإدارة الإستراتيجية منظور منهجي متكامل**،دار وائل،عمان.

30 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)،المراقب الاقتصادي والاجتماعي،2009، عدد17

31 وزارة التخطيط ،2012،غزة

32 –سماره،عادل1997،البنك الدولي المانحون والمادحون:دراسة في تبعية وإعادة تثقيف الفلسطينيين ،منشورات المشرق،رام الله.

33 –برنامج دراسات التنمية،جامعة بيرزيت، بشراكة مع وزارة التخطيط،(2004)،تقرير التنمية البشرية،2004، ص108، رام الله، فلسطين.

34 –الاقتصاد الفلسطيني،2008،جامعة القدس المفتوحة رام الله،فلسطين

35 -

36 – **المراجع** باللغة **الانجليزية:**

Radwan,Khaldon(2010), The Impact Of Construction Economy On – 37
The Palestinian Economy, thesis submitted of the requirements for
the degree of master of science in Civil Engineering, Islamic
University, Gaza.

" Performance ،Migdad,Mahammed(1999), Industrial Sector – 38
Analysis of Small-Scale Industries In The Gaza Strip As A part
Of The New Palestinian Entity", ph,D,theses,Bradford, University,
UR.

1- Wheelen'T.&Hunger'J.D.Stragetic Management And Business
Policy'9/E'Prentice Hall'2004.

الملاحق:

ملحق رقم " 1 "

المتابعة اليومية لعدد خمسون مفردة من كميات الأخشاب الواردة من منفذ كرم أبو سالم

خلال الفترة من مايو 2012 وحتى تاريخ إعداد الدراسة:

MDF	دكت	ابيض مباني	ابيض صناعة	سويد	صلب	أخرى		
44	0	20	16	16	5	7	108	5.142857
44	15	40	6	0	0	5	110	5.238095
30	16	28	4	15	18	5	116	5.52381
40	8	20	6	32	5	2	113	5.380952
45	3	40	0	11	0	15	114	5.428571
30	24	20	0	16	20	4	114	5.428571
66	12	0	7	33	0	3	121	5.761905
22	15	60	16	0	2	0	115	5.47619
40	6	37	7	15	2	0	107	5.095238
44	24	22	0	0	2	20	112	5.333333
60	0	0	12	16	0	18	106	5.047619
35	8	65	3	8	0	2	121	5.761905
46	10	0	9	18	0	13	96	4.571429
44	16	80	0	0	1	1	142	6.761905
25	8	20	16	32	0	2	103	4.904762
24	10	18	5	31	14	2	104	4.952381
44	4	18	8	16	9	7	106	5.047619
41	15	19	16	16	0	0	107	5.095238
48	12	15	0	15	0	3	93	4.428571
48	3	0	4	15	15	3	88	4.190476
36	6	18	8	24	0	1	93	4.428571
48	15	0	5	0	20	1	89	4.238095
78	0	40	3	13	0	18	152	7.238095
24	10	19	0	30	18	5	106	5.047619
48	16	20	12	0	0	2	98	4.666667
24	24	20	0	16	2	3	89	4.238095
70	0	0	0	33	0	1	104	4.952381
60	16	10	0	0	13	14	113	5.380952
55	8	0	0	15	25	2	105	5
24	0	40	15	16	0	5	100	4.761905
40	24	18	12	6	0	3	103	4.904762
40	0	20	16	15	20	0	111	5.285714
48	0	0	12	32	0	15	107	5.095238
16	0	49	0	13	20	12	110	5.238095
36	15	20	3	0	15	8	97	4.619048

5.142857	108	5	15	14	0	18	8	48
5.380952	113	7	11	0	0	5	48	42
5.333333	112	0	12	0	4	20	36	40
6.428571	135	19	0	0	0	0	72	44
5.095238	107	18	20	15	0	18	10	26
5.238095	110	0	0	16	18	18	20	38
5.190476	109	2	32	17	2	10	5	41
5.52381	116	6	18	16	0	16	24	36
5.333333	112	8	25	24	15	16	0	24
5.47619	115	0	30	12	10	19	20	24
5.142857	108	17	0	13	14	35	0	29
5.095238	107	3	24	0	0	19	16	45
4.809524	101	7	2	0	6	24	14	48
6.380952	134	15	8	16	3	18	24	50
5.190476	109	18	20	16	6	0	0	49
260.4286	5469	327	443	677	299	1032	640	2051
764.1619	16047.4	817.5	797.4	3046.5	1046.5	3612	1600	5127.5
	1	0.050943	0.04969	0.189844	0.065213	0.225083	0.099705	0.319522

ملحق رقم " 2 "

يبين استخدام الجدول الذي توصلت إليه الدراسة لتوضيح كميات الأخشاب بشكل يفصل كل صنف من الأصناف بالمتر المكعب للكميات التي تم إحصائها كما وردت من وزارة الاقتصاد الوطني بالطن:-

السنة	الكمية الكلية	MDF	دكت	ابيض مباني	ابيض صناعة	خشب سويد	خشب صلب	أخرى		
2010	35522	21938.39	6855.746	15430.76	4454.459	13029.47	3427.873	3427.873	68564.56	68568.12
2011	55753	34433.05	10760.33	24219.10	6991.426	20450.2	5380.165	5380.165	107614.4	107620
2012	25800	15934.08	4979.4	11207.52	3235.32	9463.44	2489.7	2489.7	49799.16	49801.74

ملحق رقم " 3 "

الاستبانة :

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة / أصحاب المنشئات العاملة في قطاع الصناعات الخشبية .....المحترمين

بعد التحية والاحترام .

ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من قسم الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية بغزة يقوم الباحث بإعداد دراسة بعنوان **"أثر سياسات منافذ البضائع على الصناعات الخشبية في قطاع غزة"**ومن أجل جمع البيانات ، تم إعداد الاستبانة المرفقة بهدف دراسة أثر هذه السياسات ، نأمل من حضراتكم التكرم بالإجابة على أسئلة هذه الاستبانة، علما بأن جميع البيانات سوف لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، شاكرين لكم حسن التعاون .

وتقبلوا منا فائق التقدير والاحترام .

الباحث / أحمد خضير

2012/7/20

أولا : معلومات شخصية:

1- العمر:

عاما

2-الصفة :

مدير ومالك	مدير وبدون ملكية	مستثمر بدون إدارة	مالك وعامل ماهر	غير ذلك

3- المؤهل العلمي :

أقل من إعدادي	أقل من ثانوي	ثانوية عامة	جامعي	تدريب مهني

4 – سبب العمل في المجال :

مهنة العائلة	خريج تدريب مهني	نصيحة من الغير	تعلم النجارة لدى الغير	اقتناع بالمشروع وهواية

ثانيا : معلومات عن المنشأة :

5- ملكية المنشأة:

فردية	عائلية	مساهمة خاصة	مساهمة عامة	غير ذلك

6- نوع المنتجات : يمكن اختيار أكثر من إجابة :

أثاث منزلي	أثاث مكتبي	خيزران	أبواب نجارة عربي	أخرى

7- عنوان المنشأة

الشمال	غزة	الوسطى	الجنوب

8- سنة التأسيس :

قبل وحتى عام 2000	بين 2001-2006	بين 2007-2009	بعد 2010

9- عدد العاملين عند التأسيس :

اقل من 3 عاملين	بين 3 – 5	بين 6 – 10	أكثر من 10 عاملين

10- عدد العاملين الآن :

أقل من3 عاملين	بين 3 - 5	بين 6 - 10	أكثر من 10 عاملين

11- طبيعة العمل عند التأسيس :

تسويق مواد خام	ورشة فقط	ورشة + معرض	معرض فقط

12 - رأس مال المشروع عند التأسيس

أقل من 10ألاف $	بين 10-20 ألف $	بين 20-50 ألف $	أكثر من 50 ألف $

13 - العلاقة باتحاد الصناعات الخشبية :

عضو فعال	عضو غير فعال	عضو مجلس إدارة	غير منتسب

14- مستوى الاستفادة من اتحاد الصناعات الخشبية :

جيد	متوسط	ضعيف	غير مستفيد

ثالثا : لو قمنا بتقسيم الفترة المنوي دراستها بحسب المنفذ الذي كانت تمر البضائع من خلاله فكانت الفترات

أ - فترة مرور البضائع من خلال معبر بيت حانون ..(ايريز) .

ب - فترة مرور البضائع من خلال معبر المنطار..... (كارني) .

ج - فترة عدم مرور بضائع .....(مغلق) .

د - فترة مرور البضائع عبر الأنفاق .....(الأنفاق) .

هـ - الفترة الحالية .....(كرم أبو سالم) .

برجاء إعطاء رقم من 1-5 حسب ما تراه مناسبا بحيث تكون قيمة 1 كلما كانت الإجابة اقرب الى العدم وتزداد بالتدريج كلما كانت قيمة الإجابة أعلى الى أن تصل الى 5 .

A: محور تذبذب مستوى الإنتاج :

حجم الإنتاج	ايريز	كارني	مغلق	الأنفاق	كرم أبو سالم
إمكانية زيادة الإنتاج	ايريز	كارني	مغلق	الأنفاق	كرم أبو سالم
قدرة المنشأة على التصدير	ايريز	كارني	مغلق	الأنفاق	كرم أبو سالم
وجود طاقة إنتاجية معطلة	ايريز	كارني	مغلق	الأنفاق	كرم أبو سالم

قرب حجم الإنتاج الى الحجم الاقتصادي	ايريز	كارني	مغلق	الأنفاق	كرم أبو سالم
استخدام الكمبيوتر والتكنولوجيا	ايريز	كارني	مغلق	الأنفاق	كرم أبو سالم
عدد سنوات استهلاك المعدات المستخدمة في الإنتاج	ايريز	كارني	مغلق	الأنفاق	كرم أبو سالم

أسواق البيع :

قطاع غزة	ايريز	كارني	مغلق	الأنفاق	كرم أبو سالم
الضفة	ايريز	كارني	مغلق	الأنفاق	كرم أبو سالم
إسرائيل	ايريز	كارني	مغلق	الأنفاق	كرم أبو سالم
الخارج	ايريز	كارني	مغلق	الأنفاق	كرم أبو سالم
إجمالي حجم المبيعات	ايريز	كارني	مغلق	الأنفاق	كرم أبو سالم
نسبة الربح	ايريز	كارني	مغلق	الأنفاق	كرم أبو سالم

مصدر شراء المواد الخام :

قطاع غزة	ايريز	كارني	مغلق	الأنفاق	كرم أبو سالم
الضفة	ايريز	كارني	مغلق	الأنفاق	كرم أبو سالم
إسرائيل	ايريز	كارني	مغلق	الأنفاق	كرم أبو سالم
الخارج	ايريز	كارني	مغلق	الأنفاق	كرم أبو سالم

B: محور طبيعة المشروع :

تسويق مواد خام	ايريز	كارني	مغلق	الأنفاق	كرم أبو سالم
ورشة فقط	ايريز	كارني	مغلق	الأنفاق	كرم أبو سالم
ورشة + معرض	ايريز	كارني	مغلق	الأنفاق	كرم أبو سالم
معرض فقط	ايريز	كارني	مغلق	الأنفاق	كرم أبو سالم
إجراء تغيير على طبيعة المشروع	ايريز	كارني	مغلق	الأنفاق	كرم أبو سالم
استمرار لطبيعة المشروع القديم مع إضافة	ايريز	كارني	مغلق	الأنفاق	كرم أبو سالم
تغيير طبيعة المشروع لمجال ذو علاقة ومكمل للمجال	ايريز	كارني	مغلق	الأنفاق	كرم أبو سالم
تغيير طبيعة المشروع لمجال مختلف	ايريز	كارني	مغلق	الأنفاق	كرم أبو سالم

C: محور حجم المشروع :

زيادة في حجم رأس المال المستثمر	ايريز	كارني	مغلق	الأنفاق	كرم ابو سالم
تخفيض في حجم رأس المال المستثمر	ايريز	كارني	مغلق	الأنفاق	كرم أبو سالم
ثبات في حجم رأس مال المشروع	ايريز	كارني	مغلق	الأنفاق	كرم أبو سالم
عمل المشروع في قطاع غزة	ايريز	كارني	مغلق	الأنفاق	كرم أبو سالم
انتقال المستثمر الى الضفة	ايريز	كارني	مغلق	الأنفاق	كرم أبو سالم
انتقال المستثمر الى الخارج	ايريز	كارني	مغلق	الأنفاق	كرم أبو سالم
حجم المشروع	ايريز	كارتي	مغلق	الأنفاق	كرم أبو سالم

حجم المنافسة	ايريز	كارني	مغلق	الأنفاق	كرم أبو سالم

D : اتجاه أذواق المستهلكين :

السلع الأكثر منافسة :

منتجات قطاع غزة	ايريز	كارني	مغلق	الأنفاق	كرم أبو سالم
منتجات الضفة الغربية	ايريز	كارني	مغلق	الأنفاق	كرم أبو سالم
منتجات الصين	ايريز	كارني	مغلق	الأنفاق	كرم أبو سالم
المنتجات المصرية	ايريز	كارني	مغلق	الأنفاق	كرم أبو سالم
منتجات أوروبا	ايريز	كارني	مغلق	الأنفاق	كرم أبو سالم
نسبة بيع السلع المستوردة	ايريز	كارني	مغلق	الأنفاق	كرم أبو سالم

E: محور العمال المهرة :

عدد العاملين الكلي	ايريز	كارني	مغلق	الأنفاق	كرم أبو سالم
عدد العمال المهرة	ايريز	كارني	مغلق	الأنفاق	كرم أبو سالم
إنتاجية العامل	ايريز	كارني	مغلق	الأنفاق	كرم أبو سالم
انتماء العامل الماهر للمؤسسة	ايريز	كارني	مغلق	الأنفاق	كرم أبو سالم
أجرة العامل الماهر	ايريز	كارني	مغلق	الأنفاق	كرم أبو سالم

توافر العامل الماهر في سوق الموارد البشرية وإمكانية استقطابه :

ايريز	كارني	مغلق	الأنفاق	كرم أبو سالم

رابعا: الأنفاق :نسبة المواد الخام المستخدمة في الإنتاج إن وجدت :

لا شئ	بين 1-25%	بين 26-50%	أكثر من 50%	لا أدري

مبررات استخدام هذه النسبة :

التكلفة	نوعية المنتج	عدم وجود بدائل	تحسب للنتائج	لا أدري
أسعار المواد	أقل	أكثر	نفس الشئ	لا أدري
جودة المواد	أقل جودة	أفضل	نفس الجودة	لا أدري
استخدام الأنفاق	مفيد	مضر	غير مؤثر	لا أدري

خامسا: المعوقات والمشاكل التي تواجه المؤسسة :يمكن اختيار أكثر من إجابة

التمويل	التسويق	الإدارة	الإنتاج	الوضع الأمني
الوضع السياسي	انقطاع الكهرباء	البيئة القانونية	العمال	غير ذلك

تم بحمد الله

ملحق رقم " 4 "

كشف بأسماء السادة الذين تفضلوا مشكورين بتحكيم الاستبانة :

الرقم	الاسم	مكان العمل
1	أ.د .ماجد الفرا	الجامعة الإسلامية
2	ا.د.محمد مقداد	الجامعة الإسلامية
3	د. فارس أبو معمر	الجامعة الإسلامية
4	د. وسيم الهبيل	الجامعة الإسلامية
5	د.أكرم سمور	الجامعة الإسلامية
6	ا.د.معين رجب	جامعة الأزهر
7	د. مازن العجلة	جامعة الأزهر
8	د.ناجي سكر	جامعة الأقصى
	أ.أسامة نوفل	وزارة التخطيط
10	أ. حليم الحلبي	خبير ومستشار الإدارة

تم بحمد الله،،،